النضج السياسي المجتمعي
ودوره في بناء الوطن

156

Societal political maturity And its role in nation-building

Read in
Religious leadership role and the Shiite community In the contemporary political reality of Iraq

Authoring: Mr. Abdul Sattar Al-Jabri

All rights reserved to Iraq Center for Studies

جميع الحقوق محفوظة لمركز العراق للدراسات

مـركز العـراق للدراســات

Center Of Iraq For Studies

◄ بغداد _____ +964 7707961315

◄ المكتبة. بغداد _____ +964 7714490731

www.markazaliraq.net info@markazaliraq.net

تَصْمِيمُ الغِلَافِ وَالإِخْرَاجُ الفَنِّيّ

أحمد الهاشمي Ahmad Al-hashemi

العنوان: العراق ـ النجف الأشرف ـ حي المعلمين

Tel: 07702781435 **Email:** ali.molaa14@gmail.com

النضج السياسي المجتمعي
ودوره في بناء الوطن

قراءة في دور
المرجعية الدينية والمجتمع الشيعي
في واقع العراق السياسي المعاصر

تأليف
السيد عبد الستار الجابري

156

النضج السياسي المجتمعي ودوره في بناء الوطن

قراءة في دور المرجعية الدينية والمجتمع الشيعي
في واقع العراق السياسي المعاصر

تاليف: السيد عبد الستار الجابري

الناشر: مركز العراق للدراسات

المطبعة: الساقي للطباعة والتوزيع

رقم الاصدار: 156

الطبعة: الاولى

سنة الطبع: 2021م ـ 1442هـ

قطع الورق: 17×24

تصميم الغلاف والاخراج الفني: احمد الهاشمي

The Opinions And Ideas In The Book Doesn't Represent Necessarily The Institute Of Iraq Center for studies

الآراء والأفكار الواردة في الكتاب لا تمثل بالضرورة رأي مركز العراق للدراسات

مـركز العـراق للدراســات

Center Of Iraq For Studies

المركز: العراق ـ بغداد ـ كرادة ـ العرصات

المكتبة: بغداد ـ شارع المتنبي ـ قيصرية مصرف الرشيد ـ البناية البغدادية

المحتويات

المحتويات ٥
الاهداء ٩
المقدمة ١١

الفصل الاول:

الواقع السياسي للمجتمع العراقي

تمهيد ١٩
الغزو الانجليزي للعراق وموقف الاطياف الاجتماعية ٢٠
اولا السنة ٢١
ثانيا الاكراد ٢١
ثالثا الشيعة ٢٢
تمرد النجف ضد الانجليز عام ١٩١٨ ..... ٢٣
ثورة العشرين الخالدة ٢٧
ادارة العراق بعد ثورة العشرين ٢٩
ظهور الحركات السياسية في العراق ٣٢
الصراع الشيوعي ـ البعثي القومي ٣٧
عراق ما بعد عبد الكريم قاسم ٤٢
السلطة والمجتمع الشيعي إلى ما بعد حكم الزعيم عبد الكريم قاسم ٤٤
عسكرة المجتمع وتدمير القطاع الخاص ودوره في تفتيت النسيج الاجتماعي ٤٨

دور الصليبية العالمية في تدمير الوعي السياسي المجتمعي للمسلمين ٥٤
انقلاب البعث في ١٧ تموز ١٩٦٨ وآثاره الاجتماعية ٥٧
حرب البعث ضد المرجعية الدينية والشيعة ٥٩
طائفية البعث ٦١
الصراع البعثي ـ الشيعي ٦٤
انتصار الثورة الإسلامية في إيران ٦٥
الاحزاب والحركات السياسية الشيعية في المهجر ٦٩
أعلى النموذج الانتفاضة الشعبانية ١٤١١ – آذار ١٩٩١ ..... ٧١
الانتفاضة والوعي السياسي للمجتمع ٧٦
القضاء على الانتفاضة الشعبانية ٧٨
مقارنة سريعة بين ثورة العشرين والانتفاضة الشعبانية ٧٩
ما بعد الانتفاضة الشعبانية حتى سقوط الصنم ٨٠
تأثير انتصار الثورة الاسلامية في ايران على الفكر الثوري الاسلامي في العراق ٨٢
دور العامل الثقافي في النضج السياسي للمجتمع ٨٥
برنامج المحور الامريكي ـ العربي في ادارة الصراع في بلدان العالم الاسلامي ٨٨
اختلاق الضد النوعي في الصراعات الدولية والاقليمية ٩١
قرار احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ..... ٩٥
تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ودور المرجعية الاستراتيجي ٩٨
العمليات الإرهابية في العراق ١٠٢
الفساد في العراق ١٠٦
القوى المتصارعة في العراق والمنطقة بعد ٢٠٠٣ ..... ١٠٨
صراع المحاور وآثاره السلبية على العراق – احتلال داعش للعراق ١١٥
الوضع الداخلي للعراق عند غزو داعش لأراضيه ١٢٠

الفصل الثاني:

دور المرجعية الدينية في قضايا الأمة المصيرية

دور المرجعية في المجتمع الشيعي العراقي بين ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣ ..... ١٢٨
مرجعية السيد السيستاني دام ظله ١٣٣
المرجعية والتأكيد على حفظ السيادة الوطنية للعراق ١٣٥
المرجعية الدينية تتصدى للاحتلال الامريكي ١٣٧
كتابة الدستور ١٣٨
حفظ المال العام واحترام هيبة الدولة ١٤١
دفاع المرجعية عن سيادة العراق ١٤٤
فتوى الجهاد الكفائي ١٤٦
مقتضيات مرحلة احتلال داعش للأرض العراقية ١٥٣
دعوة المرجعية الدينية لمحاربة الفساد ١٥٥
المرجعية والمظاهرات ١٧٠
المرجعية وانضاج الوعي السياسي للامة ١٨٢
تحديد اطراف الصراع وآثاره السلبية في خطاب المرجعية ١٨٤
١ـ ادانة اعمال العنف ١٨٤
٢ـ التحذير من عواقب الاستمرار بالعنف ١٨٥
٣ـ تحديد مواطن الخلل في الاحداث المرافقة للتظاهرات ١٨٦
٤ـ مبادئ الاصلاح في مباني المرجعية الدينية ١٨٧
٥ـ العراق اولا ١٨٩
متابعة لسير الاحداث في العراق ١٨٩
- اجتماعيا ١٩٢
- الوفاء لضحايا المظاهرات ١٩٣
- سياسيا ١٩٣
- فرض الارادات ١٩٦
- التحذير من اختراق الحركة الاصلاحية ١٩٧

•التحذير من الحط من قدر القوات الامنية ١٩٩
متابعات على الساحة العراقية ٢٠٠
•البيت الابيض يعمل على تصعيد العنف في العراق ٢٠٣
العقد بين الشعب والسلطة في نظر السيد السيستاني دام ظله ٢٠٥
•الشك في قدرة القوى السياسية او جديتها في التغيير.....٢٠٨
•تحذير القوى السياسية اذا اتكلت على التسويف والمماطلة ٢٠٩
•تحذير القوى الخارجية من التدخل في شؤون العراق ٢١١
متابعات على الساحة العراقية ٢١٢
احداث غيرت المعادلة السياسية في العراق.....٢١٧
لقاء المرجع الاعلى السيد السيستاني دام ظله بممثلة الامين العام للأمم المتحدة ... .٢٢٢

الخاتمة **٢٢٧**

الاهداء

الى اول من انضج فكر المجتمع الاسلامي في حكمه وخطبه الى مولاي اميرالمؤمنين علي بن ابي طالب صلوات الله عليه

اقدم هذه البضاعة المزجاة

المقدمة

بعد سنين من الظلم والجور والحروب الطاحنة والسياسات الهوجاء داخليا وخارجيا انهك العراق سياسيا وامنيا واقتصاديا واجتماعيا، واصبحت الفجوة كبيرة بين السلطة وبين المجتمع وغدا المجتمع يتطلع لأي تغيير عسى ان ينعم بالأمن والاستقرار والطمأنينة.

كانت الحرب التي قادتها امريكا وحشدت لها دوليا واقليميا عام ١٩٩١ وسميت بحرب تحرير الكويت بارقة امل للشعب العراقي الذي لم يدرك طبيعة السياسية الدولية والاقليمية للتخلص من النظام القمعي في العراق.

الا ان المفاجئة كانت صادمة عندما اوقف الامريكان تقدمهم واكتفوا بإخراج القوات العراقية من الكويت واحتلال الاطراف الجنوبية من العراق ثم اوقفوا عملياتهم العسكرية، وبدأوا بالمرحلة الثانية من برنامجهم في الشرق الاوسط عندما صرح بوش بانه مستعد لدعم الشعب العراقي اذا اراد الاطاحة بنظام صدام حسين الدموي الحاكم في العراق[1].

ثار الشعب العراقي في المناطق التي عانت من التمييز الطائفي والقومي منذ الاحتلال الانجليزي وقيام الحكم الملكي حتى زمن الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فانتفضت محافظات الجنوب العراقي الشيعية ومناطق شمال العراق الكردية والمناطق الشيعية في بغداد وكركوك، بينما اخلدت مناطق الامتياز

---

(١) بث الخبر من خلال اذاعة bbc البريطانية الناطقة باللغة العربية، وكنت احد الذين استمعوا الى تصريح الرئيس بوش حينها.

الطـائفي والقـومي في الانبـار وصـلاح الـدين ومنـاطق نفوذهـا في بغـداد والمحافظات الاخرى الى السكون، بانتظار النتائج.

اجتمعت العديد من الاسباب لهذه الانتفاضة ضد سلطة التمييز الطائفي والقومي والظلم والقهر والاستبداد وسفك الدم العراقي ظلما وعدوانا، وهي المرة الاولى في تاريخ العراق التي يثور ابناء الجنوب وشمال العراق ضد السلطة في ان واحد فقد جمعهم رغبة الانعتاق من السلطة على الرغم من تفاوت توجهاتهم السياسية وانتماءاتهم الفكرية.

ففي ١٩١٤ و١٩٢٠ كانت الثورة ضد الانجليز شيعية خالصة، اما في ١٥شعبان ١٤١١ـ ١٧ اذار ١٩٩١ فكانت الثورة مزيجا من الغليان الجماهيري الشيعي . الكردي.

ولكن طموح الشعوب شيء وارادة القوى الاقليمية والدولية المتحكمة بالحدث شيء اخر، فمجرد ان اعلن الشعب عن هويته ورغباته سارعت امريكا ودول الحضن العربي الجائر الى اطلاق يد صدام حسين في قمع انتفاضة الشعب العراقي فملات المقابر الجماعية بالجثث وقصفت المدن بالمدفعية الثقيلة والدبابات وصواريخ ارض ارض وسيق عشرات الالوف من ابناء الشيعة الى المقابر الجماعية فلم يحل شهر رمضان حتى عاد طغيان الحكم البعثي الجائر اشد واقسى، ووقف حسين كامل صهر صدام حسين في كربلاء امام ضريح الامام الحسين عليه السلام وهو يقول انا حسين وانت حسين، وامر علي حسن المجيد ان يكتب على الدبابات لا شيعة بعد اليوم، وكان يردد اهزوجته (الله واكبر يا عمر صدام احلى من القمر) قبال هتاف الشيعة في الانتفاضة (الله واكبر يا علي ونريد قائد جعفري).

وهكذا انطوت صفحة من صفحات نضال الشعب ليحل بعدها البؤس والدما ر الذي ساقته امريكا والحضن العربي الجائر وقوى الظلام الدولية

لتفرض قرارا قاتلا بحق العراقيين الذي استمر الى سنة ٢٠٠٣ وهو قرار الحصار الاقتصادي الذي نشر الفقر والجوع والجريمة والفساد وشدد من قبضة الجلاد على المستضعفين من ابناء العراق.

بعد عام ٢٠٠٣ تغير الوضع السياسي في العراق تغيرا كبيرا، ورافقه تغير في الواقع الامني والاجتماعي والاقتصادي، وشمل التغير هيكل الدولة، وعمت الفوضى في كل المفاصل، وفي خضم الواقع المظلم والانهيار الكبير، بقيت هناك بارقة امل تعتمد بالدرجة الاساس على اصالة الشعب العراقي وتجذر الكثير من القيم الاجتماعية ذات العمق الروحي، اضافة الى طبيعة المجتمع العشائرية التي ساهمت في صياغة تاريخه منذ القدم، والاهم من الكل الارتباط الوثيق بين الجمهور الشيعي والمرجعية الدينية التي كان يراها الراعي الحقيقي والمنقذ الوحيد لمأساته التي عاشها ويعيشها، فانطلقت الجماهير الشيعية كالسيل الهادر للاستجابة الى فتوى الجهاد الكفائي الذي اصدرته المرجعية الدينية كرد فعلي مسؤول على الصعيد الفقهي والوطني بعد ان اتخذ القرار الدولي بدعم من الحضن العربي الجائر بتغيير الواقع العراقي عن طريق جمع المرتزقة من كل اصقاع الارض بعد ان فشل مخطط الاستهداف الامني للمنطقة الشيعية بالقتل والتفجير والتهجير من النيل من صمود شيعة العراق، فهيئوا الارض لاحتضان شذاذ الافاق في الحاضن ذي الامتياز الطائفي في تاريخ المجتمع العراقي لتظهر بحدث غير منطقي دولة العراق الاسلامية في العراق والشام بعد ان مزقت الوضع السوري لتقوم بدورها على الارض العراقية، فكان للمرجعية الدينية والمجتمع الشيعي الدور الابرز في افشال المخطط الدولي - الاقليمي ليعلن دحر داعش عام ٢٠١٧ بعد بحر من الدماء الزكية لشيعة جنوب العراق لتحرير ارض العراق التي سكنها ابناء مجتمع الامتياز الطائفي دون ان يشارك الشيعة في الدفاع عن العراق ضحايا التمييز القومي لان قياداتهم تريد

الانفصال عن جسد العراق وتعمل على ذلك منذ ان ظهر الوجود الكردي في شمال العراق في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي, فعادت التضحية للشيعة الجنوبيين الذين رسموا تاريخ الصراع عام ١٩١٤ و١٩٢٠و٢٠١٤ بمفردهم دون ان يشاركهم احد ممن يطلق عليهم شركاء الوطن.

الامر الشديد المرارة ان قادة السلطة تقاسموا المغانم وبدلا من ان يخدموا ابناء الشعب العراقي الذي ذاق الامرين، قلبوا لشعب العراق ظهر المجن واصبحت خيرات العراق مبددة بين المتصارعين على السلطة واصبحت المناصب تباع وتشترى وتمنح المراكز والتعيينات على اساس الولاء الحزبي والرشاوى حتى ازكم الفساد الانوف فانطلقت في جنوب العراق والمناطق الشيعية في بغداد في ٢٠١٩ نداءات تطالب بالاصطلاح، لكن انتهت الامور الى السيطرة عليها والتلاعب بها وحرف مسارها من قبل العامل الاقليمي والدولي والداخلي لتصبح خارطة طريق لإعادة توزيع النفوذ بين قوى المحاور المتصارعة على الارض العراقية، ليعيد التاريخ المأساوي للعراق نفسه من جديد حيث يثور الشيعة فيجني غيرهم المكاسب ويعود الشيعة في ظل السلطة الى مواطنين من الدرجة الثانية.

ما دون في هذه السطور كان محاولة للإسهام في رفد الوعي السياسي للمجتمع الشيعي، للسعي في توفير الارضية الاجتماعية الواعية لأحداث الساحة والمنع من مصادرة جهود ابناء الجنوب الشيعي الذي كانوا ولا يزالون وقود التغيير في العراق، الذين لا يجنون من نار التغيير سوى الدخان واما الدفئ والضوء فيكون لغيرهم.

ما ورد هنا كان مقالات بلغت ٧١ مقالا منذ انطلاق مظاهرات تشرين عام ٢٠١٩ وحتى توقفت المرجعية الدينية عن اصدار خطبها بعد ان رأت انحراف مسيرة التظاهرات عن المطالب الاصلاحية السلمية.

ان الذي اعتقدناه منذ البدء ان ضعف الوعي السياسي للمجتمع هو السبب الاساس وراء مصادرة الجهود الكبيرة والتضحيات الجسيمة التي قدمها ويقدمها ابناء المجتمع، الامر الذي كنا قد لمسناه في تجربتنا الشخصية في ايام الشباب عند اندلاع الانتفاضة الشعبانية المباركة عام ١٤١١ ـ١٩٩١ فسعينا من خلال هذه المقالات اداء ما يقتضيه الواجب تجاه المخلصين في حراك ٢٠١٩الذي انتهى الى نفس النتائج التي انتهت اليها انتفاضة شعبان.

يقع البحث في فصلين الاول يتناول فترة ما قبل مظاهرات ٢٠١٩ والثاني يتناول دور المرجعية الدينية للسيد السيستاني دام ظله في حفظ كيان العراق واستقلاله وسيادته وتوجيه سير المطالب الاصلاحية بالوجهة الصحيحة

والله من وراء القصد

النجف الاشرف

٢٤ محرم ١٤٤٢ـ١٠ ايلول ٢٠٢٠

الفصل الاول

الواقع السياسي للمجتمع العراقي

تمهيد

حكمت الأمة الإسلامية في القرون المتأخرة من قبل أكبر امبراطوريتين مسلمتين الأولى الدولة العثمانية التي تبنت المذهب السني كمذهب رسمي للدولة، الثانية الدولة الصفوية التي تبنت المذهب الشيعي كمذهب رسمي للدولة[1].

أسهم وجود الشيعة في الحكم في الدولة الصفوية والدول التي قامت بعدها في ما يعرف اليوم بايرانبتبلور الوعي السياسي المجتمعي بحيث أسهم المجتمع الشيعي في إيران برفد الحركة السياسية عن وعي بمسير الأحداث، وسعى المجتمع الشيعي هناك إلى تحقيق قراره الوطني المستقل على الرغم من مختلف الصعوبات والارباكات التي يتعرض لها الوعي السياسي المجتمعي نتيجة النشاطات السياسية المختلفة التي كانت تؤثر في الذهنية السياسية المجتمعية بسبب مختلف العوامل الثقافية والامنية والفكرية التي مربها المجتمع الايراني نتيجة الصراعات الداخلية والخارجية[2].

اما في العراق فان الدولة العثمانية كانت تتعامل تعاملا طائفيا محضا مع الشيعة الذين يعيشون في الارض التي تمكن العثمانيون من احتلالها في اوائل

---

(١) انظر لونكريك: اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث الفصل السادس حروب العمالقة.، علي الوردي ـ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ـ الجزء الثالث الفصل السابع ولاية مدحت باشا.

(٢) انظر دونالد ولير ـ ايران ماضيها وحاضرها: ١٢٨ وما بعدها، وجميل موسى النجار ـ العلاقات العثمانية الايرانية، اروند ابراهيميان ـ تاريخ ايران الحديث، امال السبكي ـ تاريخ ايران الحديث، ومحمد سهيل طفوش ـ تاريخ الدولة الصفوية.

القرن السادس الميلادي،حيث امتد سلطان الدولة العثمانية ليشمل شرق اوروبا وشمال افريقيا وبلاد الشام والعراق والحجاز ونجد ولم يستقرسلطانها في اليمن ولم يتمكنوا من السيطرة على عمان، وفي المجموع كان اغلب المجتمع الخاضع لسلطان العثمانيين يتبع المذاهب الفقهية الاربعة، وضم في جنباته بقية اتباع المذاهب الاسلامية، وفي خضم الزخم العددي للمجتمع السني في الدولة العثمانية كان الشيعة في الامبراطورية المترامية الأطراف أقلية مذهبية عانت الامرين من التمييزالطائفي في الوقت الذي عانى السنة العرب والاكراد من التمييزالقومي العنصري[1].

لقد أسهم الإقصاء الكبيروالتمييزالطائفي ضد الشيعة في التأثيرالسلبي الوعي السياسي المجتمعي، الأمرالذي ترك أثره الواضح على مجريات الأمور السياسية في تاريخ العراق السياسي الحديث منذ ١٩١٤ ولغاية يومنا هذا[2].

الغزو الانجليزي للعراق وموقف الاطياف الاجتماعية:

في عام ١٩١٤ بدأت طلائع الجيوش الإنجليزية تصل إلى البصرة بعد أن قرر العثمانيون الانضمام الى المانيا وايطاليا في حربهما ضد الحلفاء، ودخلت القوات الانجليزية الفاو دون أي مقاومة تذكروكانت اول مقاومة للاحتلال الانجليزي قامت به عشائرالشيعة في البصرة حيث توجهوا من مناطق شمال البصرة الى شرقها فحصلت المواجهة الاولى مع قوات الانجليزفي منطقة كوت الزين والتي انتهت بانتصار القوات الانجليزية المتفوقة في العدة والعدد والتدريب على القوات

(١) انظر كريم مطر الحلة في عصر المماليك المبحث الثالث، وانظر لونكريك اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث الفصل الثاني.

(٢) انظرحسن العلوي .الشيعة والدولة القومية في العراق الفصل الاخيرمحصلة التمذهب، ومحمد جواد مالك .شيعة العراق وبناء الوطن: ٥٣ وما بعدها.

العشائرية المتطوعة[1].

وفي ذلك الوقت اصدر شيخ الاسلام الذي يعتبر المفتي الرسمي للبلاط العثماني فتوى الجهاد ضد الانجليز، ولأول مرة في تاريخ العثمانيين يتوجهون بالخطاب ويرسلون الوفود الى علماء الكاظمية وبغداد والنجف طالبين منهم حث الامة على المشاركة في الجهاد ضد الغزاة الكفار.

الموقف العام الشعب العراقي بتركيبته الثلاثية كان موزعا كالآتي:

اولا السنة:

السنة العرب لم يشاركوا في الدفاع عن الدولة العثمانية ولم يتصدوا للاحتلال الانجليزي وبعد سقوط بغداد أعلن عبد الرحمن النقيب أبرز الزعامات الدينية السنية في بغداد ولاءه للإنجليز وكذلك فعل الضباط السنة في الجيش العثماني من أمثال نوري باشا السعيد وحملة الشهادات مثل ساطع الحصري والشخصيات السياسية مثل عبد المحسن السعدون. يمكن استثناء عشائر المنتفق في الناصرية الذي كانوا يدينون بالولاء للعثمانيين فانهم اشتركوا مع الشيعة في مواجهة الانجليز في معركة الشعيبة وكانت هذه اول واخر مشاركة لهم في الحرب ضد الاحتلال.

ثانيا الاكراد:

الاكراد لم يذكر لهم موقف تجاه الغزو الانجليزي الا ماروي في مشاركة بعض الفرسان الذي عادوا ادراجهم الى مناطقهم قبل معركة الشعيبة.

(١) انظر عامر حسك . على الدرب، وكامل سليمان الجبوري . مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي نهضة الروحانيين الاولى، رسل برادون . حصار الكوت الفصل الاول، علي الوردي . لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث . الجزء الرابع الفصل الثالث احوال العراق اثناء الحرب، مشتاق طالب: المدينة جزائر البصرة ص١٣١

ثالثا الشيعة:

الشيعة الذين كانت تتعامل معهم الدولة العثمانية تعاملا طائفيا بغيضا أفتى علماؤهم بوجوب الجهاد ضد الإنجليز الكفار الغزاة دفاعا عن بيضة الإسلام وهذه الفتوى من الناحية الفقهية والشرعية لا غبار عليها وهي تدخل في حيز الجهاد الدفاعي الذي اتفق فقهاء الشيعة على جوازه في زمن الغيبة الكبرى.

الذي يهمنا في هذا البحث أن المجتمع الشيعي العراقي من الناحية السياسية لم يكن يفكر بالسلطة ولم يفكر بالتفاهم مع المحتل على العكس تماما من المجتمع السني في العراق والجزيرة العربية فالقيادات القبلية في الجزيرة العربية دخلت في تفاهمات مع الإنجليز قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى فانضم إليهم في الحرب ضد العثمانيين الشريف حسين الذي انضم إلى ابنائه بعد ذلك ضباط ومثقفوا السنة ليساهموا معا بحكم العراق ورسم مستقبله السياسي، وكذلك الحال مع عائلة آل الصباح التي كانت لها علاقات وطيدة مع الإنجليز وال سعود وال نهيان وال زايد وغيرهم من مشيخات الخليج وبعد غزو بغداد التحق سنة العراق بركب التفاهم مع الانجليز.

شيعة العراق في هذه المرحلة الحرجة من حياة الأمة السياسية لم يضعوا أمامهم انهم كانوا مضطهدين من قبل السلطات العثمانية بل جعلوا نصب أعينهم ما يقتضيه الموقف الشرعي تجاه الغازي الكافر المحتل، بينما كان المجتمع السني يفكر بالتعاطي مع المحتل كأمر واقع عليه قبوله وحصد ما أمكن من المكاسب في الوضع الجديد، وهو الأمر الذي ولد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ظهور دول جديدة في الخارطة السياسية الدولية في الشرق الأوسط سلمت زمام الأمور فيها على اساس الولاء لبريطانيا العظمى بعد أن انهت بريطانيا رسميا نظام الانتداب على تلك البلدان ومنحتها الاستقلال

واعترف بها أعضاءً في عصبة الأمم(الأمم المتحدة بعد ذلك)[1]

ومن خلاصة ما قدمنا يتضح أن الوعي السياسي المجتمعي لدى شيعة العراق ابان أحداث عام ١٩١٤ ولغاية انتهاء الحرب العالمية الأولى كان في مستوى فكر المواطن المنفعل بالحدث ولم يرق إلى مستوى التفكير في قيادة الدولة.

على العكس تماما من الوعي السياسي المجتمعي لدى الشعب الإيراني الشيعي الذي ترسخت فيه قيادة الدولة والدفاع عن استحقاقاته فيها والوقوف في وجه المحتل الروسي والإنجليزي على اساس الفتوى الشرعية والوعي السياسي معا.

واما الحال في المجتمع السني فكان الأصل فيه قبول الواقع السياسي الجديد والرضوخ لمقتضيات المرحلة السياسية دون ملاحظة ما يقتضيه الواجب الشرعي والوطني والاخلاقي في الدفاع عن الدولة التي كانت تغدق بالعطايا والهبات على عبد الرحمن النقيب وامثاله[2].

تمرد النجف ضد الانجليز عام ١٩١٨:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واستقرار الوضع في العراق لصالح القوات البريطانية الغازية كان القرار السياسي البريطاني إدارة العراق من قبل الاحتلال إدارة مباشرة كما كانت الحال في الهند.

رفض المجتمع الشيعي القرار الانجليزي خاصة على صعيد القوى الدينية التي

(١) انظر كامل سليمان الجبوري .مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي، حسن العلوي .الشيعة والدولة القومية في العراق: ٦٠، حسن الظالمي .الشيخ رحوم الظالمي ص٤٢، وعبد الرزاق الحسني .تاريخ العراق السياسي الحديث الجزء الاول الفصل الثالث، محمد جواد مالك .شيعة العراق وبناء الوطن ص٢٦٧، علي الوردي . لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث .الجزء الرابع

(٢) انظر حسن العلوي . الشيعة والدولة القومية في العراق الفصل الخامس، عبد الرزاق الحسني . تاريخ الوزارت العراقية الجزء الاول، جعفر الخياط .العراق في رسائل المس بل ص٣٤و٤٢و٤٤و٥٢و٥٣و٥٥

كان الميرزا محمد تقي الشيرازي ﷺ يتزعم توجهاتها السياسية وهو تلميذ مدرسة السيد محمد حسن الشيرازي الفقهية والسياسية في التصدي لمحاولات السيطرة على تجارة التبوغ في ايران والتي عرفت بتحريم التدخين(تحريم تنباكو).

ونتيجة للرفض الجماهيري لقرار الانجليز بإدارة العراق ادارة مباشرة تشكلت العديد من الجمعيات السياسة لمناهضة السياسة الإنجليزية وكانت النجف وكربلاء وبغداد الحاضن الاكبر لهذه الجمعيات.

شهدت النجف اول تمرد عسكري واجهته الإدارة البريطانية، حيث قام مجموعة من شبابها باغتيال قائد حاميتها،فدفعت النجف ثمنه حصارا طويلا وقصفا بالمدفعية وقتالا بين النجفيين والإنجليز انتهى بإعدام المنفذين لعملية الاغتيال وفرض غرامات كبيرة على الشعب النجفي.

عملية الاغتيال كانت تكشف عن شجاعة وبطولة كبيرتين من قبل منفذي العملية،وكذلك تكشف عن عمق الترابط بين أبناء المدينة في عدم التخلي عن اخوتهم، وتكشف كذلك عن عمق الترابط الوثيق بين المرجعية الدينية مع أبناء الشعب، حيث طلبت القوات الإنجليزية من مرجع الطائفة السيد كاظم اليزدي ﷺ مغادرة النجف لانهم قرروا قصف النجف بالمدفعية إلا أن السيد ﷺ رفض مغادرة النجف .مع العلم ان عملية الاغتيال لم تكن بموافقته ﷺ ولم يكن ﷺ يتبنى العمل العسكري ضد الغزاة.[1]

في النقد الموضوعي لمثل هذه الاحداث لابد من دراسة جميع الظروف

(١) انظر عبد الرزاق الحسني .تاريخ الوزرات العراقية الجزء الاول، وتاريخ العراق السياسي الحديث الجزء الاول الفصل الرابع لنفس المؤلف، عبد الرزاق الحسني .ثورة النجف ومقتل حاكمها الكابتن مارشال، محمد جواد مالك .شيعة العراق وبناء الوطن ص٣٣٧، كامل سليمان .مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي القسم الثاني ثورة النجف ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨، حسن العلوي .الشيعة والدولة القومية في العراق ص٩٥، جعفر الخياط: العراق في رسائل المس بل ص ٨٠ وما بعدها.

الموضوعية المحيطة بالحدث لان هناك عدة عناصر لابد من معرفة موقفها منه لتحديد الحكم تجاهه بصورة موضوعية وحيث أن ما نطرحه هنا ليس لتقييم نفس الحدث و إنما هو إشارة للوعي السياسي للمجتمع لذا ما يطرح ليس تقييما للحدث و إنما بيان لمستوى الوعي السياسي للمجتمع في وقت الحدث.

ما يتعلق بموضوع بحثنا أن عملية الاغتيال وقعت في مدينة شيعية تحتضن المرجعية الدينية العليا الشيعة في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

عملية الاغتيال تكشف عن توجه رافض للاحتلال الانجليزي وهو شعور عام له أسبابه الدينية الراسخة في المجتمع العراقي ذي الطبيعة المتدينة.

وتكشف ايضا عن بدايات حراك سياسي لرفض مفرزات الاحتلال، وتكشف كذلك عن عمق الترابط القبلي بين عشائر النجف التي دفعت ضريبة كبيرة لهذه العملية.

ولكننا اذا قرأنا هذه العملية كقراءة نقدية للوعي السياسي المجتمعي بلحاظ النتائج سنجدها تكشف عن ما سنصطلح عليه منهجية الانفعال في قبال المنهجية الموضوعية.

الشعور الرافض للاحتلال الناشئ من القيم الدينية والأخلاقية والأعراف المجتمعية التي حملها الشهداء الذين نفذوا عملية الاغتيال انتهت باغتيال قائد الحامية و إعدام الشهداء وحصار النجف وقصف بيوتها وفرض غرامات على اهلها.

على أرض الواقع لم تغير هذه العملية البطولية شيئا في الواقع السياسي وأضافت لعداء الإنجليز للشيعة مبررا إضافيا, وأوضحت للإنجليز أن منهجية الانفعال هي المنهجية المتحكمة في الوسط الشيعي عند تعاطيه مع المحتل، وهذه المنهجية من شأنها أن تجعل المحتل يجعل في أولوياته اللجوء إلى القمع

لإضعاف هذه الحالة ووئدها في المجتمع لتعزيز سيطرته في إدارة البلاد.

على العكس من المجتمع السني الذي كانت المناورة تغلف طبيعة تعاطيه مع قوات الاحتلال فلم تخض المدن السنية اي حرب مع الاحتلال، ولم تتعرض معسكرات الاحتلال لأي هجوم من قبل العشائر أو الأفراد ولم تفت المؤسسة الدينية بما يثير حفيظة الإنجليز، بل سارع الزعيم الرسمي للسنة عبد الرحمن النقيب بالتنسيق مع الإنجليز والحال نفسه يتجلى مع الشخصيات الاجتماعية السنية كطالب النقيب وجعفر العسكري ونوري السعيد ويس الهاشمي وامثالهم.

ومن هنا يتبينان كلا من الحركة الجهادية التي تزعمها رجال الدين في التصدي للغزو البريطاني في ١٩١٤ واغتيال قائد حامية النجف في ١٩١٨ تشتركان في قاسم اجتماعي واحد هو المنهجية الانفعالية، وخلوا البرنامج من خطة لحكم البلد و إدارته، والغفلة عن قراءة المستقبل ومجمل الأحداث التي ستنتج عن التصدي للمحتل، فلم يكن وراء الحدثين برنامج لقيادة البلد واستثمار التضحيات بالشكل الصحيح، بينما نجد ان مجتمعا مثل المجتمع الفيتنامي حمل السلاح وقاتل في الاحراش والادغال وقدم التضحيات الجسام الا انه كان له هدف سياسي واضح ووعي سياسي لما يريد، فتمكن بعد ذلك من فرض ارادته الوطنية على قوى الاحتلال الامريكي، وكذلك بالنسبة للمجتمع الصومالي الذي خاض حربا اهلية وحربا ضد الامريكان كانت له اهداف سياسية واضحة وكان له مشروع للسيطرة على دفة الحكم وقد كان ذلك واضحا في الاحداث الدموية التي شهدتها الصومال في ١٩٩١.

ومن هنا فان الحرب بداعي الحرب والجهاد وتنفيذ عملية اغتيال جريئة وخاطفة دون دراسة عواقبها السياسية والاجتماعية تكشف بالمجموع عن ضعف في الوعي السياسي المجتمعي في الوسط الشيعي في تلك الحقبة من تاريخ شيعة العراق.

ثورة العشرين الخالدة:

ثورة العشرين هي أهم الأحداث التي سارعت في تغيير البوصلة الإدارية في العراق من الحكم الإنجليزي المباشر إلى الإدارة غير المباشرة.

كان المجتمع العراقي معبأ نفسيا للثورة ضد الانجليز، فالشعور الديني السلبي تجاه حكم الكفار لبلاد المسلمين من جهة اضافة الى التعامل السيء الذي يواجهه المجتمع من قبل الضباط والجنود الانجليز من جهة اخرى، وروح التصدي للاحتلال الذي لم تبرد جذوته بعد في قلوب ابطال التصدي للاحتلال عام ١٩١٤ من جهة ثالثة، ومن جهة رابعة واكثر اهمية التواصل المستمر بين الزعامات القبلية الشيعية ومرجعية الميرزا محمد تقي الشيرازي في كربلاء والتي كانت تدفع نحو التحرر من الانجليز والتي اشتدت الخلافات مع الانجليز فيها عند الاستفتاء على نوع الحكم الذي يرغب به الشعب العراقي وعلى الرغم من عمل الانجليز على ان تسير نتائج الاستفتاء في صالح الادارة البريطانية المباشرة الا ان المرجعية الدينية والقبائل الشيعية كانت ترفض ذلك رفضا قاطعا، هذه الامور المذكورة في مجموعها كانت توجد الارضية الخصبة لإشعال نار الثورة ضد الاحتلال الانجليزي في حال توفر ظروفها.

السبب المباشر لاندلاع ثورة العشرين قيام الحاكم البريطاني في السماوة باعتقال الشيخ شعلان ابو الجون أحد زعماء عشيرة الظوالم إحدى أكبر عشائر الرميثة فقام أفراد العشيرة بإطلاق سراحه بقوة السلاح ثم قام أبناء العشيرة بالتمرد المسلح ضد الإنجليز وسعى الشيخ الشيرازي الى احتواء الازمة ومنع استعار الحرب بين الشيعة والانجليز الا ان التعنت الانجليزي منع من الوصول الى حلول سلمية وكان القرار الانجليزي فرض الارادة الانجليزية مهما كلف الثمن، فتسارعت احداث الثورة المسلحة بين عشائر الفرات الأوسط فتحولت منطقة الفرات الأوسط مجتمعة إلى ساحة للثورة ضد المحتل ودخلت المرجعية على

خط الصراع فأصدرت الفتاوى بوجوب جهاد المحتلين، فخاضت عشائر الفرات الاوسط والشطرة وسوق الشيوخ حربا دامية ضد القوات الانجليزية دامت ما يقارب ستة أشهر استشهد فيها الكثير من ابناء العشائر الشيعية وقتل فيها عدد كبير من قوات الاحتلال وكانت معركة الرارنجية إحدى مواقع النزال المهمة التي تمكن أبناء العشائر فيها من إدارة المعركة بصورة رائعة تمكنوا فيها من هزيمة قوات الاحتلال هزيمة كبرى وخلد التاريخ اهزوجتهم (الطوب أحسن لو مكواري)،وكنتيجة طبيعة لضراوة المعركة اضطر الإنجليز إلى استقدام قوات من خارج العراق للقضاء على الثورة.

وبعد ستة أشهر من الحرب الطاحنة أخمدت ثورة العشرين العظيمة التي كلما يمر في خاطري ما كتب عنها أشعر بالزهو والفخر لان مثل هذه الأمة الحية لا يمكن لمحتل أن يقضي على إرادتها.

فيما يتعلق بموضوعنا وهو الوعي السياسي المجتمعي نجد أن هذه الثورة العظيمة ورغم التضحيات الجسيمة من قبل الشيعة فيها إلا أن المكاسب كاملة كانت لغير الشيعة فيها حالها كحال التصدي للإنجليز سنة ١٩١٤ ومقتل قائد حامية النجف سنة ١٩١٨.[1]

للتاريخ يجب أن نحفظ هذه الحقيقة أن المرجعية الدينية المتمثلة بشخص السيد كاظم اليزدي ﷺ لم تكن مؤيدة للعمل العسكري ضد الإنجليز بعد احتلال العراق، وفي نفس الوقت لم تقف ضد حركة الشعب بل كانت تحاول

(١) حول هذا الموضوع راجع: عبد الرزاق الحسني: الثورة العراقية الكبرى، فريق مزهر الفرعون: الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠، محمد جواد مالك:شيعة العراق وبناء الوطن:الفصل الثالث الثورة العراقية الشاملة، حسن العلوي:الشيعة والدولة القومية في العراقالفصل الرابع، كامل سليمان: مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي ص٣٠٥، جعفر الخياط: العراق في رسائل المس بل الفصلين الثالث والرابع، عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزرات العراقية الجزء الاول الفصل الخامس.

درأ الأخطار عنه ما امكنها ذلك،فكان السيد اليزدي ﷺ ممن افتى بوجوب الجهاد ضد الانجليزعام ١٩١٤ والقى في صحن الروضة الحيدرية خطابا يدعو فيه لجهاد الغزاة وكان ولده السيد محمد اليزدي احد قادة الجهاد في الجبهة الشرقية في منطقة الحويزة، ولكنه بعد سيطرة الانجليزعلى العراق وانهيار الدولة العثمانية لم يكن رايه مؤيدا للعمل العسكري، ومن هنا يتبين ان الموقف المرجعية الدينية بعد الاحتلال كان متفاوتا من حيثية العمل العسكري ضد الاحتلال فالسيد اليزدي ﷺ كان مخالفا للعمل العسكري وللتصعيد ضد الاحتلال الانجليزي، على العكس من التيار الجهادي الذي كان يعتنقه المجدد الشيرازي ﷺ ومن بعده الشيخ محمد تقي الشيرازي.

ادارة العراق بعد ثورة العشرين:

انتهت ثورة العشرين مخلفة عددا كبيرا من الشهداء والأيتام والأرامل وضغوطا إضافية من الإنجليزضد الشيعة و إقصاءً أكبرللشيعة عن إدارة البلد مع تغير في القرار السياسي البريطاني من الحكم المباشرللعراق إلى إقامة حكم محلي خاضع للسيطرة البريطانية.

في خضم هذه التطورات حاول عبد الرحمن النقيب -احد اهم الشخصيات الدينية العراقية السنية ايام العثمانيين -أن يستثمرعلاقته الطيبة مع الاحتلال ليطرح نفسه حاكما للعراق كما حاول ذلك طالب النقيب -أحد شخصيات الحكم العثماني في البصرة وهو سني ايضا وكان قد راسل الانجليزعند اندلاع الحرب العالمية الاولى عارضا عليهم خدماته -ان يطرح نفسه لحكم العراق وكذلك طرح أميرالمحمرة الشيخ خزعل الكعبي (وهو شخصية شيعية) الذي كانت تربطه علاقات ودية مع الإنجليزنفسه كحاكم للعراق.

القرار البريطاني كان بعيدا عن كل هؤلاء، فقرر الإنجليزتنصيب الامير

فيصل بن الحسين .الذي شارك مع قوات الاحتلال البريطاني في الحرب ضد العثمانيين .ملكا على العراق بعد أن عزله الفرنسيون عن مملكة الشام لانه كانوا يرونه تابعا للتاج البريطاني ومحققا لمطامعهم في المنطقة مع ان اتفاقية سايكس .بيكو تقضي ان تكون سوريا ولبنان من حصة الفرنسيين.

عند انتهاء ثورة العشرين لجأ بعض الزعامات العشائرية الكبرى في الفرات الاوسط .منطقة المشخاب خاصة .الى الحجاز فنزلوا ضيوفا عند الشريف الحسين بن علي، وقد اسهمت الفترة التي امضوها في الحجاز في تحسين صورة ان يحكم العراق احد اولاد الشريف حسين، ولذا لم يجد الانجليز صعوبة في تنصيب فيصل ملكا على العراق بعد ذلك.[1]

الذي اريد الوقوف عنده هنا أن الثورة الشيعية الكبرى التي أجبرت المحتل الانجليزي ووكالة المخابرات البريطانية على تغييرإدارة العراق من الحكم المباشرإلى الحكم غيرالمباشركانت ردة فعل، اي كما عبرنا سابقا أن المنهجية هي منهجية ردة فعل وليست منهجية موضوعية، لم يكن لدى القبائل الثائرة هدف سياسي واضح سوى محاربة المحتل الكافرلم يكن هناك جناح سياسي يحاور الإنجليزلفرض الإرادة الوطنية وتشكيل حكومة وطنية تدير البلاد وتكتب دستور بلادها، على الرغم من محاولة الميرزا الشيرازي ﷺ .الزعيم الروحي لثورة العشرين .التأسيس لادارة محلية عراقية كان شكلها الاول في كربلاء، الا وفاة الشيرازي اثناء الثورة وحداثة التجربة وضعف القدرة الادارية

(١) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزرات العراقية ج١ص٥، عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث:ج١ص٢٠ وما بعدها، حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق ص١٤١ وما بعدها، محمد جواد مالك: شيعة العراق وبنا الوطن ص٥٢١،ثلاثة ملوك في بغداد الفصلين الاول والثاني، كامل سليمان: مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي: ٣٠٤ وما بعدها، جعفرالخياط: العراق في مذكرات المس بل ص٢٠٤ وما بعدها.

لدى القائمين على المشروع ادى الى وأد التجربة الفتية في مهدها، ومهد السبيل امام فيصل بن الحسين ليكون ملكا على العراق.

أن سوء الإدارة في أيام العثمانيين والتعامل الطائفي مع الشيعة أدى إلى ضعف الوعي السياسي المجتمعي لدى أبناء الشيعة بشكل عام.

ويمكن أن ندعي وجود بون شاسع بين الوعي السياسي للمرجعية الدينية في ذلك الوقت والوعي السياسي للمجتمع الشيعي.

ولعل هذا الفارق في الإدراك السياسي يوضح لنا عدم ترجيح المرجعية الدخول في صدام عسكري ضد الإنجليز منذ البداية، سواء في احداث ١٩١٨ او في احداث حزيران ١٩٢٠، ولعل الانفعال بالحركة الشعبية مع أحقيتها وتوفر المبررات الموضوعية والفقهية لها من أسباب دعم بعض الطبقات من علماء الدين للحركات المسلحة ضد الاحتلال بل والمشاركة في الثورة مشاركة مباشرة، وهذا يكشف عن ان الخيار المسلح لم يكن خيار المرجعية في ذلك الوقت، ولكنه الخيار الذي فرضته السياسة الانجليزية الغاشمة.

وفي عين الوقت لم يكن مستوى النضج السياسي للمجتمع قد وصل إلى المطالبة بالحقوق السياسية للأغلبية الشيعية في عراق ما بعد الدولة العثمانية،بل اكتفى شيعة العراق بالتضحية لأجل الدين والكرامة والوطن،بينما حصد السنة ثمار تضحيات الشيعة بنصب ملك سني على العراق اعتمد في إدارة البلد على الوجوه التي اعتنقت الطائفية و إقصاء الشيعة دينا سياسيا لها موروث من سياسة العثمانيين ضد الشيعة وتنفيذا لإرادة أسيادهم الإنجليز الذين جاءوا بهم إلى سدة الحكم.

من خلال قراءة الواقع السياسي للمجتمع الشيعي العراقي بعد ست سنوات من الحرب والنضال والجهاد والصراع مع اعتى امبراطورية في وقتها نجدان

الوعي السياسي لدى المجتمع الشيعي لم يكن بمستوى المرحلة في الأحداث المهمة التي مربها العراق ابتداءً من الاحتلال البريطاني وحتى إسقاط الحكم الإداري المباشرللعراق على يد ابطال ثورة العشرين الشيعية الخالصة

ولابد من التأكيد أن التصدي للإنجليز في الفترة الممتدة من ١٩١٤ ولغاية إسقاط الإدارة الإنجليزية المباشرة في حكم العراق كان مختصا بالشيعة فقط.

ظهور الحركات السياسية في العراق:

في عهد الدولة العثمانية لم يكن هناك دور واضح للحركات والأحزاب السياسية في العراق، ذلك لان الاحزاب لم تظهر في الدولة العثمانية الا في القرن التاسع عشر الميلادي[1]، وتأثر الاتجاه القومي العربي كان بسبب نشوء الحركات القومية في المجتمع التركي، وحيث ان الدولة العثمانية كانت تتعامل مع العراق تعاملا في منتهى الاهمال والتهميش حيث لم تنشأ المدارس الرسمية الا في عهد مدحت باشا في اواخر القرن التاسع عشر الميلادي، في الوقت الذي كان هناك اهتماما واضحا في مصروبلاد الشام، فنشأ عن ذلك تخلف في الوضع السياسي في العراق بينما نشطت الحركات السياسية في سوريا واسست العديد من الاحزاب السرية اتخذت من الاستانة .اسطنبول . مركزا لها وكان لها فروع في الشام، ومع احتلال الإنجليزوقيام الحكومة الملكية ظهرت احزاب السلطة التي كانت الغاية منها دعم الوزارات المتعاقبة على حكم العراق وكان دور تلك الاحزاب لا تعدى دعم الوزارة التي تتولى

(١) انظر الاحزاب والحركات الاسلامية الجزء الاول، د الغالي غربي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي .الفصل التاسع، السيد محمد باقر الحكيم: الحوزة العليمة والمرجعية ج٣ الفصلين الرابع والخامس، حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق ص٢١٣

الحكم لتمرير برنامجها في مجلس الامة .البرلمان .فظهر حزب العهد التابع لنوري السعيد وحزب الاخاء التابع لياسين الهاشمي، اضافة الى احزاب السلطة وتأثرا بالوضع العالمي العام وتحسن التعليم وظهور المدارس الحكومية وانتشار افكار العديد من الحركات السياسية ذات الأفكار الشمولية في العالم ظهرت خلال ٣٧ سنة من الحكم الملكي في العراق العديد من الحركات والأحزاب السياسية التي اتخذت من العاصمة بغداد مقرا لها وامتد نفوذها إلى مناطق مختلفة من العراق وكانت تلك الأحزاب تقوم بالمظاهرات المناوئة للحكومة وتحرك الوضع السياسي في العراق حسب توجهاتها ويمكن القول أن أبرز تلك الحركات السياسية كانت:

١.الحزب الشيوعي العراقي الذي امتد في جميع أرجاء العراق وانتشر بين الشباب المثقفين حتى أن عددا من العوائل كان يطلق عليها (موسكو الصغرى)[1] وقد استفاد الحزب الشيوعي كثيرا من انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ للتمدد أكثر مستفيدا من مسألة اجتماعية مهمة وهي الفوارق الطبقية بين الملاكين والطبقة العامة من الشعب، وبدأ نشاطهم في العراق في عمر مبكر من قيام الملكية ذلك لان الحزب الشيوعي العالمي كان ظهوره وتوسعه بعد اسقاط الحكم القيصري في روسيا وظهور الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧[2].

٢.الحركة القومية التي كان يدعو لها بعض الضباط وعلى رأسهم عبد السلام عارف متأثرين بالحركة القومية في مصر، واصل التوجه القومي كان متأثرا بالمشروع القومي التركي الذي تبناه اتاتورك في تركيا وترك اثره على

(١) محل ولادتي في منطقة ريفية كانت فيها بعض العوائل انضم اغلب اولادها الى تنظيمات الحزب الشيوعي وكان اهل المنطقة يطلقون عليهم هذه التسمية.

(٢) انظر حنا بطاطو: العراق الكتاب الثاني الحزب الشيوعي، وكذلك العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار الفصل السادس

المجتمع العربي، ولا يخفى تأثر المشروع القومي التركي بالمشروع القومي الاوربي[1].

٣ـ حزب البعث الذي بدأ نشاطه في العراق من الناصرية في بداية الخمسينات من القرن العشرين معتنقا لفكر ميشيل عفلق السوري ثم استحوذ عليه الخط العسكري التكريتي[2].

٤ـ حزب التحرير الشيعي والإخوان المسلمين السني الذين كانا تابعين فكريا إلى حركتي التحرير[3] والاخوان المسلمين[4].

عند قراءة هذا المجموع من الأحزاب السياسية نجد انها تأخذ قيمها السياسية من كيانات سياسية بعيدة عن واقع المجتمع العراقي.

فالحزب الشيوعي حزب علماني الحادي لا يتناسب واقعه مع واقع الشعب العراقي ذي القيم الدينية المحافظة.

والحركة القومية ايضا لا تناسب الوضع العراقي متعدد القوميات وذو التوجهات الدينية المحافظة. ونفس الكلام يأتي مع البعثيين ذوي التوجه العلماني الشوفيني. والكلام بعينه ينطبق على المتأثرين بالإخوان المسلمين الذين يتبنون الفكر السني منهجا وعقيدة، وهو أمر لا يتناسب مع وضع الأغلبية الشيعية في العراق، وقد بان ذلك واضحا بعد أنتأسس حزب الدعوة الاسلامي فانضم اليه العديد من اعضاء حزب التحرير الشيعة نتيجة الخلاف في مبدأ الامامة.

(١) انظر حسن العلوي: التاثيرات التركية في المشروع القومي العربي، السيد محمد باقر الحكيم: المصدر السابق، حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق ص٣٦٥

(٢) انظر مناف جاسب: الصراع البعثي ـ الشيوعي في العراق، حسن العلوي: العراق دولة المنظمة السرية، حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق، محمد باقر الحكيم: المصدر السابق

(٣) انظر تاريخ الاحزاب والحركات الاسلامية ج٢ ص٩٣

(٤) انظر تاريخ الاحزاب والحركات الاسلامية ج١ ص٤١

الذي يهمنا في هذا الموضوع أن اعتناق العراقيين لآراء وأفكار سياسية من خارج العراق تكشف عن أزمة في الوعي السياسي الاجتماعي لدى العراقيين جميعا، وتكشف انهم في المجال السياسي والاجتماعي كانوا التقاطيين، ولم يتمتعوا بنضج سياسي مجتمعي بالمستوى المطلوب للنهوض ببناء وطن، وبسبب فقرهم السياسي ارتموا في أحضان الأفكار الشمولية التي لا تنسجم مع واقع المجتمع العراقي وطبيعته الاجتماعية والدينية وتنوع مذاهبه واعراقه.

في مجال التأثر بتجارب الآخرين في مختلف المجالات السياسية منها أو الاجتماعية أو العلمية أو الأدبية أو.... ليس هناك ضير في الاستفادة من التجربة اما التحول إلى ببغاء لتجربة الآخر خاصة في الجوانب السياسية أو الاجتماعية فهذا خلل كبير ولذا نجد أن الشيوعية والقومية والبعثية فشلت في عموم العراق وزالت بزوال السلطة الداعمة كما فشلت الإخوانية.

في الوقت الذي فشلت فيه الشيوعية العالمية التي تبناها الاتحاد السوفيتي بينما تمكنت الشيوعية الصينية من الاستمرار في الصين لأنها لم تكن نسخة طبق الأصل من الشيوعية الماركسية.

ومن هنا يتضح أن قادة الحراك السياسي في المجتمع العراقي في فترة النمو السياسي كانوا التقاطيين وببغاوات من الناحية السياسية ولم يفقهوا حاجة المجتمع السياسية، ولم يتمكنوا من ادراك ان الانتماء السياسي لا يعدوا كونه طريق للوصول الى سدة الحكم لإدارة البلاد ولا يصلح ان يكون عقيدة تلغي دور العقيدة الدينية والنهج الاجتماعي، ولذا كانت العلاقة بين الحركات السياسية علاقة دموية تركت اثارها السلبية على المجتمع العراقي عامة وراح ضحيتها المجتمع الذي مورس ضده التمييز الطائفي والقومي.

وقد ترك التنوع الديني والقومي في العراق اضافة الى مشروع كوكس النقيب في ادارة البلاد اثاره الكبيرة على مسير الاحداث السياسية والاجتماعية

في العراق، وبدا ذلك منذ احتلال العراق وايكال امر الوزارة التابعة للإدارة المباشرة للإنجليز لعبد الرحمن النقيب والى قيام النظام الملكي.

كما أن طائفية الحكومة الملكية ولدت قيادات عسكرية سنية كبيرة[1]، ولم تمنح فرصة مكافئة للشيعة والأكراد، وعلى الرغم من انتشار الحركات السياسية .غير الاسلامية المشار اليها بين شباب الشيعة إلا أن قيادة تلك الحركات سيطر عليها السنة فيما بعد، وكانت القيادات على الرغم من ادعائها العلمانية إلا انها تحمل في عمق عقلها الباطن روحا طائفية متجذرة، الأمر الذي لم يدركه الوسط الجماهيري الشيعي إلا بعد فوات الأوان، بل يسعنا القول ان مجتمع العلمانيين في المجتمع الشيعي لا يسعهم ادارك حقيقة طائفية الزعامات السياسية السنية الا بعد فوات الاوان.

لقد كانت دماء الشيعة في جميع الفترات العصيبة التي مر بها العراق تراق رخيصة ليقطف الثمار الزعامات الحزبية التي كانت تدير البلد بكل خبث وعدوانية. ومن يراجع احداث سنة ١٩٣٦ وقصف المناطق الشيعية بسبب ازمة التجنيد الالزامي[2] بعد ان استلم دفة رئاسة الوزراء ياسين الهاشمي ووزير داخليته رشيد عالي الكيلاني الذي اشرف ميدانياً على الجرائم التي ارتبكت بحق

(١) انظر حنا بطاطو: العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار الفصل السادس، وحسن العلوي الشيعة والدولة القومية في العراق.

(٢) في عهد الملك فيصل الاول طرحت مسالة التجنيد الالزامي وصوت عليها مجلس الامة ولكن الملك فيصل جمد العمل لان تنفيذ القانون بصورة غير مدروسة من شانه ان يترك اثارا سلبية، ومن يقرا مفردات القانون يجد ان القانون كان عبارة عن نص لاستلاب اموال المواطنين حيث انهم فرضوا على من لم يلتحق بالتجنيد الالزامي ان يدفع ١٠٠ دينار بدلا نقديا مع ان هذا المبلغ مكلف جدا في ذلك الوقت، واما من يلتحق بالتجنيد الالزامي فانه سوف يترك خللا في العمل الاقتصادي لان المجتمع كان مقسم بين المجتمع الزراعي والمجتمع البدوي وكل من المجتمعين يحتاج الى اليد العاملة وبالتالي فان سحب الشباب الى ساحة التجنيد سيؤدي الى ارباك الوضع الاقتصادي للبلاد، ومن الغريب ان الاستهداف العسكري لمن رفض الالتحاق بالتجنيد استهدف المناطق الشيعية محضا في وسط وجنوب العراق

المجتمع الشيعي من الرميثة وحتى سوق الشيوخ والمدينة وكيف ان بعض المرتبطين بحزب السلطة كان لهم دور سلبي في نتائج الحركة عندما قامت السلطة بفرض القرار غير المدروس بالقوة، وبتعبير احد الضباط الذين شاركوا في تلك العملية ان الجيش العراقي ارتكب في حق ابناء العشائر وممتلكاتهم مالم يرتكبه الانجليز في حقهم ايام انتفاضاتهم ضده[1].

الصراع الشيوعي ـ البعثي القومي:

بعد انقلاب ١٩٥٨ والقضاء على الحكم الملكي في العراق تصدى العسكر لقيادة البلاد، في حركة لازالت التهم فيها تدور حول المعسكر الانجليزي[2]، ففي تلك الفترة كان المد الناصري القومي قد احاط بالعراق اذ تم اعلان الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، ونشط القوميون في العراق والاردن والخليج، وارسل عبد الناصر عشرات الالاف من قواته للمشاركة في الاطاحة بالعائلة المالكة في اليمن، فتدخلت السعودية لمنع استقرار النفوذ الناصري في اليمن، لما يشكله من تهديد لأمنها وسلامة عرشها، فجرت على ارض اليمن حرب بالنيابة بين السعوديين والمصريين، وبعبارة اخرى صراع بين القوميين الجمهوريين والملكيين، فكان العراق منطقة الخطر الكبيرة على

(١) انظر عامر حسك: على الدرب احداث سنة ١٩٣٦ وكان شاهدا فيها لانه كان احد ضباط الجيش الذين شاركوا في تلك الحملة، وعبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية ج٣ص١٤٢

(٢) في لقاء متلفز مع الامير الحسين بن علي احد ابناء الملك علي بن الشريف حسين اتهم الادارة البريطانية بالوقوف وراء اسقاط النظام الملكي في سعي منها لمنع سيطرة الاتجاه الشيوعي على العراق وصرح انه لديه معلومات ان الاردن وايران ابلغا نوري السعيد بوجود مؤامرة تستهدف العرش ولكن البريطانيين لم يبلغهم بشيء، وفي لقاء مع عبد الله فهد النفيسي اكد قال ان الانجليز كانوا وراء الاطاحة بالنظام الملكي في العراق لانهم كانوا يخشون من سيطرة الشيوعيين على الحكم وانهم كانوا كذلك وراء الاطاحة بالحركة القومية ووصول البعثيين الى الحكم لانهم خشوا من سيطرة ا لتيار الناصري على مقاليد الحكم في العراق في ظل النظام العارفي.

المستقبل الانجليزي في المنطقة، اذ سقوط العراق بيد القوميين يعني تحول العراق من النفوذ البريطاني الى النفوذ الامريكي، فكان من الضروري لبريطانيا منع سقوط العراق بيد امريكا، ولعل مما يؤيد ذلك ان المخابرات الاردنية والايرانية ابلغت نوري السعيد بوجود مؤامرة لقلب نظام الحكم في العراق ولم تقم المخابرات البريطانية بإبلاغ العائلة المالكة عن أي تحرك ولم تتخذ أي وسيلة لمنع سقوط الحكم الملكي في العراق[1]، والسياسة البريطانية هذه ليست حديثة عهد فعند اغتيال جعفرالعسكري .عديل نوري السعيد والراعي الكبيرللمنافع البريطانية في العراق .في ما يعرف بانقلاب بكر صدقي بعد ان اطمأن الانجليزان الوزارة الجديدة لن تقوم بما يضربالمصالح البريطانية، لم تتخذ أي اجراء ضدهم، وان كانت تعمل خلف الكواليس للإطاحة بهم، كما ان دعم القوميين بعد ذلك للإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم كان نتيجة التخوف من سيطرة الشيوعيين على الحكم في العراق، ولضمان عدم اندماج العراق مع التوجه القومي تم القضاء على عبد السلام عارف، وترشيح شخصية ضعيفة لحكم العراق .عبد الرحمن عارف .الذي اطيح به بعد التوافق الامريكي .البريطاني ووصول حزب البعث لحكم العراق.

أصبحت للزعيم عبد الكريم قاسم شعبية كبيرة في الأوساط الاجتماعية الشيعية خاصة بعد قوانين الإصلاح الزراعي وتمليك الفلاحين للأراضي الزراعية[2].

(١) ورد ذلك على لسان الشريف الحسين بن علي في لقاء تلفيزوني نشرعلى اليوتيوب.

(٢) قانون الاصلاح الزراعي من القوانيين الفاشلة التي دمرت الزراعة في العراق خاصة بعد ان قامت السلطة بعسكرة المحتمع العراقي وكان اهداف القانون سياسة بحتة هدفت الى اضعاف الملاكين الكبار وظهور ملكيات صغيرة لدى الفلاحين، وبدلا من ان تستثمر الحكومات المتعاقبة الاراضي التي يمكن استصلاحها لتنمية القطاع الزراعي قاموا بعسكرة المجتمع وفتحوا المجال واسعا امام الانضمام الى القوات المسلحة والتي ادت في النهاية الى انهيار القطاع الزراعي في المناطق الجنوبية والوسطى.

مضافا إلى نشاط الحزب الشيوعي العراقي الداعم لحكم قاسم والذي تغلغل في أوساط الشباب الشيعة مستغلا التمايز الطبقي لينشر أفكاره الاشتراكية في أذهان من عانوا الحرمان لقرون طويلة بينما يتنعم الأمراء والإقطاعيون بالثروات الطائلة.

أن الإصلاح الزراعي كان قرارا غير مدروس النتائج، فقانون الاصلاح الزراعي عالج مشكلة اجتماعية ولكنه فشل في الجانب الاقتصادي، فكان اثره سلبيا من الناحية الاقتصادية التي ظهرت اثارها واضحة اليوم بعد اكثر من اربعين سنة على تشريع ذلك القانون فبعد مرور عقود من حكم العسكر تم تدمير البنى التحتية للزراعة والصناعة في العراق، وتحولت ارض السواد الى ارض جرداء سببها عدة امور يقف على راسها عسكرة المجتمع وقانون الاصلاح الزراعي وغياب التخطيط العلمي لإدارة موارد البلاد.

فقانون الاصلاح الزراعي وان كان قد أسهم إيجابيا في الجانب النفسي والمعنوي لطبقة الفلاحين وارتفاع الرصيد الاجتماعي لعبد الكريم قاسم الا ان التوجه لعسكرة المجتمع بعد أيام قاسم أدى إلى فشل كبير في استصلاح الأراضي ثم أدى إلى انهيار القطاع الزراعي خاصة في المناطق الشيعية، ولذا يسعنا القول ان قانون الاصلاح الزراعي كان قرارا سياسيا الغاية منه ضرب الملاكين ولم يكن قرارا اقتصاديا ينهض بواقع البلد ويطور قطاع الزراعة فيه[1].

وبالعودة الى الصراع بين الأقطاب السياسية ذات الفكر الالتقاطي التي هيمن العسكر على قيادتها، نجد ان اقطاب السياسة نشروا أفكارهم في المجتمع من خلال المثقفين الذين ينقصهم قراءة الأحداث قراءة علمية موضوعية مستغلين معاناة الشعب وضعف وعيه السياسي المجتمعي.

(١) انظر حنا بطاطو: العراق الشيعيون والقوميون والضباط الاحرار ص٤٠٨.

وكنتيجة طبيعية للتنافس على السلطة أحتدم الصراع بين أنصار قاسم والشيوعية من جهة والقوميين والبعثيين من جهة أخرى، خاصة بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الزعيم عام ١٩٥٩ والمحاولة الانقلابية المدعومة من قبل القيادة المصرية التي قادها القوميون في العراق يتزعمهم الشواف في الموصل[١].

وكنتيجة طبيعية كانت الاهازيج تردد(ماكو زعيم إلا كريم موتوا يبعثية)و(المايصفق عفقلي((ما كو مؤامرة تصير والحبال موجودة).

بعد فشل القوميين والعفالقة في القضاء على حكومة قاسم ازداد نشاط الشيوعيين وجاهروا بتنكرهم لكل القيم الدينية حتى غدت مسيراتهم في بغداد تهتف (بس هالشهر ماكو مهرونذب القاضي بالنهر)[٢]

اصطدمت توجهات الحزب الشيوعي العراقي لضرب المؤسسة الدينية في العراق بنقمة الغالبية العظمى من الشعب العراقي المتدين بطبعه، والذي كان له مع المؤسسة الدينية تاريخ طويل في الدعم المتقابل .والتصدي للإنجليزعام ١٩١٤ وعام ١٩٢٠ أكبر الأدلة على عمق العلاقة بين المجتمع الشيعي وعلماء الدين-

لكن السكر في خمر الشيوعية العالمية، وضعف الوعي السياسي المجتمعي للشيوعيين العراقيين، وظنهم أن الشيوعية تصلح أن تكون بديلا للدين مخدوعين بما حصل في الاتحاد السوفيتي لظنهم أن الشيوعية الماركسية تمكنت من إلغاء الدين في مناطق سيطرتها - بينما الذي حصل قهر الناس على الانتماء للشيوعية ولم ينصرم القرن العشرين حتى انهارت الشيوعية وأنهار الاتحاد السوفيتي وعادت الناس إلى أديانها وعقائدها-

الحركة غير المدروسة للشيوعيين أثارت ضدهم حفيظة المتدينين على

(١) انظر حنا بطاطو:العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار.

(٢) سمعت شخصيا ممن عاصر تلك الفترة ممن هم اكبر منا سنا الحديث عن هذه الاحداث.

المستويين العلمائي والمجتمعي[1]، وبلغ الصراع أقصاه بين المجتمع المحافظ والحوزة العلمية من جهة والشيوعيين من جهة أخرى بما بينه جواب المرجعية الدينية على استفتاء قدم من بعض المتدينين حول الشيوعية فكان الجواب(الشيوعية كفر والحاد[2])

لقد أسهم ضعف الوعي السياسي المجتمعي للشيوعيين، وكذلك التبعية المطلقة لموسكو واستغفال المركز(موسكو) الاتباع في العراق في تعميق الخطأ في اختيار الموقف الذي تفتضيه الحنكة السياسية فخسروا قواعدهم وسارعوا في التصادم مع القوة الحقيقية المتجذرة في مجتمع الأغلبية الشيعية في العراق، مع عدم التفاتهم لاستغلال خصومهم القوميين والعفالقة الصراع بينهم وبين القوى الدينية في التعجيل في اضعاف وجودهم الشعبي وخفض رصيدهم الاجتماعي، فمجموع الخلل في ادراك الشيوعين ادى في النهاية الى سحل الشيوعيين في بغداد أمام أنظار الجماهير وقوات الأمن دون أن يمد أحد للشيوعيين يد العون حتى الزعيم نفسه.

توافق القوميون والعفالقة برعاية بريطانية .يدفعها خشية هيمنة الشيوعيين على العراق .على القضاء على حكم الزعيم عبد الكريم قاسم لتنتهي معه فترة يسيرة من الحكم البعيد عن الطائفية[3]، لكنها فترة اتسمت بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي كنتيجة طبيعة للصراع بين القوى السياسية ذات الفكر الالتقاطي والتي كانت تعوم في فلك قوى بعيدة كل البعد عن واقع المجتمع العراقي.

(١) انظر حنا بطاطو: العراق الشيوعيون ص٣٨١، العراق الشيوعيون والقوميون والضباط الاحرار: الفصل السادس عشر، حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق عنوان الشيعة وعبد الكريم قاسم.

(٢) انظر كاظم الحلفي: فتاوى العلماء حول الشيوعية، حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق ص٢١٠.

(٣) انظر حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق ص٢٠٥.

عراق ما بعد عبد الكريم قاسم:

اتفق القوميون والعفالقة على القيام بانقلاب عسكري ضد حكومة الزعيم قاسم، فتم القضاء عليه في ٨ شباط ١٩٦٣ ولم تمض فترة طويلة حتى انقلب زعيم التيار القومي عبد السلام عارف على البعثيين لينفرد القوميون بالحكم.

وهنا عدة أمور لابد لنا من الإشارة إليها

من الأمور التي لابد من بيانها أن هناك العديد ممن يحمل فتوى المرجعية ضد الحركة الشيوعية مسؤولية القضاء على حكم الزعيم عبد الكريم قاسم، وهذا التقييم بعيد عن الواقع الموضوعي، لان إسقاط حكومة عبد الكريم قاسم لم يكن من خلال حركة جماهيرية أو عسكرية مرتبطة بالمرجعية بل تم القضاء على حكمه بانقلاب عسكري قاده القوميون والبعثيون السنة ومن يدور في فلكهم.

١- في العهد الملكي كانت تمنح مقاعد للزعامات العشائرية في الكلية العسكرية ولما جاء عبد الكريم قاسم، ألغى هذا التخصيص ولما تم القضاء على حكم قاسم استمر هذا التخصيص للزعامات العشائرية السنية دون الشيعية.

٢- كان عبد السلام عارف طائفيا بامتياز، ويمكن اعتبار نهجه الطائفي امتدادا للنهج الطائفي لياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وعبد الرحمن النقيب، فالفترة الوحيدة التي حكم العراق فيها بلا تمييز طائفي كانت في أيام عبد الكريم قاسم اما الحكم الملكي والجمهوري بعد أيام قاسم فكان الحكم فيها طائفيا بامتياز[1].

(١) انظر حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق ص١٧١، وقد ادركنا فترة التمييز الطائفي حيث كان اغلب ضباط الجيش والامن والمخابرات والاستخبارات والمحافظين والقائم مقامين ومدراء النواحي هم

٣– اتجهت السلطة إلى عسكرة المجتمع العراقي، خاصة في الوسط والجنوب، مما أدى إلى هجر الارض وفشل الزراعة في المناطق الوسطى والجنوبية، علما ان المجالات التي طوع فيها ابناء الجنوب كانت للمراتب من الجندي حتى النائب ضابط اما قيادات وضباط الجيش فكانت حصة الاسد فيها لأبناء السنة.

٤ـ عملت السلطات على اضعاف الاواصر العشائرية في المحافظات الوسطى والجنوبية وضرب الزعامات القبلية[1].

لقد أدت هذه الأعمال مجتمعة إلى إضعاف النسيج المجتمعي في المحافظات الوسطى والجنوبية، وبدأت الدولة تتغلغل في الأوساط الاجتماعية وسعت السلطات إلى حرف بوصلة الولاء من الولاء للدين والعشيرة إلى الولاء للسلطة الحاكمة، وقد سعى عبد السلام عارف لكسب ود الجماهير من خلال الزيارات التي كان يقوم بها لمختلف المناطق العراقية، في محاولة منه لتحقيق الغايات التي كان يرمي إليها من كسب ولاء الجماهير للسلطة وفصلها عن علاقاتها الأصيلة المتجذرة، حتى كانت نهايته الغامضة في منطقة الشرش في قضاء القرنة من محافظة البصرة ولا تزال في ذاكرة ابناء تلك المناطق ما ردده بعض شعرائهم الشعبيين (صعد لحم نزل فحم وطول عمره

ابناء السنة وابناء المناطق الغربية وكان الضابط الشيعي يصل الى رتبة معينة ثم يحال الى التقاعد وكان جل ضباط القوة الجوية والبحرية والحرس الجمهوري من ابناء السنة وكذلك القيادات المتقدمة في حزب البعث .اعضاء القيادة القطرية .واغلب الوزراء ويندر بينهم الشيعي واذا وجد بينهم فهو منسلخ عن التشيع جملة وتفصيلا.

(١) عاصرنا عملية التفتيت الاجتماعي من خلال العديد من الممارسات التي كانت تمارس من قبل السلطة من خلال تفعيل تشريعات تمكن البنت او الزوجة من رفع دعوة قضائية ضد ولي امرها او قريبها في حال وقوع خلاف بينهما يستدعي العرف الاجتماعي فيه الرجوع الى اولياء الامور ومنظمات حزب البعث القمعية والاجهزة الامنية المختلفة.

مارحم)[1] وربما يسع القول ان تصفية عبد السلام عارف كانت نتيجة طبيعية للتنافس الامريكي .البريطاني على النفوذ في العراق.

السلطة والمجتمع الشيعي إلى ما بعد حكم الزعيم عبد الكريم قاسم:

دأبت السلطة التي حكمت العراق منذ بداية ظهور ما عرف بالدولة الإسلامية على اضطهاد الشيعة وأقصائهم .نستثني من ذلك أيام إدارة أمير المؤمنين عليه السلام للدولة .واستمرت منهجية اقصاء الشيعة وأبعادهم عن السلطة في أيام الأمويين والعباسيين، ومن جاء بعدهم إلا في الوقت الذي تضعف فيه الدولة المركزية،ويمكن اعتبار القرن الثالث الهجري بداية لمرحلة تصدي الشيعة للإدارة العملية في مناطق النفوذ الشيعي فظهرت العديد من الامارات كأمارة الحمدانيين التي امتدت من الموصل إلى حلب وامارة بني اسد التي مصرت الحلة وامتد نفوذها إلى وسط وجنوب العراق، والدولة البويهية التي حكمت ايران والعراق وكانت تعتبر الادارة التنفيذية في الامبراطورية العباسية بعد زوال هيمنة الاتراك على السلطة وحتى ظهور السلاجقة، وفي غرب الامبراطورية الاسلامية ظهرت الدولة الفاطمية التي حكمت من المغرب الى مصر وامتد نفوذها الى بلاد الشام، وكذلك قامت هناك الدولة الادريسية الحسنية[2].

المجتمع الشيعي في العراق كان مجتمعا راسخ الجذور من الناحية العقائدية والفكرية والفقهية ولذلك لم تتمكن السلطات المناوئة له من القضاء

(١) سمعناه من ابناء المنطقة التي عاصرت الاحداث في تلك الفترة.

(٢) انظر ابن الاثير: الكامل في التاريخ: ج٨ احداث سنة اربعمائة،يوسف كركوش: تاريخ الحلة القسم الثاني الحياة الادبية، عبد المنعم ماجد: ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر ص٨٠ وما بعدها، جودت القزويني: المؤسسة الدينية الشيعية من العصر البويهي الى نهاية العصر الصفوي الاول، محمد اسماعيل: الادارسة في المغرب الاقصى.

عليه فكريا وعقائديا وفقهيا.

وكنتيجة طبيعية لعدم تكافؤ ميزان القوى بين المجتمع الشيعي والدول الشمولية التي حكمت العالم الإسلامي اختار الشيعة الجانب السلمي في حياتهم السياسية للحفاظ على وجودهم كأقلية في ظل السلطة الطائفية التي كانت تتعامل معهم معاملة عدوانية على مختلف الأصعدة الفقهية منها والفكرية والسياسية والاقتصادية.

ولد هذا النحو مع التعاطي بين السلطة والشيعة في العراق حالة من ابتعاد المجتمع الشيعي عن التفكير في المساهمة المباشرة في إدارة الدولة واكتفوا بالحفاظ على وجودهم كمجتمع محارب من قبل السلطات.

كان لإبعاد الشيعة عن الصراعات السياسية في إدارة الحكم أثرا واضحا في توجههم نحو الجوانب العلمية والاقتصادية, والابتعاد عن مواضع الصدام مع السلطة، كما نما في اوساطهم تعميق الولاء للمرجعية الدينية والانتماء العشائري، وبالمقابل ضعف ارتباطهم بالسلطات المتعاقبة على حكم العراق.

الولاء العميق للمرجعية الدينية والزعامات العشائرية ولد حالة من الوعي الباطن بالارتباط بالأرض والوطن، لما تحمله القيم الدينية من معان سامية في التجرد عن لحاظ المنافع الشخصية والتضحية لأجل القيم العليا، وقد أسهم البرنامج التثقيفي الذي أسسه الأئمة صلوات الله عليهم ونما وترعرع في أوساط المجتمعات الشيعية البعيدة عن مركز السلطة، والمتمثل بإحياء ذكرى سيد الشهداء صلوات الله عليه إلى تعميق القيم الأخلاقية السامية وتجذرها في المجتمع الشيعي، الأمر الذي يفسر سرعة استجابة القبائل الشيعية المضطهدة من قبل السلطة العثمانية إلى التصدي للإنجليز عام ١٩١٤ وخوض حرب غير

متكافئة مع المحتل الانجليزي عام ١٩٢٠.

الا ان عملية الإقصاء الطويلة الأمد التي مارستها السلطات المتوالية على حكم العراق منذ فتح العراق عام ١٤ هجرية أدت إلى ضعف في النضج السياسي المجتمعي لدى الشيعة، مما اسهم في حصد مجتمع الإقصاء لثمار جهاد الشيعة في العراق في العصر الحديث والاستمرار بإقصاء الشيعة عن إدارة البلد على الرغم من كونهم الأغلبية السكانية في العراق.

بعد سقوط الدولة الدينية - الإمبراطورية العثمانية - وتحول الحكم في العراق إلى الدولة المدنية في العهد الملكي والجمهوري تأصلت الطائفية السياسية والإدارية بصورة اشد واكبر، وتبنت السلطة خطابا جديدا تضمن معه تعميق الجهل السياسي في الوسط الاجتماعي الشيعي، فكانت تكسب في فلكها بعض النفعيين من الشيعة، لتظهر انها لا تتعامل تعاملا اقصائيا معهم، وأجرت تعديلات في نظمها الإدارية بحيث أصبح الشيعي موظفا في الدولة ولكن ضمن حدود ضيقة، فالمواقع المهمة والرئيسية في إدارة البلاد كانت تمنح للشخصيات السنية الطائفية ولا يحصل الشيعة إلا على الفتات .

في العهدين الملكي والجمهوري بثت الأفكار الوطنية والقومية في الأوساط الجماهيرية لغرض التغطية على المنهجية الطائفية السياسية والإدارية للسلطات الحاكمة، واستمرت المناطق الشيعية التي هي المصدر الأساس للاقتصاد العراقي قبل وبعد اكتشاف النفط تعيش في ضنك العيش واستمرت بعيدة عن المشاركة في إدارة البلاد واستعملت الطاقات الشيعية كيد عاملة في العراق ولم يترك المجال لهم ليساهموا في ادارة البلد على الرغم من ان اقتصاد العراق متقوم بثروات المنطقة التي يعيشون فيها حتى قيل في ايام العهد الملكي بل منذ ايام الملك فيصل الاول (الموت والضرائب من حصة الشيعة والمناصب

والمغانم من حصة السنة)[1]

لقد كان لقيام الدولة المدنية في العراق أثرأكثرظلما وسوءا على المجتمع الشيعي العراقي فالدولة العثمانية كانت تتعامل مع الشيعة كأقلية مذهبية في امبراطوريتها المترامية الأطراف واما الدولة المدنية فتعاطت مع الشيعة في العراق كما تتعاطى مع اليد العاملة المهاجرة إلى البلد، حيث تم سلب جميع حقوقهم الإدارية والسياسية والمالية وسعت السلطة إلى تعميق تهميشهم بسبب الطائفية المترسخة في عقلية من حكم العراق بعد سقوط الدولة العثمانية .

ولم تكتف الحكومات المتعاقبة على إقصاء الشيعة، بل عمدت إلى تفتيت النسيج المجتمعي الشيعي عن طريق العديد من الأساليب، والتي كان منها كسب أطراف شيعية تحت عنوانين التقدمية والوطنية والقومية، وانتهت بصراع شيعي داخلي حيث تحول بعض الشيعة نتيجة ضعف وعيهم السياسي ولتحقيق نزعاتهم ونزواتهم الشخصية والذاتية تارة إلى جزء من مشروع السلطة الهادف إلى تمزيق المجتمع الشيعي، و إلغاء اي دور له على الصعيدين السياسي والإداري، والإبقاء على الشيعة كيد عاملة محضة ليس لها أي أثرإيجابي في القرار السياسي والإداري في العراق وتارة اخرى الى جزء من مشروع فكري حزبي شمولي فيخوضون الحرب ضد ابناء مجتمعهم الشيعي كما حصل ايام المد الشيوعي والبعثي[2].

(١) انظرعبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزرات العراقية ج ، تاريخ العراق السياسي الحديث مقدمة الجزء الاول بقلم الملك فيصل، حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق فصل الطائفية العراقية

(٢) انظرعبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية.ج٤ ص ٨٠ وما بعدها، حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق،عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث ج٣ص١٤٢، محمد باقر الحكيم: الحوزة العلمية المشروع الاسلامي الحضاري ص١٦٠.

عسكرة المجتمع وتدمير القطاع الخاص ودوره في تفتيت النسيج الاجتماعي:

من الضروري لمن يريد أن يقرأ المجتمع العراقي أن يلاحظ التركيبة المجتمعية والقيم المذهبية وتعاطي السلطة مع أبناء المجتمع للوصول إلى صورة اقرب للنضج عن هذا المجتمع.

المجتمع العراقي مؤلف من ثلاث قوميات رئيسية لكل منها منطقة تواجد تشكل الأغلبية فيها

فالشيعة العرب يقطن غالبيتهم المحافظات التي تقع جنوب العاصمة وحتى أقصى الجنوب العراقي،بينما يقطن اغلب السنة العرب المحافظات التي تقع شمال العاصمة بغداد وغرب العراق،ويقطن الاكراد السنة المناطق الشمالية المعروفة اليوم بإقليم كردستان.

القومية الرابعة هي القومية التركمانية وتتوزع منطقة سكانها بين شمال محافظة ديالى إلى كركوك وبعض مناطق الموصل فلا توجد لهم منطقة خاصة نعم هم يشكلون الأغلبية في المنطقة الممتدة من شمال ديالى الى محافظة كركوك.

العاصمة بغداد تحوي جميع أطياف الشعب العراقي ويشكل الشيعة فيها الأغلبية المطلقة من السكان.

يشكل الشيعة ما يقارب ٦٥٪من مجموع الشعب العراقي، وبالإضافة إلى كونهم أغلبية مطلقة في الجنوب العراقي بحيث لا يعد غيرهم في الجنوب نسبة سكانية ذات اثر، والعاصمة التي تشكل نسبتهم السكانية فيها اغلبية غالبة، فهم كذلك أغلبية في محافظة ديالى حيث تزيد نسبتهم هناك عن ٦٠٪، وهم نسبة معتد بها في مناطق الطوز وبلد والدجيل من محافظة صلاح الدين، وتزيد نسبتهم عن ٦٠٪ في محافظة كركوك ذات الأغلبية التركمانية، ونسبتهم

السكانية كبيرة تزيد على ٥٠٪ في قضاء تلعفروسهل نينوى في محافظة الموصل.

وفي عراق السلطات المدنية كانت الطائفية السياسية والإدارية تمارس ضدهم بامتياز، وهذا الإقصاء ورثه الإنجليزعن العثمانيين واصبح سلوكا ثابتا لدى الأقلية الطائفية التي حكمت العراق بعد قيام الدولة المدنية فيه.

تميزالوسط الشيعي بولائه المطلق للمرجعية الدينية في النجف الاشرف، والتي تتمتع باستقلال تام عن السلطة السياسية والإدارية، وهي ميزة للمدرسة الدينية الشيعية منذ أيام الأئمة المعصومين عليهم السلام إلى يومنا هذا.

وحيث أن التركيبة الاجتماعية في العراق يغلب عليها الطابع العشائري، فالولاء للعشيرة يأتي بعد الولاء للمرجعية الدينية في الوسط الاجتماعي الشيعي.وعلى مرالتاريخ كان للزعامات العشائرية الشيعية ارتباط وثيق بالمرجعية الدينية.

ومن هنا يمكننا القول أن الشيعة لم تكن تدين باي ولاء للسلطة الحاكمة مهما كان توجهها الفكري والسياسي.وحالة عدم الولاء للسلطة الحاكمة ردة فعل اجتماعية طبيعة على طائفية السلطات التي تعاقبت على حكم العراق.

ومن الضروري أن نوضح أن عدم الولاء للسلطات التي حكمت العراق لا علاقة له بالولاء للوطن، فالمجتمع الشيعي العراقي مجتمع وطني حتى النخاع، ومخلص في انتماءه الوطني.

ومنطلقه في ذلك عمق الهوية الدينية والاجتماعية للمجتمع الشيعي، حيث ارتبط تاريخه بالولاء لأهل البيت عليهم السلام الذين تنتشرأضرحتهم في أرجاء العراق، ومن يقرأ تاريخ العراق يجد أن الكثيرمن ثورات الشيعة ضد الأنظمة

الجائرة كان منطلقها من عاصمة التشيع الأولى مدينة الكوفة، عاصمة حكومة أمير المؤمنين عليه السلام، وانطلاق الثورات الشيعية في مختلف بلاد المسلمين في العصور المتقدمة .كشرق العالم الإسلامي مثل إيران وباكستان والهند والدول التي تحررت أخيرا من الاحتلال السوفيتي أو غربه في مصر والمغرب العربي والبلدان الإفريقية .كان يتزعمها العلويون الذين اسسوا العديد من الدول، والدولة الفاطمية التي حكمت مصر والمغرب العربي زهاء ٢٠٠ سنة ثم ابيدت ابادة طائفية على يد صلاح الدين الأيوبي، وكذلك الدولة الادريسية التي لا يزال ذرية حكامها ينتشرون في تونس والجزائر والمغرب، فضلا عن الدويلات الشيعية التي أنشأت في إيران في مختلف الفترات التي ضعفت الدولة المركزية فيها خاصة في أواخر العصر العباسي والفترة بين الغزو المغولي إلى قيام الإمبراطورية الصفوية التي أعلنت التشيع مذهبا رسميا للدولة في عهد الشاه اسماعيل الصفوي.

نعود لبيان المسألة المهمة في هذا الموضوع وهي أن المجتمع الشيعي العراقي كان يتميز بعدة خصائص:

اولا: ولائه المطلق للمرجعية الدينية المستقلة استقلالا تاما عن السلطات التي حكمت العالم الإسلامي عامة والعراق خاصة. في الوقت الذي كانت المؤسسة الدينية غير الشيعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسلطة وكان موظفوها لهم رواتب شأنهم شأن اي موظف في الحكومة. بينما كان الارتباط بالحكومة يعتبر سبة ومنقصة لرجل الدين الشيعي.

ثانيا: ولائه القبلي للزعامات العشائرية التي كانت توفر العمق الأمني والاقتصادي للمواطن الشيعي.

ثالثا: عمق الاخلاص الوطني، فان إقصاء المجتمع الشيعي عن المشاركة

في إدارة الدولة أبعدت المواطن الشيعي عن البحث عن ولاءات لأجندات خارج المنظومة الشيعية، ولذا لم يرتبط الشيعة باي دائرة من دوائر الجاسوسية العالمية أو الاقليمية التي كانت تبحث عن العملاء في مختلف الأوساط السياسية والعسكرية التي تحاول من خلالها السيطرة على مقدرات البلاد.

رابعا: الاستقلال الاقتصادي عن السلطات الحاكمة، حيث أن شيعة العراق كانوا يسكنون المناطق الخصبة في العراق, وكان العراق قبل النفط بلدا زراعيا فكانت الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد العراقي،على الرغم من الطائفية الإدارية للسلطة العثمانية حيث كانت تنصب شخصيات وعشائرسنية وتمنحهم سلطات واسعة لاستيفاء الضرائب من الفلاحين والإقطاعيين الشيعة فمن يراجع سندات توزيع الأراضي يجدها موزعة في المناطق الشيعية على شخصيات سنية مثل ال السعدون الذين أوكلت لهم الدولة العثمانية استيفاء الأموال في المنطقة الجنوبية وكذلك عائلة ال الصباح وعائلة المفتي كما كان طالب النقيب من أهم الشخصيات السنية بغدادية الأصل الذي يعد من كبار الملاكين في البصرة والذين كان لهم الدور الإداري والسياسي في المناطق الجنوبية مع انهم لا يشكلون سوى أقلية سكانية لا تكاد أن تكون لها قيمة عددية تذكر، في الوقت الذي كانت السلطات العثمانية تمارس ابشع الجرائم في حق اي تحرك شيعي يطالب برفع الحيف عنه كما حصل في قمع السلطات العثمانية لإمارة ربيعة في منطقة نهرعنتروامارة بن عليان في نهر صالح في ولاية البصرة[1]، او الجرائم التي ارتكبوها بحق الحليين[2]والكربلائيين[1] والصراع الدامي الدائم بين السلطات العثمانية

(١) انظرمشتاق الحلفي: المدينة جزائرالبصرة، لونكرك: اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ص٥٣

(٢) انظركريم مطر: الحلة في عصر المماليك المبحث الثالث والرابع، محمد جواد مالك: شيعة العراق وبناء الوطن الباب الاول، لونكرك: اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ص١٥٣ وما بعدها.

وعشائر الخزاعل في ما يعرف اداريا اليوم بمحافظة الديوانية[٢].

وبعد قيام الدولة المدنية في العراق وظهور الشيعة كأغلبية سكانية وتسلط الأقلية السنية على مقاليد الحكم في العراق وتعاملها العدائي على اسس طائفية ضد الأغلبية الشيعية وقومية ضد الأقلية الكردية[٣]، كان من الطبيعي أن تعمد السلطة إلى ضرب نقاط القوة في المجتمع الشيعي لضمان تدمير الوعي السياسي لهذا المجتمع والاستمرار في تعميق وعي الأقلية بين ابناءه.

فعمدت السلطات المختلفة إلى رسم برنامج سارت عليه في العهدين الملكي والجمهوري يمكن أن نشير إلى أبرز معالمه:

الأول: ضرب المرجعية الشيعية و إضعاف الارتباط بينها وبين قواعدها الجماهيرية خاصة في المجالات السياسية .

الثاني: تفتيت النسيج المجتمعي وضرب السلطة العشائرية.

الثالث: إنهاء الاستقلال الاقتصادي الذي يتمتع به المجتمع الشيعي وربط اقتصاد المجتمع الشيعي بالسلطة.

الرابع: نقل الولاء إلى السلطة بدلا من الولاء للمرجعية الدينية والعشيرة تحت يافطة الولاء للوطن.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تعرض علماء الشيعة في العهدين الملكي

(١) انظر كريم مطر: الحلة في عصر المماليك المبحث الثالث والرابع، لونكرك: اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث تحت عنوان جيل التقلبات.

(٢) انظر كريم مطر: الحلة في عصر المماليك المبحث الثالث والرابع، محمد جواد: شيعة العراق وبناء الوطن الباب الاول.

(٣) انظر حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق، عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزرات العراقية، عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث مقدمة الجزء الاول، محمد او زيد: الشيعة والسنة والاكراد في العالم: الفصل الثالث، محمد باقر الحكيم الحوزة العلمية والمرجعية الجزء الثالث الفصل الرابع.

والجمهوري بل وايام الإدارة الإنجليزية المباشرة إلى مضايقات كبيرة، حيث تم نفي العديد من علماء الشيعة من النجف الاشرف إلى الهند و إيران واشترط لرجوع السيد الأصفهاني للعراق عدم التدخل بالشؤون السياسية[1].

كما عمدت السلطات إلى كسب الشباب الشيعة إلى التنظيمات السياسية التابعة للسلطة، وفي كثير من الأحيان كان يمارس الضغط والإرهاب والاغراء لكسب الشباب الشيعي للأحزاب التي تدور في فلك السلطة، ففي العهد الملكي كان حزب الاخاء يضم جملة من الشخصيات الشيعية التي لعبت دورا سلبيا من خلال الحزب في ضرب وحدة الصف الشيعي ايام الشيخ محمد حسين ال كاشف الغطاء، وكان لها دور سلبي في احداث ١٩٣٦ وكادت ان تقع حرب شيعية .شيعية نتيجة الصراع بين جميل المدفعي وياسين الهاشمي على الحكم لولا تدخل المرجعية الدينية وتحريم الاقتتال لأجل السلطة والاهواء الحزبية.واستمرت سياسية ضم المجتمع الشيعي الى دائرة الولاء الحزب وكان ذلك واضحا في المد الشيوعي والقومي والبعثي والتي كانت تتبنى العداء للدين والسلطة الدينية ووسمها بالتخلف والرجعية وكانت تدس السم في العسل في سبيل تقويض الولاء للمرجعية الدينية.

ومن خلال نشر التنظيمات السياسية التي كانت تمثل الذراع السياسي للسلطات سعت السلطات لضرب الارتباط بالمرجعية الدينية وسلطة العشيرة التي كانت تستمد قوتها من النظم الاجتماعي.

وعلى الصعيد الاقتصادي سعت السلطات خاصة العهد الجمهوري إلى فتح باب التطوع للقوات المسلحة مع ملاحظة أن يكون التطوع إلى الرتب الدنيا التي

(١) انظر عبد الرزاق الحسني: ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال، محمد جواد مالك: شيعة العراق وبناء الوطن الباب الثاني الفصل الثاني، حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق ص٨٦، محمد باقر الحكيم: الحوزة العلمية والمرجعية الجزء الثالث الفصل الرابع، شيعة العراق وبناء الوطن الباب الثاني.

لا تتجاوز في تدرجها الوظيفي رتبة نائب ضابط، مستغلين انخفاض مستوى دخل الفلاح بينما كان يمنح العسكري راتبا شهريا افضل عند مقايسته بدخل الفلاح، وبعد توسع الإدارة المدنية منح الشيعة وظائف دنيا في الدولة بينما بقيت الوظائف المهمة، بيد العرب السنة وقد مورست في العهد الجمهوري أقصى أساليب التهميش والإقصاء حتى في حق من انضموا إلى التنظيمات الحزبية المرتبطة بالسلطة الحاكمة.

اما المجتمع الشيعي فقد بدأت تتغير جملة من ملامحه نتيجة العمل المنظم للسلطة الطائفية الوريث للإدارة المباشرة للإنجليز ونتيجة للفقر والغزو الفكري الذي قام به الشيوعيون والقوميون والبعثيون والذي وصل الى حد التهديد والاكراه والترهيب في كثير من الاحيان إضافة إلى ضعف الوعي السياسي للمجتمع ومن جملة التغيرات المجتمعية التي ظهرت:

اولا: الاعتماد شبه الكلي على السلطة كمصدر اقتصادي بعد انخراط أغلبية الشباب في الجيش وبعضهم في الشرطة والقليل في الوظائف المدنية.

ثانيا: هجر الارض والعمل الحر إلا للقيل من أبناء المجتمع الشيعي.

ثالثا: التأثر بالأطروحات المعاصرة التي أسهمت في ضعف الارتباط الديني إلى مستوى معين.

رابعا: ضعف سلطة العشيرة والارتباطات الاجتماعية.

دور الصليبية العالمية في تدمير الوعي السياسي المجتمعي للمسلمين:

عند قراءة الخارطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد سقوط الدولة العثمانية وخضوع المنطقة لقطبي الصراع العالمي الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والغربي بقيادة أوربا ثم أمريكا يمكن أن نؤشر إلى عدة نقاط:

الأولى: تمزيق العالم الإسلامي الذي كان يخضع للإمبراطوريتين العثمانية والصفوية، إلى دول متصارعة، ومن الضروري أن نشيرإلى أن المخابرات الروسية والانجليزية أسهمتا مع الدولة العثمانية في تمزيق الامبراطورية الصفوية في وقت مبكر، ثم جاء الاحتلال البريطاني والروسي لتقسيم تلك الإمبراطورية إلى دول متعددة لتظهر كيانات سياسية مستقلة في الظاهرواقعة تحت للتأثيرالبريطاني أو الروسي في الواقع فظهرت دول إيران وباكستان وأفغانستان و.... بينما ضمت روسيا العديد من المناطق إليها والتي ظهرت بعد ذلك كدول مستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي كأذربيجان وارمينيا وجورجيا[1].

واما الدولة العثمانية فتم تقسيم المناطق الخاضعة لها ـالعراق وبلاد الشام ومصر ـبين الاستعمارين الفرنسي والبريطاني بالدرجة الأساس، وبعد صراع طويل بين الجماهيروقوات الاحتلال تم منح الاستقلال لمناطق تم ترتيب توزيعها من قبل الدول الاستعمارية ،ظهرت الدول الحديثة ككيانات مستقلة لها سيادة وحدود سياسية، وهي أن قرأت في عمق الوعي السياسي تكريس النفوذ الغربي في هذه المناطق، فان بناء كيانات متناحرة مع تعميق روح الولاء للبقعة الخاصة تحت عنوان الولاء للوطن والسيطرة على مقاليد الأمور من خلال قوى سياسية محلية تحكم البلاد ودعم قوى سياسية متصارعة في البلد الواحد أضمن لديمومة السيطرة على المنطقة والحيلولة دون قيام دولة إسلامية تهدد الوجود الغربي من جديد[2].

(١) انظر محمد سهيل طقوش: تاريخ الدولة الصفوية في ايران:٢١٣ وما بعدها.

(٢) احتل الفرنسيون تونس في ١٨٣١ والجزائر في ١٨٣٢واحتل الايطاليون ليبيا في ١٩١١ واحتل الفرنسيون والاسبان المغرب في عام ١٩١٢ واما امارات شبه الجزيرة العربية فكانت ترتبط بمعاهدات مع الانجليزفلم يتبق من المنطقة العربية سوى العراق والشام واما مصر فهي كانت ترتبط نحو ارتباط مع المعسكر الانجليزي، وبعد الحرب العالمية الاولى تم احتلال العراق وبلاد الشام وتم تقسيمها على اساس اتفاقية سايكس ـبيكو. واستمر الدور الغربي في هذه المنطقة الى يومنا الحاضر فالبلدان العربية بصورة عامة تقع

وبهذا يتجلى ديمومة مشروع السيطرة على العالم الذي عاش في الفكر الغربي على مدى قرون في تمزيق البلاد الاسلامية، فالبرنامج السياسي للصليبية العالمية ناشئ من وعي سياسي مسيحي عاش عدة قرون يرسم سبل القضاء على الوجود السياسي الديني المناوئ المتمثل بالقدرات السياسية التي تتمتع بها الامبراطوريتان الصفوية والعثمانية، وقد تمكنت المخابرات المسيحية الشرقية(روسيا) والغربية (اوربا وخاصة بريطانيا) من تكريس الفتن بين الامبراطوريتين لخوض صراعات دامية، ثم العمل على تأجيج الصراع الطائفي داخل الإمبراطورية الصفوية مع دفع العثمانيين للدخول في حروب مع الدولة الصفوية أدت إلى انهاكها وتفتيتها ليحكم الإنجليز سيطرتهم على الدول التي انفصلت عنها في شمال شبه القارة الهندية مثل باكستان وأفغانستان وبنغلادش وغيرها من المناطق الخاضعة للدولة الصفوية بعد ان تم للإنجليز القضاء على الدولة المغولية في الهند واخضاع الهند للاستعمار الانجليزي، وسيطرة الروس على المناطق التي تمتد مع حدود الإمبراطورية الروسية.

وبعد أن تم القضاء على الإمبراطورية الصفوية، عمدت أوروبا إلى العمل على تفتيت الدولة العثمانية، بعد أن استعانوا بها عشرات السنين لتدمير الدولة الصفوية، فجاءت نتائج الحرب العالمية الأولى لتتوج الغزو الصليبي في القضاء على الوجود السياسي الإسلامي وتنهي خطره على مستقبل النفوذ المسيحي في العالم.

علينا أن نعي كمجتمع مسلم أن القضاء على الدولة العثمانية والصفوية لم

في فلك السوفيت الثانوي والامريكان الذين يعتبرون اليوم الوريث الطبيعي للانجليز والفرنسيين في المنطقة العربية، ولم يقف تمزيق المنطقة العربية عند الحدود التي رسمت في بداية القرن العشرين بل تم تقسيم السودان في تسعينات القرن العشرين ولايزال يتعرض الى خطر تقسيم جديد، والعراق بعد ٢٠٠٣ يعيش خطر التقسيم ومزقت سوريا واليمن وليبيا وكل ذلك كان يجري ضمن مشروع امريكي ـ عربي ـ اسرائيلي، الضحية فيه المواطنون من ابناء هذه البلدان والمال الخليجي السعودي القطري الاماراتي، ضمن برنامج مخابراتي اسرائيلي ـ امريكي، يتقارب معه احيانا المشروع التركي في المنطقة.

ينبع من أسباب اقتصادية بحتة، فان التبادل التجاري يمكن أن يتم على اساس تبادل المنافع بين الدول، ولكنه بالدرجة الأساس نابع من نضج سياسي غربي صليبي للقضاء على امبراطوريتين إسلاميتين امتد سلطانهما من أوربا الشرقية وحتى حدود الصين وجميع القارة الافريقية،

والنتيجة الاجتماعية التي حققها المعسكر الصليبي في المرحلة الممتدة خلال القرون الأربعة الأخيرة تدمير الوعي المجتمعي للمسلمين، فلم يعد لدينا كمجتمع مسلم من الناحية السياسية وعي اسلامي، بل تحول إلى وعي محلي خاصة بعد فشل البرنامج القومي الذي سوقته الماكنة السياسية الأوربية لتعميق تمزيق الوعي السياسي في المجتمع الإسلامي.

ونتيجة ذلك أننا نجد اليوم أن المجتمع المسلم في كل بلاد المسلمين يتحرك ضمن الدائرة التي رسمتها له الصليبية العالمية بالتعاون مع الصهيونية العالمية.

انقلاب البعث في ١٧ تموز ١٩٦٨ وآثاره الاجتماعية:

مرت الدولة العراقية بضعف إداري كبير بعد مقتل عبد السلام عارف وتولي عبد الرحمن عارف الحكم، فاتفق القوميون والبعثيون على إسقاط الحكم بعد أخذ الضوء الأخضر من الأمريكان والانجليز.

ويقال إنه كان هناك سعي من جهات خاصة من الشيعة للسيطرة على الحكم ولكن كانت تواجههم معضلتان الأولى نقص حاد في الشخصيات السياسية المؤهلة لإدارة دفة الحكم، والثانية أن قيادات العسكر ليس لديها أي ولاء للشيعة بل ولائهم للعرب السنة لان الغالبية العظمى من الضباط هم أبناء السنة وقبل أن تنضج الفكرة لدى الشيعة تو في الشخصية السياسية التي كانت هي المحور المهم للتحرك الشيعي في ظروف غامضة جدا[1].

(١) كان الشيخ محمد رضا الشبيبي هو الشخصية المرشحة لتولي الحكم في العراق.

ويمكننا أن نسجل بهذا الحدث مرحلة جديدة من مراحل النضج السياسي لدى المجتمع الشيعي، حيث بدأ التفكير على مستوى النخب بإدارة البلد، وسعوا لذلك سعيا أوليا وان كانت حركتهم دفنت في مهدها، إلا أن هذا السعي يشكل نقطة تحول في النضج السياسي المجتمعي للشيعة.

انجز العسكر خطته بالانقلاب على عبد الرحمن عارف الذي سلم السلطة طواعية ونفي بعدها إلى تركيا.

استفاد البعثيون من تجربتهم السابقة في الانقلاب على الزعيم عبد الكريم قاسم، فانقبلوا على رفاقهم في الانقلاب وازاحوهم عن مقاليد السلطة وتحولت إدارة البلاد من طائفيي الفلوجة (الحكم العارفي) إلى طائفيي تكريت وأبناء العوجة بشكل خاص[1].

يمكن اعتبار مولود مخلص السياسي التكريتي في العهد الملكي المبرمج للذهنية السياسية للتكريتيين، حيث كان يوصي الضباط التكريتيين والمثقفين منهم بالتوزع على الأحزاب السياسية وأوصاهم بان يحمي بعضهم بعضا فأي حزب يصل إلى السلطة سيكونون فيه وعليهم العمل معا لتحقيق سيطرة ابناء تكريت على إدارة البلاد، وقد حقق أبناء تكريت له حلمه فلم تشهد حملات الإعدام السياسي استهداف التكريتيين ولا السنة إلا ما ندر، بينما كانت ماكنة الإعدام تنتزع أرواح الشيعة على اختلاف انتماءاتهم السياسية[2].

كان على السلطة البعثية الطائفية لأحكام السيطرة على الحكم إنجاز عدة امور:

(١) انظر حنا بطاطو: العراق الشيوعيون والقوميون والضباط الاحرار، حسن العلوي الشيعة والدولة القومية في العراق، محمد باقر الحكيم: الحوزة العلمية والمرجعية الجزء الرابع الفصل الرابع، حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق.

(٢) انظر مذكرات حردان التكريتي.

اولا: مقاومة التيار الناصري وكان القضاء عليه سهلا، لأن عبد الناصر لم يكن يحترم القوميين العراقيين ولم يكن للقوميين وجود خارج دائرة ضباط العسكر[1].

ثانيا: مقاومة الحزب الشيوعي الذي ضعف بشكل كبير بعد فتوى السيد الحكيم ﷺ و إسقاط نظام عبد الكريم قاسم.

ثالثا: مقاومة المد الإسلامي المتمثل بحركة الإخوان المسلمين في الوسط السني وحزب الدعوة الإسلامي في الوسط الشيعي الذي بدأ بنشاطه في أوائل العهد الجمهوري.[2]

رابعا: اضعاف تأثير المرجعية الدينية في الوسط الشيعي لما لها من أثر كبير في توجيه الرأي العام الشيعي في القضايا المصيرية للأمة.

خامسا: تفتيت النظام المجتمعي العشائري في الوسط الشيعي.

سادسا: نشر ثقافة البعث كثقافة بديلة وتعميق منهجية الولاء للسلطة بدلا من الولاء للدين والعشيرة.

سابعا: إيجاد الضد النوعي في كل مورد من شأنه تهديد السلطة التكريتية.

حرب البعث ضد المرجعية الدينية والشيعة:

أدرك البعثيون منذ البداية عمق الارتباط بين المرجعية الدينية والمجتمع الشيعي وقدرتها الكبيرة على تحريك الجماهير و إجهاض الخطط التي ترمي

(١) حنا بطاطو: العراق الشيوعيون والقوميون والضباط الاحرار، حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق فصل تمذهب السلطة.

(٢) انظر صلاح الخرسان:حزب الدعوة الاسلامية، الاحزاب والحركات الاسلامية: الجزئين الاول والثاني، علي المؤمن: سنوات الجمر.

إليها السلطة الطائفية، ولذا كان عليهم أن يستمروا على تعميق البرنامج الطائفي الذي شرع به عبد السلام عارف ومن قبله ياسين الهاشمي لتمزيق المجتمع الشيعي،كانت من أولى خطوات البعث كسب الشباب الشيعة للحزب وطرح مباني الحزب وأفكاره مغلفة بالوطنية والتقدمية والعدالة الاجتماعية ورفض الرجعية والتخلف وقد انطلى ذلك على الجمهور الشيعي خاصة بعد تبني السلطة لإيصال الكثير من الخدمات إلى المناطق المحرومة في العهود السابقة، حيث تم التوسع في خدمات الكهرباء والماء والصحة والتعليم كنتيجة طبيعية لزيادة موارد العراق الاقتصادية بسبب زيادة صادراته النفطية وارتفاع سعر برميل النفط وقلة عدد السكان.

كما اوغلت السلطة في عسكرة المجتمع بحيث تحول أكثر من ٨٠٪ من الشباب إلى متطوعين في صفوف القوات المسلحة وبرتب متدنية.

بهذه الطريقة تمكن البعثيون من كسب الشباب إلى الحزب لتكريس الثقافة البديلة من ناحية وربط دخل الفرد الشيعي بالسلطة من خلال ارتباطه الوظيفي بمؤسسات الدولة من جهة اخرى.

وعمدت سلطة البعث إلى توجيه اقسى ضربة للمرجعية الشيعية بإصدارها حكما بالإعدام بحق السيد محمد مهدي الحكيم نجل مرجع الشيعة في العالم لنشاطه السياسي الذي كان يهدف لإقامة حكم اسلامي في العراق.

كما عمدوا إلى اضعاف سلطة العشيرة من خلال تسويق مفهوم أن السلطات العشائرية امتداد للإقطاع والرجعية والتخلف.

في الوقت الذي لم تتعرض السلطة العشائرية السنية لأي مساس، ولم يتم التعرض للزعامات الدينية السنية بأي سوء، بل كانت سلطات البعث تعتبر المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة ضاربين بذلك المذهب الشيعي وهو

مذهب الأغلبية السكانية في العراق والمذهب الشافعي وهو مذهب أغلبية سكان كردستان ومحافظة الانبار.

ولم يكتفوا بذلك بل طوقوا بغداد بطوق سكاني سني بعد أن وزعت السلطة الأراضي الزراعية على فلاحين من محافظة الأنبار بالدرجة الأساس.

كما لم يقف نشاطها الطائفي عند هذا الحد بل مزقوا محافظة كربلاء وضموا أراضيها إلى محافظة الأنبار لتكون الصحراء التابعة لمحافظة كربلاء في العهد العثماني تابعة للأنبار.

طائفية البعث:

فترة حكم البعث الطائفي استمرت من ١٩٦٨الى ٢٠٠٣ اي ٣٥ سنة، كرست فيها السلطة الطائفية السياسية والإدارية والمجتمعية والدينية وغلفت كل ذلك بستار الوطنية.

سياسيا: جميع الشخصيات السياسية في المواقع الحساسة لم يكونوا من الشيعة، والشيعة الذين وصلوا إلى مواقع متقدمة كانوا يخشون سطوة صدام حسين فكانوا مجرد بيادق يحركها كيف يشاء.

عسكريا: القيادات العسكرية المهمة لم تكن من الشيعة وضباط الشيعة ومراتب العسكر كانوا مجرد جنود تابعين لإرادة السلطة الطائفية.

إداريا: المحافظين ومن تولى منصب القائم مقام بل ومديرو النواحي في المحافظات الشيعية كانوا من الضباط أو خريجي كلية الامن القومي من المحافظات الغربية السنية ومن كان بمعيتهم من الشيعة كانوا من مرتزقة السلطة الطائفية.

المناهج التعليمية خاصة في المواد الدراسية في التاريخ والإسلامية والأدب العربي كانت طائفية بامتياز.

اجتماعيا: سعت السلطة البعثية الطائفية إلى تمزيق المجتمع الشيعي فضربت بقوة سلطة العشيرة، وأضعفت سلطة الآباء في البيوت، وجعلت لمرتزقة الحزب سلطة أعلى من سلطة الدولة نفسها، بعد أن استقطبت للحزب الشخصيات المنبوذة اجتماعيا فاسهموا إسهاما كبيرا في تفتيت النسيج المجتمعي، ثم قامت الأجهزة الأمنية بعد الحرب العراقية الإيرانية بخطوة أخرى في تأصيل تمزيق المجتمع فكانت تطلع من تكتب ضده التقارير على التقرير ومن كتبه طبعا فيما يخص وكلاء الأمن الصغار الذين لا قيمة لهم من الناحية الأمنية وبذلك أشعلوا نار الثأر بين عملائهم وخصومهم[1].

ومن الخطوات التي قام بها النظام الطائفي في العراق فرض إثبات الانتماء العشائري للمواطنين العراقيين الشيعة[2]، الأمر الذي نتج عنه تعميق حالة التشرذم والصراع بين أبناء المنطقة الواحدة، ذلك أن طبيعة الحياة الاقتصادية في فترة ما قبل الاحتلال البريطاني للعراق كانت زراعية بالدرجة الأساس، وكان الارتباط العشائري مهم جدا من الناحية الأمنية، حيث كانت العشيرة هي المدافع الأول عن الاستحقاقات العشائرية والشخصية، وكانت تحدث حالات من النزوح لعوائل برمتها من منطقة إلى أخرى قد تبعد عن المنطقة الاصل مئات الكيلومترات بسبب صراع دام بين عشيرتين، فتنقل العائلة المنتقلة ارتباطها الأمني إلى المنطقة الجديدة التي حلت فيها بما يعرف عشائريا بـ(الجرش) وبعد عشرات السنين يصبحون من عشائر المنطقة، وربما تجهل الاجيال الجديدة العشيرة الام التي انحدروا منها لعمق الارتباط بالقبائل المحيطة بهم خاصة بعد التصاهر وتعميق العلاقات الاجتماعية.

(١) قامت الاجهزة الامنية والحزبية بذلك بعد وقف الحرب العراقية الايرانية.

(٢) جرى ذلك في ايام الحصار الاقتصادي الذي فرضته الامم المتحدة على العراق بعد غزو الكويت عام مطلع اب ١٩٩٠.

فجاءت المرحلة الجديدة من برنامج سلطة البعث الطائفية لتعميق الفتنة و إيجاد شروخ عميقة في العلاقات الاجتماعية بين العشائرالشيعية حيث فرضت على كل عشيرة أن تأتيها بما يثبت انتماءها العشائري وسلسلة النسب، الأمر الذي ولد صراعا جديدا بين أبناء العشائرخاصة بعد أن قامت السلطة الطائفية بمنح امتيازات للشخصيات العشائرية ونجحت هذه السياسية في تمزيق عشائر الجنوب واشغلتهم في صراعات ثانوية كي تستمر في حرف أنظارهم عن استحقاقاتهم كأغلبية سكانية في العراق.

واما من الناحية الدينية فقد نشرت السلطة الطائفية المساجد والتكايا السنية المدعومة من وزارة الأوقاف الطائفية وعزة الدوري شخصيا في المناطق الشيعية المحضة كما منعت السلطة تداول الكتاب الشيعي وانفذت إلى المناطق الشيعية الكتب السنية[1] التي كانت تطبع وتنشروتباع في المناطق الشيعية لحرف الثقافة الشيعية المجتمعية.

ولما كانت منابرإقامة عزاء الإمام الحسين عليه السلام تشكل نشاطا دينيا اجتماعيا له مساهمة فاعلة في حفظ الكيان الشيعي اجتماعيا وفكريا لذا عمدت السلطة الطائفية من خلال مديريات الأمن إلى القضاء على خطباء المنبرالحسيني في عام ١٩٨٧ من خلال الزامهم بمراجعة مديريات الأمن وسقيهم مادة السيانيد القاتلة في اقداح الشاي أو الشربت أو البيبسي المقدمة كضيافة ومن يرفض منهم يتم اغتياله بحادث سيارة أو رميا بالرصاص.[2]

(١) في منطقتي الريفية التي تبعد عن الموصل ١٠٠٠كم كانت تباع كتب ا براهيم النعمة ذات النفس الاموي في نهاية ثمانينات القرن العشرين.

(٢) النقاط المذكورة اعلاه عاصرنا احداثها في تلك الحقبة الزمنية المرة من فترة سيطرة حزب البعث على الحكم، وكان من بين من سقوا السم في منطقتنا السيد محمود الحلو والحاج عبد السادة المظفر في عام ١٩٨٧.

الصراع البعثي ـ الشيعي:

المال والاعلام والمناصب والقمع ادوات مكنت المشروع البعثي الطائفي من تحقيق بعض التقدم في تمزيق وحدة المجتمع الشيعي من خلال المنهجية وكنتيجة على الارض اصبح المجتمع الشيعي منقسما إلى فئتين:

الأولى: فئة السلطة ونقصد بهم الأفراد الذين انتموا إلى الأجهزة القمعية وحزب البعث والذين كانوا يعملون ضمن برنامج السلطة المستهدف للكيان الاجتماعي الشيعي في مختلف جوانبه الأخلاقية والعشائرية والدينية والأمنية والاقتصادية.

الثاني: الفئة المحافظة الأصيلة التي التزمت بالبقاء على ارتباطها بجذورها وأصالتها وعمق علاقتها بالمرجعية الدينية والقيم الاجتماعية والأخلاقية الأصيلة التي ورثتها عبر الأجيال المتعاقبة التي رسمت صفات المجتمع الشيعي ومعالمه.

من ناحية النسبة العددية فان النسبة الاعظم من ابناء الشيعة ينتمون الى الفئة الأصيلة التي اثبتت وجودها بمجرد ضعف السلطة البعثية وانهيار اجهزتها القمعية في ١٩٩١.

وفي قبال البرنامج البعثي الطائفي لتمزيق المجتمع الشيعي برز النشاط الدعوي لحزب الدعوة وانتشار الحالة التنظيمية للحزب في جميع المناطق الشيعية وبدأ الصراع الفكري بين فكر الدعوة الإسلامية والغلاف القومي والوطني لحزب البعث الذي أراد تسويقه للجماهير الشيعية.

وازدادت وتيرة الصراع بعد اتهام السيد مهدي الحكيم ﷺ بالجاسوسية في تخطيط مبرمج لضرب المرجعية الشيعية، وفي خطوة لاحقة الترويج لفكرة أن مجالس عزاء الإمام الحسين عليه السلام تكريس للرجعية والتخلف، في تخطيط مبرمج لضرب العقيدة الدينية للمجتمع الشيعي بل تجاوزوا ذلك لاعتبار

الممارسات الدينية تأصيل للرجعية والتخلف الفكري وان الدين فشل أمام التطور العلمي، وتوج البعثيون ضربهم النشاط الديني بقمع مسيرة زيارة الاربعين سنة ١٩٧٧ عسكريا واستعمال المروحيات والدبابات في قمع الزائرين وسجن إعداد كبيرة من الزائرين و إصدار الحكم بالإعدام بحق الكثيرين.

وفي المقابل فرضت السلطات البعثية على طلبة المدارس المشاركة في برامج الطلائع في الابتدائية للبنين والبنات والفتوة في المتوسطة وطوروه إلى العمل الشعبي ثم الجيش الشعبي ايام الحرب العراقية الايرانية وجيش القدس بعد غزو الكويت وكل هذه الأنشطة كان المستهدف فيها المجتمع الشيعي بحيث خلت المساجد من المصلين وفرضت القيود الكثيرة على مجالس عزاء سيد الشهداء وحوربت زيارة الأربعين، وفي كل فترة تملأ سجون البعث الطائفي بالشباب الشيعي ولمختلف الأسباب والهدف الخفي من وراء كل ذلك هو أشغال الأغلبية الشيعية بالمشاكل الثانوية لإبعادهم عن التفكير باستحقاقاتهم السياسية والإدارية كأغلبية سكانية في العراق.

انتصار الثورة الإسلامية في إيران وتأثيرها في الوعي السياسي المجتمعي الشيعي في العراق:

قبل الحديث عن انتصار الثورة الإسلامية في إيران علينا الوقوف قليلا عند المجتمعين الإيراني والعراقي من ناحية تأثير كل منهما في الآخر.

من الناحية السكانية يشكل الشيعة الأغلبية المطلقة للشعب الإيراني وهم كذلك الأغلبية السكانية للشعب العراقي.

واما من الناحية السياسية فمنذ قيام الدولة الصفوية في إيران أصبح الشيعة هم من يحكم تلك البلاد، وقد ترك ذلك أثرا مهما في الوعي السياسي للمجتمع الإيراني وبما أن طبيعة الحكم في الدولة الصفوية والدول التي تلتها كانت

ملكية فقد أثر ذلك في ظهور عوائل وشخصيات سياسية كان لها أثر كبير في نضج الوعي السياسي للمجتمع الإيراني.

على العكس من شيعة العراق الذين كانت للعوائل الشيعية كيانات إدارية مرتبطة بالدولة اقتصاديا حسب نظام الإدارة العثماني الذي كان يجعل من الإقطاعي في المنطقة ممثلا عن سلطة الولاية والتي كان الكادر الإداري المهم منها من غير الشيعة كما أسلفنا.

وبعد الاحتلال الانجليزي قمع الشيعة بشدة وتم أقصاؤهم بصورة اشد نتيجة للصراعات العسكرية التي خاضها الشيعة ضد الإنجليز وبقيت سياسة الإقصاء قائمة في العهدين الملكي والجمهوري.

لم يكن هناك تواصل بين المجتمعين العراقي والإيراني، ولذا لم يؤثر أحدهما في الاخر من الناحية السياسية، على الرغم من كثرة الأحداث السياسية التي مربها المجتمع الإيراني والتي كانت لها آثار مهمة كثورة المشروطة التي دعى فيها اية الله الشهيد فضل الله النوري للملكية الدستورية.

لعل أسباب عدم التأثر تعود لبدائية وسائل الإعلام وانتشار الأمية وابتعاد المجتمع الشيعي في العراق عن السياسة.

بعد انتشار المدارس الحديثة في العراق و إقرار مجانية التعليم عمدت المرجعية الدينية في العراق في عهد المرجع الديني السيد محسن الحكيم ﷺ إلى استحداث المكتبات العامة في كل اقضية ونواحي العراق.

لابد من الاشارة الى أن السيد الحكيم ﷺ كان من الشخصيات التي واكبت الأحداث السياسية المفصلية في تاريخ العراق الحديث حيث كان المسؤول المالي لحركة الجهاد ضد الإنجليز سنة ١٩١٤ وعاصر أحداث تمرد النجف سنة ١٩١٨ والثورة الشيعية الكبرى سنة ١٩٢٠ وقيام العهد الملكي وما

رافقه من أحداث كثيرة كان للحوزة العلمية في النجف الاشرف سهم مهم فيها، حيث تعرضت المرجعية الدينية وكثير من الشخصيات العلمائية للمضايقات، وكذا عاصر أحداث قيام الجمهورية بتوجهاتها الوطنية (عهد الزعيم عبد الكريم قاسم) والقومية والبعثية[1].

وكان لموقف السيد الحكيم ﷺ في وجه الفكر الشيوعي الدور الأكبر في اضعاف المد الاحمر اجتماعيا، وحدث تقاطع لعدة مرات بين مرجعية السيد الحكيم ﷺ والسلطة البعثية الغاشمة انتهت باتهام نجله الشهيد السيد محمد مهدي الحكيم بالجاسوسية.

وقد تعرضت عائلة آل الحكيم بعد وفاة السيد محسن الحكيم ﷺ إلى الكثير من الاستهداف حيث حكم على الشهيد السيد محمد باقر الحكيم بالإعدام في أحداث زيارة الأربعين سنة ١٩٧٧ وخفف الحكم بتدخل الرئيس الجزائري هواربو مدين، ثم اعتقل أكثر من تسعين شخصا من عائلة السيد محسن الحكيم بعد تصدي الشهيد السيد محمد باقر الحكيم للمعارضة السياسية بعد هجرته إلى إيران، وتم إعدام أكثر من عشرين شخصا من ذوي المرجع الكبير السيد محسن الحكيم ﷺ ولم يطلق سراح المعتقلين إلا بعد انتفاضة الشعب العراقي في شعبان/آذار ١٩٩١.[2]

كان لنشر المكتبات والوكلاء الدينيين للسيد الحكيم ﷺ، بالإضافة الى

(١) انظر محمد باقر الحكيم: الحوزة العلمية والمرجعية الدينية الجزء الرابع

(٢) اعدم العديد من ابناء السيد محسن الحكيم ﷺ منهم السيد علاء الحكيم والسيد عبد الصاحب الحكيم واعدم في يوم واحد معهما ثمانية من عائلة السيد الحكيم بحضور المرحوم السيد محمد حسين الحكيم الذي ارسلته السلطة الصدامية لإبلاغ السيد محمد باقر الحكيم في ايران انه في حال عدم توقف العمل الجهادي لحركة المجاهدين التي كان يشرف عليها السيد عبد العزيز الحكيم فانه سيتم تصفية جميع افراد اسرة ال الحكيم، وكان من بين المعتقلين السيد يوسف اكبر انجال السيد الحكيم والسيد محمد سعيد الحكيم المرجع الحالي وبلغ عدد المعتقلين من ال الحكيم اكثر من ٩٠ شخص.

انتشار التعليم وانتشار كتب السيد الشهيد محمد باقر الصدر مضافا الى النشاط الثقافي لحزب الدعوة دور مهم في تطور الثقافة الدينية للشباب في المجتمع الشيعي، والذي كان يمثل وعيا مضادا لمنهجية السلطة التي كانت تسعى لنقل ولاء المجتمع الشيعي لها بدلا من الولاء للمرجعية الدينية واستبدال ثقافة الولاء للمجتمع إلى الولاء للسلطة مغلفا بالولاء لحزب البعث.

انتصرت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وتعاطف شيعة العراق معها كثيرا لأسباب دينية محضة، حيث أن المتصدي لقيادة الثورة مرجعا دينيا تمكن من إسقاط نظام ملكي و إقامة حكم اسلامي، فكانت المشاعر المرتبطة بالثورة مشاعر دينية محضة في الوسط الشيعي ولم يهتم الشيعة في العراق لما يعنيه قيام حكم اسلامي في إيران على صعيد الصراع السياسي اقليميا ودوليا.

انتقل تأثير انتصار الثورة في إيران إلى الشباب الشيعي العراقي المرتبط بحزب الدعوة الإسلامية، كما ترك انتصار الثورة أثرا واضحا في تفكير بعض الزعامات العلمائية في النجف الاشرف، ولكن سرعة حركة السلطة وقمعيتها أدت إلى القضاء على الفكرة في مهدها فتم اعتقال المئات في أواخر عهد الرئيس احمد حسن البكر، وبعد اقصائه عن الحكم وتولي صدام حسين رئاسة الدولة تم ابادة المنتمين إلى حزب الدعوة بل ومن يشك في انتمائه للحزب وبث الرعب في الوسط الشيعي، ودفن الذين أزهقت أرواحهم ظلما وعدوانا رجالا ونساءً وصبية بعد ان مورست عليهم شتى أصناف التعذيب التي لا تخطر حتى على أذهان الابالسة في مقابر جماعية والغالبية العظمى من الشهداء لم يعثر على رفاتهم الطاهر حتى هذه اللحظة[1].

(١) لم تخل منطقة شيعية من شهيد اعتقل واعدم او فارق الحياة تحت التعذيب وممن اعتقل في تلك الفترة المظلمة خالي الشهيد السيد محمد رضا نعمة الجابري الذي اقتيد من دائرته عام ١٩٧٩ ولم يرجع بعدها ولم نعثر الى اليوم على جثته.

الاحزاب والحركات السياسية الشيعية في المهجر:

بعد سياسة البطش التي ارتكبها نظام صدام الفاشي وحزبه المجرم في العراق هاجر الكثير من المرتبطين بحزب الدعوة إلى بلدان مختلفة منها إيران وبريطانيا وسوريا واستمر عملهم السياسي كحزب معارض لنظام صدام.

بالإضافة إلى حزب الدعوة نشطت ايضا على الساحة الإيرانية أحزاب أخرى مرتبطة بشخصيات دينية ظهرت كأحزاب معارضة للنظام الفاشي في العراق ومن أبرز قياداتها السيد محمد الشيرازي والسيد محمد تقي المدرسي.

كما برزت حركات سياسية انفصلت عن حزب الدعوة الام كالدعوة الإسلامية التي تزعمها الشهيد عزالدين سليم(عبد الزهراء عثمان محمد الحجاج)

وكان لهجرة الشهيد السيد محمد باقر الحكيم ﷺ إلى إيران أثر كبير في ساحة المعارضة السياسية في الخارج.

كما أن الأطروحة السياسية للثورة الإيرانية المتمثلة بولاية الفقيه أدت إلى انقسام المعارضة العراقية المنقسمة اصلا إلى مؤيد ومعارض لنظرية ولاية الفقيه.

وقد القى هذا الانقسام بظلاله على عموم الحركة السياسية للأحزاب الإسلامية في العراق.

في خضم الصراع الايراني ـ البعثي كان التلفزيون العراقي يغطي نشاط المعارضة الإيرانية داعما لحركة مجاهدي خلق، وفي المقابل كان التلفزيون الإيراني يغطي نشاط المعارضة العراقية داعما للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

وقد أضيف لقوة المجلس الأعلى السياسية وجود جناح عسكري تشكل من معارضي النظام الفاشي، ليشكل نواة قوات بدر التي شاركت في العديد من العمليات العسكرية والتي مثلت جناحا عسكريا للمعارضة العراقية المتمثلة

بالمجلس الاعلى كما كان لحركة المجاهدين العراقيين العديد من العمليات في داخل العراق.

وبعد ان وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها . بعد ثمان سنوات من حرب الاستنزاف الذي أزهقت فيه أرواح الملايين من الشعبين الجارين المسلمين وكانت أغلبية الضحايا في الطرفين من أبناء الشيعة فكان وقود الحرب في تلك الأيام هم شيعة العراق وشيعة إيران .اصيب جمهور المعارضة العراقية بنحو من خيبة الامل في اسقاط النظام البعثي فهاجر الكثير منهم الى خارج ايران.

وعلى صعيد الداخل العراقي كان للتعامل الإجرامي لاستخبارات ومخابرات وقوات الأمن وتنظيمات حزب البعث والتي كانت تصطبغ بالدموية سواء في حق من يهرب من آتون المحرقة في الجبهة أو من يعترض أو يعبر عن امتعاضه لأي سبب كان أثر كبير في خسارة السلطة البعثية نفوذها الجماهيري الذي سعت لبنائه باستخدام الترغيب والترهيب في الأوساط الشيعية.

بعد مرور أكثر من أربع وعشرين سنة على المعارضة الإسلامية خارج العراق نجد انها حققت جملة من المنجزات على الصعيد السياسي وكان لها أثر مهم في مجريات الأحداث في عراق ما بعد ٢٠٠٣ وكان ابرزها الدفع نحو اسقاط نظام صدام حسين.

ولكن يمكن أن يلاحظ أن تلك القوى لم تؤسس لبناء دولة فلم تتبن أنضاج جيل من المتخصصين في مجال السياسة الدولية والاقتصاد والإدارة والقانون، على العكس من المعارضة الكردية التي استغلت وجودها خارج العراق لبناء كادر قادر على الاستفادة من الإمكانيات لإدارة بلد فضلا عن إدارة إقليم, ولعل مرجع ذلك إلى المسألة الأصل التي نحن بصددها وهي النضج السياسي المجتمعي.

أعلى النموذج الانتفاضة الشعبانية ١٤١١ – آذار ١٩٩١:

تعتبر الانتفاضة الشعبانية في سنة ١٤١١ - ١٩٩١ على الرغم من عمرها القصير الذي دام ١٥ يوما نقطة تحول في النضج السياسي للمجتمع الشيعي في العراق.

بعد أن أعلن عن وقف الحرب العراقية الإيرانية في ٨ اب ١٩٨٨ ظهرت الاثار السلبية لتلك الحرب الطاحنة على الوضع العراقي بصورة عامة حيث تفشت البطالة و إنهار الاقتصاد العراقي، اذ بلغت ديون العراق مئات الملايين من الدولارات بعضها كان لدول الخليج التي دفعت بسلطة البعث لخوض الحرب ضد إيران وامنت للنظام الفاشي القدرة المالية لإدامة الحرب من خلال القروض التي قدمت له والتي سرعان ما طالبت بسدادها بعد وقف الحرب.

كما عمدت دول الخليج بعد وقف الحرب الى إغراق سوق النفط بالصادرات النفطية وادى ذلك مضافا إلى الهبوط الحاد في سعر برميل النفط في الأسواق العالمية إلى انهيار الاقتصاد العراقي بشكل كبير ولم تفلح محاولات الحكومة العراقية لإقناع الكويت بخفض صادرات النفط لغرض إنعاش الاقتصاد العراقي.

الكويت قبل ١٩٩١ ظهرت في المنطقة كقوة اقتصادية عملاقة حيث بلغت أموالها المستثمرة في اروبا وأمريكا مليارات الدولارات.

حدثني أحد الأصدقاء قبل ما يزيد على خمس وعشرين سنة أن أحد الأساتذة في الجامعة قال أن الاستثمارات المالية الضخمة للكويت ستكون وبالا عليها لان هذه القدرة المالية الضخمة ستمكنها من التأثير في كثير من القرارات المهمة في المنطقة وفي العالم، وهذا الامر لن تسمح به القوى الكبرى، وتحقق ما تنبأ به حيث تمكنت المخابرات الدولية وبالاستعانة بالمخابرات الاقليمية من دفع صدام حسين لإشعال فتيل الحرب العراقية الايرانية التي ادت

الى انهيار العراق اقتصاديا وعسكريا، واثراء الكويت على حساب العراق، وتحول انظار العراق في محاولة انقاذ وضعه الاقليمي سياسيا واقتصاديا الى السعي للانضمام الى مجلس التعاون الخليجي، فلم يفلح فقام بمناورة سياسية من خلال اقامة مجلس عرف بمجلس التعاون العربي ضم مصروالاردن والعراق واليمن, الا ان ذلك كله لم يحل مشاكل العراق المتراكمة.

ولذا لم يمض على وقف الحرب العراقية الإيرانية سوى سنتين حتى قرر بعدها صدام حسين احتلال الكويت بعد أن حملها مسؤولية انهيار الاقتصاد العراقي.

قرعت طبول الحرب وفشلت الوساطات العربية في منع اجتياح الكويت. فاصدر صدام اوامره لقواته باحتلال الكويت، فتقدمت في الساعة الثانية بعد منتصف الليل ولم تشرق شمس يوم ٢ اب ١٩٩٠ حتى اصبحت القوات العراقية على مشارف الحدود السعودية ,لم يستغرق احتلال الكويت سوى الفترة التي استغرقتها وصول ارتال الجيش العراقي إلى عمق الأراضي الكويتية. كان الخبر مذهلا للشعب والحكومة الكويتية، على اثره فرت السلطات الكويتية والكثيرمن أبناء الشعب الكويتي إلى السعودية.

تزعمت الولايات المتحدة مسألة انتزاع الكويت من براثن صدام والفت تحالفا من ثلاثين دولة وخاضت الحرب ضد العراق.

استمرغزو الكويت ستة أشهرتم نهب الكويت بالكامل وعند اندلاع الحرب اصدر صدام أوامره بإحراق آبار النفط وتدميركل شيء في الكويت،أطلق الغربيون على حرب تحريرالكويت اسم عاصفة الصحراء.

كانت القوى المتحاربة غيرمتكافئة فالجيش العراقي يتسلح بأسلحة تقليدية سرحت من الخدمة في الدول التي استورد منها السلاح منذ عقود، بينما

استعملت أمريكا وحلفاؤها التقنيات الحديثة في الحرب.

لم تدم الحرب طويلا دمرت فيها البنى التحتية في العراق ودمرت القدرة العسكرية العراقية.

انهارت سلطة البعث وفر رجال الأمن والمسؤولون والشخصيات الحزبية إلى محافظاتهم اذ هم في الغالب من أبناء المحافظات الغربية.

ونتيجة الفراغ الأمني عاد إلى العراق الكثير من ابناء المعارضة العراقية التي كانت في إيران.

بعد خروج القوات العراقية من الكويت اعلنت امريكا وقف الحرب ضد العراق، وفي ذات الوقت أذاعت نشرات الاخبار تصريحا للرئيس بوش تعهد فيه بمساندة الشعب العراقي اذا ثار لإسقاط صدام.

اجتمعت العديد من الظروف التي أسهمت في اندلاع الانتفاضة الشعبانية و إعلان المجتمع الشيعي لرفضه للنظام البعثي الجائر، ومن نافلة القول أن نؤكد أن الطائفية السياسية والإدارية للنظام الصدامي هي احد الاسباب المهمة في اندلاع الثورة الشعبية ضد صدام حسين وحزبه وقواه الأمنية، ولم يكن يدر في خلد الجماهير الشيعية التي ثارت ضد نظام الحكم السيطرة على مقاليد السلطة، لان الذهنية المجتمعية لم ينم فيها قيادة الدولة، و إنما الذي في الذهن الاجتماعي الشيعي هو المواطنة المحضة بعيدا عن النظر إلى الاستحقاق نتيجة الأمور التي تم بيانها منذ بداية هذا البحث.

العوامل الأساسية لانتفاضة الشعب ضد السلطة هو الظلم ومصادرة الحريات وكم الأفواه والاعتقالات والاعدامات لأتفه الاسباب والحروب التي لا طائل منها والمساس بحرية ممارسة الشعائر الدينية وانتشار البطالة.

واما العوامل المساعدة المهمة لاندلاع الانتفاضة فكانت تكمن في هزيمة

الماكنة العسكرية الصدامية أمام قوى التحالف من جهة، وفرار القيادات الأمنية والحزبية من جهة أخرى مما ولد فراغا أمنيا واضحا مكن الجماهير الناقمة من اظهار مكنونها الداخلي ضد السلطة الغاشمة.

بالإضافة إلى وجود المبررات الاجتماعية للثورة وما ترسخه ثورة الإمام الحسين عليه السلام من معان ثورية في البنية الفكرية للفرد الشيعي.

كانت هناك العديد من التنظيمات السرية التي تعمل ضد النظام البعثي الجائر المتوزعة داخل المدن، كما كانت هناك تنظيمات مسلحة اتخذت من مناطق الأهوار في محافظات الجنوب مكامن لها وكانت الأجهزة الأمنية البعثية الصدامية تشن ضدها عمليات عسكرية بين آونة وأخرى، تغلفها بعنوان محاربة قطاع الطرق الخارجين عن القانون واللصوص والمخربين، بل قامت السلطات في السنوات الأخيرة للحرب العراقية الإيرانية بالترحيل القسري للعديد من القرى وهدم بيوتهم، لاتهامهم بالتواطؤ مع التنظيمات المسلحة في الاهوار، وزادت على ذلك بالقيام بفعاليات عسكرية ضد بيوت القصب تلك، حيث قامت بتعليم بيوت القصب التي فرأبناؤهم من جحيم الحرب .وان لم تكن لهم انتماءات سياسية .وابلغوا بترك بيوتهم المبنية من قصب الأهوار، ثم جعلت تلك البيوت أهدافا لتدريب خريجي القوة الجوية الجدد، فقامت الطائرات بقصف الصرائف المعلمة، بعد أن تم انتشار الأجهزة القمعية على الأرض لمنع وصول المواطنين إلى مناطق الجريمة، جرى ذلك في عام ١٩٨٨ قبل وقف الحرب العراقية الإيرانية بعدة أشهر.

أسهمت هجمات قوات التحالف في زيادة النقمة الشعبية ضد النظام الجائر

وكسر حاجز الخوف بين ابناء المجتمع، واصبح نقد سياسات النظام القمعي على كل لسان وكسرت هيبة الأجهزة القمعية، بل خلال هذه الفترة جرت العديد من عمليات الاغتيال لبعض الشخصيات العاملة في الأجهزة القمعية، وأرسلت القيادات الأمنية الصدامية تحذيرا لأجهزتها القمعية بلزوم الحيطة والحذر.

كان المجتمع الشيعي مهيئا نفسيا وموضوعيا للثورة، ولا ينقصه سوى انطلاق شرارتها.

بعد إعلان قوات التحالف إنهاء مهمتها في عملية عاصفة الصحراء، انطلقت شرارة الانتفاضة في جميع المناطق الشيعية من أقصى الجنوب إلى مناطق الشيعة في بغداد في الخامس عشر من شعبان سنة ١٤١١ هجرية .اذار ١٩٩١.وفي نفس الوقت انتفضت المناطق الكردية وكركوك ضد النظام البعثي الجائر.

لم تشارك المناطق السنية في بغداد وكذلك محافظات الانبار وصلاح الدين والموصل ذات الأغلبية السنية وانطفأت جذوة الانتفاضة في ديالى ذات الأغلبية الشيعية فور انطلاقها لاعتراض السيد عبد الكريم علي خان أبرز الشخصيات الدينية الشيعية في ديالى على الاشتراك في الانتفاضة.

لأول مرة في تاريخ التحرك السياسي الشيعي يتعالى هتاف يدعو إلى المطالبة بحق إدارة البلد سياسيا فصدحت حناجر المنتفضين تنادي (ماكو ولي إلا علي ونريد حاكم جعفري(و(الحزب الكافر منريده نريد محمد باقر(و(ماكو زعيم إلا الحكيم موتو يبعثية).

لم تكن انتفاضة الجماهير نتيجة انتماءات حزبية أو ولاءات سياسة، بل كانت الجماهير ناقمة بسبب الظلم وسفك الدماء ومصادرة الحريات نادت الجماهير المنتفضة بهتافات سياسية لتعبر عن مرحلة جديدة من المطالب

المجتمعية الحقة التي ضيتعها سياسة الظلم والإقصاء المجتمعي وتكريس تهميش الشيعة وأقصائهم مع انهم الأغلبية السكانية في العراق[1].

الانتفاضة والوعي السياسي للمجتمع:

كشفت الانتفاضة الشعبانية عن تطور سياسي في المجتمع الشيعي، فبعد أن كان يخوض الحروب الدامية دون أن تكون له أطروحة سياسية إدارية وكان أداؤه عبارة عن ردة فعل غير مدروسة العواقب، تحول في الانتفاضة الشعبانية إلى فاعل في الساحة السياسية ولأول مرة في تاريخ المجتمع الشيعي العراقي المعاصر يعلن انه يطالب بحقه في إدارة البلاد.

ولأول مرة يطرح اسم سياسي بعنوان قائد الحراك الجماهيري .مع أن الجماهير لم تتصل به ولا تعرفه عن قرب نعم الجماهير تعيش ذكرى ابيه المرجع الديني السيد محسن الحكيم ﷺ الذي اتشح العراق بالسواد عند وفاته في تموز ١٩٧٠[2].

ولد طرح اسم السيد الحكيم كقائد جعفري ردة فعل كبرى لدى الزعامات الإقليمية الطائفية والإدارة الامريكية.

فليس بين الأمريكيين والسيد محمد باقر الحكيم ﷺ اي تفاهم أو تواصل سياسي، كما أنه في الحسابات الأمريكية يعتبر ضمن فلك السياسة الإيرانية.

بذلت الدول العربية التي تسبح في فلك السياسة الأمريكية إضافة إلى توجاهاتها الطائفية كل مساعيها لإفشال النهضة الشيعية في العراق.

الأمر الذي لابد من بيان حقيقته أن شيعة العراق ليسوا طائفيين ولا يتعاطون على أسس طائفية بل يريدون الوصول إلى استحقاقاتهم الوطنية ليس إلا.

(١) كنا من شهود تلك الفترة وكبقية الشباب شاركنا في احداثها.

(٢) عند وفاة السيد الحكيم ﷺ اقيمت مجالس العزاء في مختلف المناطق الشيعية في العراق لمدة اربعين يوما.

كشفت الانتفاضة الشعبانية للمجتمع الشيعي في العراق عن زيف دعوى الغرب باحترام حق الشعوب في تقرير المصيروان السياسة الامريكية والغربية تعمل على اساس مصالحها السياسية والاقتصادية. كما كشفت عن الموقف العربي الذي يتبنى العداء للعراق على أسس طائفية.

اجتمعت لدى الإدارة الأمريكية مبررات القضاء على تحرك الشيعة في جنوب العراق وحماية الاكراد في شماله[1].

المبررات الأمريكية للقضاء على تحرك الشيعة في العراق كانت ترتكز على ثلاث نقاط:

الأولى: الخشية من سيطرة إيران على العراق في حال تسلم الشيعة لقيادة الدولة.

الثاني: رفض الدول العربية الطائفية لظهور وجود شيعي في المنطقة.

الثالث: أن المجتمع العراقي بغالبيته الشيعية ليس له أي ارتباط بالمخابرات الأمريكية والغربية وأظهرت هتافاته ميوله الدينية وارتباطه بالسيد الحكيم باعتباره ابن المرجعية وبالتالي فإن الولاء سيكون لما تقوله المرجعية ولن تكون امريكا أو حلفاؤها الطائفيين اللاعب الاقوى في القرار المستقبلي للعراق.

فأوقفت أمريكا عملياتها العسكرية في العراق وسحبت قواتها التي توغلت في الأراضي العراقية. واذنت لصدام بقمع الانتفاضة في الجنوب، بينما أجبرت النظام الصدامي على سحب قواته من أراضي كردستان العراق لوجود علاقات وارتباط وثيق بين القيادات الكردية والدول الغربية.

(١) في لقاء عابربين مواطنين عراقيين هاربين من جحيم البعث والسيدة ايمي نكلسون عضو الاتحاد الاوربي عند زيارتها لمناطق في الاهوار الحدودية العراقية الايرانية سالها فيه احد العراقيين عن سبب عدم اقامة منطقة امنة للشيعة في الجنوب كما اقيمت منطقة امنة للاكراد في الشمال فقالت ان الشيعة ليس لديهم تنسيق مع القوى الغربية، وقد سمعت ذلك من الشخص الذي تحدث معها مباشرة.

القضاء على الانتفاضة الشعبانية:

قمعت الانتفاضة الشعبانية بوحشية واستخدمت قوى القمع الصدامية . الجيش والحرس الجمهوري .الأسلحة الثقيلة في قمع الثائرين .الذين كان أغلب أسلحتهم بندقية الكلاشنكوف وقاذفة Rbg٧ المضادة للدروع التي استولى عليها الأهالي بعد فرار القوات العسكرية من الكويت .في الوقت الذي استخدم الجيش الدبابات والمدفعية والهاونات وقصفت كربلاء بالمدفعية وصواريخ أرض أرض.

أسهمت العديد من الظروف بعودة سيطرة النظام الصدامي البعثي على المناطق المنتفضة منها:

١- غياب القيادة السياسية عن المناطق المنتفضة.

٢- عدم وجود قيادة عسكرية موحدة في المناطق المنتفضة.

٣- قيام قوات النظام الصدامي بإشغال المنتفضين بالدفاع عن أنفسهم في مناطقهم من خلال تحريك القطعات العسكرية التي تم إعادة هيكلتها بقمع الانتفاضة كل في منطقتها و إيكال قمع الانتفاضة إلى القيادات المهمة في النظام البعثي الدموي ففي البصرة أوكلت قيادة عمليات القمع إلى علي حسن المجيد(علي كيمياوي) وفي كربلاء إلى حسين كامل حسن المجيد (صهرصدام حسين).

٤- تصدي غير المؤهلين سياسيا وعسكريا وامنيا و إعلاميا في المناطق المنتفضة الأمرالذي أدى إلى غياب خطة عمل موحدة تمكن المناطق المنتفضة من مواجهة خطة عمل الأجهزة القمعية البعثية الصدامية وفي الواقع لم تكن القطاعات العسكرية التي حافظت على وجودها بعد عاصفة الصحراء كبيرة جدا في المنطقة الشيعية لكن غياب التخطيط

والإدارة الجيدة للانتفاضة هو الذي أدى إلى سرعة القضاء عليها فضلا عن العامل النفسي وما تختزنه ذاكرة المجتمع من طبيعة النظام الصدامي الإجرامية والدموية.

مقارنة سريعة بين ثورة العشرين والانتفاضة الشعبانية:

١- كلا الثورتين لم يكن مخططا لهما واسباب اندلاعهما متقاربة فكلاهما ردة فعل ضد الظلم والطغيان واستلاب الحقوق ولكل منهما ظرفهما الاجتماعي الخاص.

٢- كان للزعامات العشائرية والدينية الدور الأساس في ثورة العشرين بينما كانت الانتفاضة الشعبانية ثورة جماهيرية عارمة غاب فيها دور القيادة العشائرية الموحدة.

٣- تمتعت ثورة العشرين بجنبة تنسيقية بين العشائر والقيادات الدينية وتنسيق عالي بين الثائرين بينما كانت الانتفاضة الشعبانية ضعيفة في هذا الجانب على الرغم من تطور وسائل النقل وان كان التواصل التقني شبه مقطوع.

٤- نتج عن ثورة العشرين قيام الدولة العراقية الحديثة وحصول انتقاله في الواقع السياسي العراقي بنحو عام ونتج عن الانتفاضة تغير كبير في الوعي السياسي المجتمعي في عموم العراق نتج عنه في النهاية زوال حكم الحزب الواحد، و إنهار حكم الأقلية الطائفية في العراق التي سادت في إدارة الحكم منذ ١٩٢١.

٥- لم يكن لثورة العشرين اي ارتباط وان كان شكليا باي قوة خارج العراق بينما طرح المنتفضون الشيعة قيادة سياسة لحراكهم تسكن المهجر في إيران متمثلة بالشهيد السيد محمد باقر الحكيم ﷺ واما

الاكراد فهم موزعون بالدرجة الأساس بين الديموقراطي والوطني بقيادة جلال الطالباني ومسعود البارزاني وكانا خارج العراق ايضا.

٦- بعد ثورة العشرين ظهرالى الوجود السياسي العراق بحدوده ما بعد سقوط الدولة العثمانية واما بعد الانتفاضة الشعبانية فالذي جرى في أروقة المخابرات الدولية ومحورها في المنطقة تم تقسيم العراق إلى منطقتين:

الأولى: كردستان وأصبحت تدار من قبل الاكراد العراقيين وقيادتها السياسية حيث كانت السليمانية تدار من قبل الموالين لجلال الطالباني بينما اربيل ودهوك تدار من قبل الموالين لمسعود البارزاني ولم يسمح لقوات النظام البعثي الصدامي بدخول أراضي كردستان إلا لبضعة أيام عام ١٩٩٥ للسيطرة على خط جيهان النفطي بعد صدور قرار النفط في مقابل الغذاء.

الثانية: المنطقة الغربية والوسطى والجنوبية ابقيت تحت الإدارة المباشرة للنظام الصدامي الجائر.

وهذا الموقف يبين لنا منهجية المخابرات الدولية ومحورها الاقليمي حيث ابقيت المنطقة الشيعية تحت سلطة الإجرام الدموية لسبب واحد هو أن الشيعة ليس لديهم تنسيق مع المخابرات الدولية.

ما بعد الانتفاضة الشعبانية حتى سقوط الصنم:

تمكنت القوات العسكرية الصدامية من القضاء عسكريا على الانتفاضة الشعبانية المباركة، ورافق ذلك سوق الآلاف من شباب الشيعة بعد دعوتهم الخبيثة للالتحاق بالمقرات التي فتحتها القوات الصدامية المجرمة وانطلت الحيلة على الشباب واعدمت غالبيتهم ودفنوا في مقابرجماعية ولم يعثر على رفاتهم الا بعد انهيار حكم العفالقة في ٢٠٠٣[١]

(١) تم كشف العديد من المقابر الجماعية في مختلف مناطق العراق واغلبها يعود الى فترة الانتفاضة الشعبانية

فرضت أمريكا بقرار أممي حصارا شديدا على العراق أدى إلى انتشار الفقر والجوع والمرض وكان الهدف من الحصار تركيع الشعب العراقي والمجتمع الشيعي بوجه خاص واجبار الحركات السياسية الشيعية على الرضوخ لسياسة أمريكا في المنطقة.

ويمكن أن يلاحظ ذلك بوضوح ذلك لان العراق مقسم مذهبيا وقوميا إلى اربع مناطق المنطقة الشيعية العربية وتمتد من جنوب بغداد وحتى آخر منطقة حدودية مع إيران والكويت والسعودية.

المنطقة العربية السنية وتشمل الموصل والأنبار وصلاح الدين.

المناطق الكردية وتشمل السليمانية واربيل ودهوك.

المنطقة المشتركة وتشمل بغداد وديالى كركوك.

فأما المنطقة الكردية فقد نالت شبه استقلال بعد آذار ١٩٩١ وأصبحت تتمتع بإدارة محلية برعاية أمريكية غربية.

والمنطقة السنية كانت تعتبر وجودها مرتبط بوجود نظام الحكم السني والكثير من أبنائها في مراكز مهمة في قيادة الحكومة إداريا وسياسيا وامنيا.

المنطقة المشتركة الغالبية فيها شيعية باستثناء كركوك المختلطة من الغالبية التركمانية والعرب والأكراد ومعارضي النظام الدكتاتوري فيها (الشيعة والاكراد والتركمان) يعانون مما يعانيه الشيعة في الجنوب.

لم تكن في العراق معارضة سنية حقيقية، وان برز من حاول أن يسقط النظام الصدامي بانقلاب عسكري من ضباط الجبور في الانبار، لكن المحاولة كشفت وألقي العديد من الجبور في سجن الرضوانية ولكن حالهم كان

وكانت عمليات البحث والتنقيب عن المقابر الجماعية تجري تحت اشراف مختصين في مؤسسة الشهداء وهي مؤسسة رسمية استحدثت بعد سقوط النظام الجائر وارتبطت بمكتب رئيس الوزراء.

أفضل بكثير من معتقلي الشيعة في نفس المعتقل[1].

اما المنطقة الشيعية فلم يكن النضج السياسي الاجتماعي قد بلغ بها مرحلة ترشيح قائد من بين أبنائها في العراق،اذ كان للعامل النفسي وارهاب السلطة دوره الكبير في عدم ظهور قيادة ميدانية من الداخل، لذا توجهت أنظار الشيعة إلى المعارضة الشيعية المقيمة في خارج العراق وارتبطت بها عاطفيا وروحيا على أمل الخلاص من إجرام النظام الجائر.

تأثير انتصار الثورة الاسلامية في ايران على الفكر الثوري الاسلامي في العراق:

منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية مثلت منطقة الأهوار الممتدة من محافظة ميسان إلى ذي قار فالبصرة ملاذا جيدا للفارين من الخدمة الإلزامية من أبناء تلك العشائر، ومن ثم أصبحت ملاذا آمنا للمعارضة في تلك الفترة.

كانت العلاقة الاجتماعية بين المواطنين والحركات الإسلامية وطيدة، لما كان عليه أبناء الحركات الإسلامية من تدين وصلاح وملازمة للمساجد، إضافة إلى التزامهم الواضح بالقيم الدينية والأخلاقية ومستوياتهم الثقافية، حيث كان بينهم الطبيب والمهندس والطالب الجامعي والمدرس والمعلم، فالطبقة المثقفة تشكل الغالبية من الكادر المنظم في حزب الدعوة الإسلامي إضافة إلى إعداد كبيرة من وكلاء الشهيد السعيد اية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر قدس سره.

وبعد انتصار الثورة الاسلامية في إيران و إقامة النظام الإسلامي خطفت تلك الثورة الأنظار وتعلقت بها النفوس وناغمت آمال الناس في إقامة دولة إسلامية تحكم بنهج أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

(١) كان اخي معتقلا في سجن الرضوانية في تلك الفترة.

الحركة الأمنية المقابلة التي قام بها النظام البعثي الجائر في أواخر سنة ١٩٧٨ باعتقال العشرات من الشباب بتهمة الانتماء إلى حزب الدعوة، واتهام حزب الدعوة بالعمالة لإيران، والاعتقالات المتكررة للسيد الشهيد الصدر الذي كان يمثل رمزا للتحرك الإسلامي في العراق،كان الهدف منها ضرب الوعي الإسلامي و إبعاد المجتمع الشيعي عن عاطفته الدينية والقضاء على حلم قيام حكومة إسلامية في العراق تتبنى سيرة أمير المؤمنين×.

اشاعت حالة الاعتقالات الرعب في صفوف المجتمع الشيعي الذي لم يكن مؤهلا من الناحية السياسية لهذه المرحلة الحساسة في حياة الأمة.

في ١٩٧٩ امتلأت السجون بالآلاف من المعتقلين بتهمة الانتماء لحزب الدعوة، وقبل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية بأربعة أشهر أعدم الشهيد الصدر وطورد المنتمون إلى حزب الدعوة بشدة، فاعتقل أغلب الدعاة وهاجر بعضهم إلى خارج العراق ولم يعد في العراق موضع امن لهم.

مورس ضد الدعاة اشد أساليب التنكيل والتعذيب وابشع أساليب القتل التي استورد الاتها وطرقها ناظم كزار عندما كان وزيرا للداخلية في السبعينات.

بعض الذين هاجروا من العراق من الدعاة إلى إيران انبهروا بالنظام الإسلامي، وبالنظام السياسي القائم على أساس الولاية العامة للفقيه، وهي نظرية فقهية طرحها العلامة النراقي قبل أكثر من ٢٠٠ سنة[1]، وتمثل تحولا مهما في الفقه الشيعي ترك أثره الكبير على الجانب السياسي.

نتيجة لتنامي حركة المعارضة ضد النظام البهلوي، وبعد احداث المدرسة الفيضية في قم بزعامة اية الله العظمى السيد روح الله الموسوي الخميني قدس سره المعارض الإيراني المنفي من إيران في أيام حكومة الشاه محمد رضا بهلوي

(١) المولى النراقي: عوائد الايام.

والمستقر في النجف منذ سنة ١٩٦٩، طرح في سبعينيات القرن العشرين في درسه في البحث الخارج نظرية الولاية العامة للفقيه، وتبنى هذه الأطروحة، ولم يكن السيد الخميني الفقيه الوحيد من الفقهاء المعاصرين الذين يتبنون نظرية الولاية العامة للفقيه فممن يذهب إلى الولاية العامة للفقيه من علماء الشيعة المعاصرين في حوزة النجف الاشرف الآيات العظام السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري والشهيد السيد محمد الصدر قدست أسرارهم.

اعتنق بعض المهاجرين إلى ايران من الدعاة وغيرهم مبدأ ولاية الفقيه، وكانت التجربة الإيرانية بالنسبة لهم دليلا حيا على إمكانية إقامة الحكومة الإسلامية في العراق.

القيادة المركزية لحزب الدعوة لم تقبل بنظرية ولاية الفقيه، فوقع الخلاف بينهم وبين فقيه الحزب[1] والذي انتهى بإلغاء المجلس الفقهي وترك أعضاء الحزب احرار فيمن يرجعون إليه في التقليد في الأمور العبادية والرجوع إلى القيادة الحزبية في الأمور السياسية.

وصول اية الله الشهيد السيد محمد باقر الحكيم ﷺ إلى إيران أعطى زخما جديدا للتحرك الإسلامي للمعارضة الإسلامية في المهجر، لما يتمتع به من عمق اجتماعي بحكم كونه نجل المرجع الديني الراحل السيد محسن الحكيم ﷺ، ولكونه من مقربي السيد الشهيد محمد باقر الصدر ﷺ احد اشهر رواد التحرك الاسلامي في العراق وصاحب الموسوعة الفكرية الضخمة في مجال الفكر والاقتصاد فضلا عن الفقه والأصول.

هذا المجموع من التحولات في الواقع السياسي المعارض في المهجر ترك أثرا مهما لدى المعارضة داخل العراق،فتم تنظيم العديد من الشباب الذين اصبحوا

(١) اية الله العظمى السيد كاظم الحائري ﷺ

يؤمنون بالتغيير السياسي،ويمكن القول أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران ألغى تأثير الفكر الإخواني المصري الذي ساد في أوساط الحركة السياسية الاسلامية قبل انتصار الثورة الاسلامية في ايران،لينتقل إلى الفكر الثوري الذي يتبنى منهجية القيادة السياسية التي اتكأت على الجماهير في إسقاط النظام الملكي و إقامة الحكم الإسلامي في إيران.

مثلت مناطق الأهوار نقطة الانطلاق الأولى للتحرك على الجماهير، لما تتمتع به هذه المنطقة من تهيئة ظرف آمن نسبيا من سيطرة الأجهزة القمعية البعثية الصدامية، ولكون أبنائها مطاردين من قبل الأجهزة القمعية حيث ان غالبيتهم ممن لم يلتحق بالخدمة العسكرية أو ترك الجبهة لعدم رغبته أن يكون وقودا لحرب ليست له أي قناعة بها.

وتعد هذه المرحلة في بداية ثمانينات القرن العشرين مرحلة تحول في المجتمع الشيعي من الناحية السياسية، علما انها لم تحض بغطاء إعلامي مناسب بسبب الممارسات القمعية للنظام الجائر،الذي كان بين فترة وأخرى يشن هجمات عسكرية ضد المعارضة في مناطق الأهوار، لوجود معلومات أمنية تدل على وجود تنظيمات معارضة مرتبطة بالسيد محمد باقر الحكيم ﷺ إلا أن الغطاء الإعلامي لتلك الهجمات الوحشية كان تحت غطاء البحث عن الفارين من الخدمة العسكرية.

وفي هذا المقطع التاريخي أصبحت الأهوار نقطة انطلاق المنهج السياسي الجديد القائم على أساس تغيير نظام الحكم و إدارة البلاد على أساس القيم الإسلامية.

دور العامل الثقافي في النضج السياسي للمجتمع:

من الأمور التي ينبغي أن لا تنسى أن تطور المستوى الثقافي عامل مهم في

النضج السياسي للمجتمع. وفي العصر الحديث مر المجتمع العراقي بصورة عامة بمراحل مختلفة في المسيرة العلمية والثقافية، ففي أيام الدولة العثمانية كانت الأمية هي الحالة السائدة، والنشاط التعليمي يعتمد على الكتاتيب التي تمثل نوعا من التعليم الاهلي، ويقتصر على المبادئ الأولية للقراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم وبعض الدروس الدينية والحسابية[1].

بعد قيام الدولة العراقية الحديثة حصل توسع في الجانب التعليمي وفتحت المدارس الحديثة و استمرت حركة التعليم في تطور في شقيها الأهلي والحكومي حتى وصول البعثيين إلى سدة الحكم فقرروا إلغاء التعليم الأهلي للسيطرة على توجيه المجتمع ثقافيا.

في العهد الملكي جرت محاولات لترسيخ الطائفية الفكرية بصورة صريحة ضد الشيعة فقوبلت تلك المحاولات بمظاهرات في بغداد افشلت صراحة ذلك المخطط[2]،الا ان المنهجية التعليمية في مواد التاريخ والتربية الاسلامية كانت على ضوء مذهب الاقلية مولية ظهرها لمذهب اغلبية المجتمع العراقي، واستمر الحال في العهد الجمهوري حتى بلغ اقصاه في ايام حكم البعث حيث كان المنهج الذي يدرس في مادة التاريخ والتربية الوطنية والتربية الإسلامية يؤكد على تكريس ما يريد البعث أن يلقنه للأجيال الناشئة مقرونا بإرهاب السلطة حتى في المجال التعليمي، بل بلغوا في مرحلة لاحقة إلى تعيين

(١) كان جدي رحمه الله احد خريجي الكتاتيب. واول مدرسة فتحت رسميا في منطقتنا عام ١٩٢٠ بوساطة من المرحوم حسك الامارة عندما كان مديرا لناحية المدينة ايام الاحتلال الانجليزي. انظر عامر حسك: على الدرب، مشتاق طالب: المدينة جزائر البصرة ص١٥٠، حسن العلوي: الشيعة والدولة القومية في العراق ص٢٨٦ وما بعدها، جرجي زيدان: تاريخ التمدن الاسلامي ج٣ص٨٤،

(٢) حصل ذلك ايام وزارة ياسين الهاشمي قام بها بعض المدرسين السوريين انظر تاريخ الوزارات العراقية لعبد الرزاق الحسني الجزء الثاني ص٨٠.

البعثيين فقط في وزارة التربية[1].

المنهجية الجديدة زادت في الشرخ بين المجتمع الشيعي والمنهج التعليمي البعثي الطائفي، ونتج عنه فقدان الثقة بين التلميذ والمادة التي يدرسها، وهذا أوجد لدى جيل المثقفين الشيعة حاجة الى مصدر للمعلومة غير المدرسة، وبالتالي فالمدرسة في المنهج البعثي هي مصدر لمسخ الأجيال وتشويهها وليس المحل الذي يبنى فيه الجيل.

منذ بداية إنشاء التعليم العالي في العراق وحتى أوائل العقد الثامن من القرن العشرين كانت العلمانية هي الصفة الغالبة على توجهات الطلبة الجامعيين، وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية أصبحت ظاهرة التدين واضحة جدا في المجتمع الجامعي وهو انعكاس باتساع ظاهرة التدين في المجتمع على الرغم من محاولة السلطة البعثية الصدامية نشر الفساد في الوسط الاجتماعي العراقي بصورة عامة والمجتمع الشيعي بصورة خاصة.

حاول البعثيون إفراغ الساحة من الكتاب الشيعي والمثقف الشيعي بمختلف وسائل البطش والإرهاب والترويع، فأصبح الكتاب الشيعي يتداول بصورة سرية وتحول التثقيف إلى النقل الشفوي بدلا من الكتابة، واسهمت محاضرات الشيخ أحمد الوائلي رحمه الله في رفد الثقافة الإسلامية للمجتمع الشيعي من خلال الأشرطة المسجلة ومحاضراته التي تبث من إذاعة طهران القسم العربي[2].

(١) في اثناء الحرب العراقية الايرانية تم التضييق جدا على غير البعثيين في مختلف مفاصل الجهاز التنفيذي وكان على اشده في وزارة التربية والدفاع والداخلية. بل بلغ الحال ان جامعة صدام التكنلوجية التي كانت تستقطب الاوائل على الاعداديات لضمهم لدراسة الهندسة الذرية وكان القبول فيها خاصا ردت الطالب الاوائل على دفعتنا في الاعدادية لان اباه هارب من الخدمة العسكرية على الرغم من انهم وجهوا له دعوة للمقابلة وتم قبوله على اساس المستوى العلمي ولكن بعد مراجعة المعلومات الامنية تم رفضه.

(٢) عشت كبقية الشباب في تلك الفترة جميع ارهاصات تلك المرحلة.

برنامج المحور الامريكي ـ العربي في ادارة الصراع في بلدان العالم الاسلامي:

منذ القدم وحتى سبعينات القرن العشرين كانت طريقة الدول الغازية إسقاط الحكومات ونصب حكومات محلية موالية لها عن طريق التدخل العسكري المباشر من قبل دول الاحتلال.

تغير هذا النحو من التحرك في أواخر القرن العشرين عند احتلال قوات التحالف لأفغانستان بعد أن تمكنت قوات طالبان الوهابية المدربة بإشراف أمريكي وأموال سعودية تحت رعاية مباشرة من المخابرات الباكستانية من إسقاط الحكومة الأفغانية التي قامت بعد اسقاط الحكم الشيوعي الافغاني[1].

ارتكبت طالبان مختلف جرائم الحرب وقتلت في مدينة باميان ذات الأغلبية الشيعية المئات من النساء والرجال والأطفال واخذت النساء بعنوان سبايا[2].

سحبت جميع الدول ممثلياتها الدبلوماسية من أفغانستان عدا السعودية والإمارات وأمريكا، وبعد سنتين اشتد الخلاف بين طالبان وأمريكا فقررت أمريكا ازاحتهم عن السلطة،وفي غضون أيام أغلقت الدول الثلاث ممثلياتها الدبلوماسية، ودعمت قوات المعارضة الأفغانية وزحفت القوات الأفغانية تحت غطاء جوي أمريكي وازيح طالبان عن السلطة.

تطور برنامج العمل في إسقاط الدول من الغزو المباشر إلى خلق الفتن

(١) انظر توماس هيغهامز: الجهاد في السعودية ص٤٥ وما بعدها، لقاء مع السياسي الكويتي عبد الله فهد النفيسي في برنامج الصندوق الاسود على اليوتيوب، ولقاء مع وزير الاستخبارات السعودي الامير تركي الفيصل على نفس البرنامج، وكنا نتابع من خلال التلفاز والاعلام واللقاء مع المهاجرين الافغان في ايران مجريات الاحداث في افغانستان.

(٢) نشر عبر القنوات التلفزيونية المختلفة صور الضحايا من المدنيين من النساء والاطفال والشيوخ والشباب عند احتلال قوات الطالبان لمدينة باميان.

الداخلية بأموال خليجية تحت اشراف المخابرات الأمريكية، فابدعوا الربيع العربي فاسقطوا الدكتاتور زين العابدين بن علي ليتحكم المحور الأمريكي بتونس وكذلك الحال في ليبيا اذ أسقطوا الدكتاتور معمر القذافي لتتقد الحرب الأهلية في أقوى اقتصادية عربية في افريقيا والى اليوم تدعم السعودية الوهابية (العلمانية حديثا) والامارات العربية المتحدة وفي اخر المطاف انضمت اليهم مصر بعد تدخل تركيا لصالح حكومة السراج التي تسيطر على طرابلس، وتدعم قطر الإخوانية مع تركيا قوات حكومة الوفاق بزعامة السراج، ثم عادوا إلى مصر لتدعم قطر الإخوانية الاخوانيين لإسقاط حسني مبارك ثم تدعم السعودية الجيش المصري بقيادة عبد الفتاح السيسي لإسقاط الحكم الإخواني في مصر، وفي يوم إعلان إسقاط الحكم الإخواني اعلنت السعودية والإمارات والكويت عن ارسال دعم للحكومة المصرية بمبلغ ٨ مليار دولار نصفها نقدي والنصف الاخر اعانات عينية[١].

عملت الحكومة القطرية على إسقاط الحكومة السورية فدعمت الاخوانيين وغيرهم بالمال والسلاح وتمزقت سوريا ولم يبق تحت سيطرة حكومة بشار الأسد إلا بعض المواقع المتفرقة، إلا أن الوطنيين السوريين وبدعم مالي وتسليحي وسياسي وعسكري من إيران وروسيا والصين وحزب الله في لبنان وبعض الحركات الاسلامية العراقية تصدوا لمخطط المحور الامريكي - العربي ببسالة انتهت بفشل المخطط الامريكي -القطري، واستبدلت قطر بالسعودية وفشلت ايضا في إدارة الملف السوري.[٢]

الخلاصة ان الذي يجري في منطقة الشرق الأوسط اليوم هو صراع محاور

(١) جرت هذه الاحداث في المنطقة العربية بعد اسقاط نظام البعث في العراق عام ٢٠٠٣ في فترات مختلفة، حول الربيع العربي انظر حسن محمد الزين: الربيع العربي، جون ار برادلي: ما بعد الربيع العربي.

(٢) انظر جمال واكيم: صراع القوى الكبرى على سوريا ص١٢٧ وما بعدها.

المحور الأول: المحور الأمريكي الإسرائيلي الخليجي التركي، الذي في سبيل تحقيق مخططاته يستعمل المال الخليجي .السعودي القطري الإماراتي بالدرجة الاساس .والتخطيط الاستراتيجي الأمريكي –الاسرائيلي، وينفذ مخطط القضاء على الدول غير المنضوية تحت راية المحور الأمريكي حسب البرنامج المخابراتي للمحور الأمريكي وينفذ عسكريا خلال اذرع المحور في الداخل والحركات المتطرفة التي وفر لها البرنامج الفكري المتطرف من أفكار ابن تيمية الحراني ومحمد بن عبد الوهاب النجدي،مدعومة بالتأثيرات الاقتصادية على البلدان المقصودة من خلال فرض العقوبات على البلد المقصود من قبل الولايات المتحدة.[1]

المحور الثاني: المحور الإيراني ويعتمد برنامجه على اسناد المخالفين للمحور الأمريكي ودعمهم مخابراتياً وعسكرياً ومالياً للوقوف بوجه المحور الأمريكي و إفشال مخططاته في المنطقة ومن أبرز المصاديق حركات التحرر من هيمنة المحور الأمريكي والتي افشلت خطط أمريكا وأتباعها بصبرها وجهادها وتضحياتها كحركة حماس الفلسطينية وحزب الله في لبنان والحكومة السورية وفصائل المقاومة في العراق وحركة أنصار الله الحوثية في اليمن.

محور إيران يحظى إلى حد كبير بدعم الروس لوجود صراع أمني .سياسي بين روسيا وأمريكا في المنطقة، وكذلك يحظى بدعم الصين التي ظهرت كقوة اقتصادية كبرى لها برنامجها الاقتصادي الذي يهدد مصالح ونفوذ امريكا على المستوى الدولي[2].

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر اسماء بلجهم: الدور الامني لروسيا في سوريا بعد ثورات الربيع العربي، هناء علي صالح: التدخل الايراني في الصراع السوري الداخلي،سفيان احمد: السياسية السعودية تجاه اليمن في ضوء الحراك الشعبي اليمني، خالد جويعد: تأثير النفوذ الايراني على الدول العربية، احمد محمود: السياسية الايرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الامريكي.

وبرنامج طريق الحرير الاقتصادي الذي تسعى الصين لتحقيقه من شأنه أن يوجه ضربة قوية لمشاريع اقتصادية ضخمة في المنطقة فالمشروع الصيني ان تم على اساس التفاهم مع العراق في الاستفادة من ميناء الفاو الكبير والخط الجاف الذي يمتد من الفاو الى اوربا مرورا بتركيا وسوريا سيقضي على سوق الإمارات الحرة وينهي دور الموانئ الإماراتية وينهي ميناء مبارك الكبير ويخفض واردات قناة السويس.

واحدى الخطوات اللازمة للمشروع الصيني القناة الجافة وميناء الفاو الكبير وهذا يفسر لنا إلى حد ما مسارعة الكويت للانضمام إلى البرنامج الصيني وتبعتها السعودية بحركة بطيئة - محاولة لتعديل برنامج طريق الحرير لإخراج العراق منه وهو أحد أسباب إسقاط حكومة عادل عبد المهدي عام ٢٠١٩ -.[1]

ومن هنا يتضح الخطر المحور الأمريكي الخليجي المصري على اقتصاد العراق وأمنه وان استراتيجية المحور الأمريكي هي عرقلة طريق الحرير الصيني حفاظا على المصالح الأمريكية في المنطقة.

اختلاق الضد النوعي في الصراعات الدولية والاقليمية:

من السياسات التي اتبعها الاستعمار في سبيل تفتيت المجتمعات التي يحاول السيطرة عليها إيجاد الضد النوعي بين أفراد ذلك المجتمع وهو برنامج عملت عليه الدول في صراعاتها، ولجأت اليه الدولة الواحدة التي تعاني السلطة فيها من وجود مجتمع غير منسجم مع توجهاتها ويحظى بقوة تشكل خطرا على مستقبلها وطريقة حكمها.

في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وبعد تغلغل الروس في إيران ومحاولة بسط نفوذهم عليها دعموا تحركا منحرفا في الوسط الديني فظهرت الحركة

(١) نسيمة طويل: التنازع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية.

البابية التي ادعى مؤسسها ابتداءً انه باب للإمام المهدي عليه السلام ثم ادعى أنه المهدي ثم ادعى النبوة وانه مبعوث بنسخ الشريعة الإسلامية، وبعد أن أعدم تزعم نائبه المدعو بهاء الله حركته وأضاف إليها الكثير وأنشأت فرقة جديد عرفت باسم البهائية والان يسكن أفرادها في فلسطين تحت رعاية الكيان الصهيوني[1].

هذا على مستوى إيجاد فرق دينية لتدمير عقيدة المجتمع ومبانيه الفكرية، وفي حالات أخرى تسعى الأنظمة والدول إلى تغيير معادلة الأكثرية السكانية لفئات معينة فمثلا قام نظام صدام حسين في أواخر الثمانيات واستمر النشاط في التسعينات ببناء مساجد يؤمها رجال دين سنة في المناطق الشيعية البحتة أو ذات الأغلبية الشيعية المطلقة وفسح المجال لهم لنشر الفكر السني في الوقت الذي كان يشن حربا شعواء على الفكر الشيعي.

أو كانت الأنظمة تسعى لإسكان فئات مذهبية أو عرقية في مناطق معينة لغرض اضعاف المجتمع المناؤي أو إيجاد أنصار للسلطة في تلك المنطقة لضرب المجتمع الأول.

وفي بعض الأحيان تعمد التوجهات المتصارعة لإنشاء أكثرية عددية من خلال الاستفادة من برنامج وطني فمثلا في تسعينات القرن العشرين دعت الحكومة الايرانية الى تحديد النسل وروجوا لذلك كثيرا، ولرغبة السعودية في ايجاد مناصرين لها على الامد البعيد في بعض مناطق بندر عباس الإيرانية ذات الأغلبية الشيعية كانت ترسل الأموال لدعم زيادة النسل لأبناء السنة[2].

وعلى مر التاريخ سعت السلطات إلى كسب شخصيات دينية الى جانبها لإيجاد ضد نوعي في أوساط المجتمع الديني المناؤي كمثال على ذلك استقدام

(١) انظر عبد الرزاق الحسني: البابيون والبهائيون، همايون همتي: البابيون والبهائيون

(٢) المعلومة منقولة من شهود عيان من الزائرين الايرانيين من الساكنين في تلك المناطق.

جعفر الكذاب من المدينة إلى سامراء في محاولة لزعزعة مقام الإمام العسكري عليه السلام في نفوس الناس[1].

ومن محاولات السلطات الجائرة تهجير المجتمعات المناوئة للسلطة كما فعل هارون العباسي بإصدار أمر بإخلاء بغداد من ال ابي طالب، و إصدار صدام حسين أمرا بإلغاء تمليك الدور للمواطن الذي ليس لديه سجل سنة ١٩٥٧ في بغداد وان عليهم أن يعودوا إلى المحافظات التي جاءوا منها، فاضطر الشيعة في بغداد وأغلبهم ممن نزحوا من محافظة ميسان منذ ثلاثينات القرن العشرين إلى بيع بيوتهم والسكن كمستأجرين[2].

في فترة ماب عد الانتفاضة تركز العمل داخليا واقليميا ودوليا على صناعة الضد النوعي داخل العراق وفي جميع المجتمعات العراقية الشيعية منها والسنية والكردية والتركمانية بل وحتى الأقليات الدينية وذلك بسبب تمدد أذرع العديد من المخابرات الدولية والإقليمية فضلا عن الصراع الداخلي.

وعلى الصعيد العالمي على الرغم من سعي روسيا القيصرية الدائم لإسقاط الدولة العثمانية الا ان الصراع المخابراتي الروسي .الأوربي أسهم في تأجيل سقوط الدولة العثمانية قرنا كاملا وذلك لسببين:

الأول: أن أوربا الكاثوليكية .البروتستانتية لا ترغب أن تكون لها حدود مباشرة مع منطقة نفوذ روسيا الأرثوذكسية.

(١) انظر اعلام الهداية ج١٣ ص٧٩، الكوراني: الامام الحسن العسكري ص٤٤٩.

(٢) جرى ذلك في ثمانينات القرن العشرين وظهر صدام حسين على شاشات التلفاز مدعيا ان بغداد مدينة مزدحمة لمن لم يملك سجل نفوس سنة ١٩٥٧ فعليه ان يرجع الى مدينته التي جاء منها، وعلى اثر ذلك اضطر ابناء المحافظات الجنوبية الى بيع دورهم وسكنوا مستاجرين ولم ينجح سعي السلطة البعثية في تحقيق ما ارادوه لان ابناء المحافظات الجنوبية كانوا يشكلون عصب العمل الاداري واليد العاملة في بغداد.

الثاني: أن ممتلكات الدولة العثمانية يجب السيطرة عليها باتفاق اوربي منعا لوجود نفوذ روسي فيها .

وفي الوقت الذي اتفقت روسيا مع العثمانيين على تمزيق الدولة الصفوية بالاستفادة من تأجيج الصراع الطائفي الافغاني .الصفوي والاوزبكي .الصفوي من جهة و إيقاد الحروب الداخلية في المناطق التابعة للدولة الصفوية ودعمها ماليا وعسكريا ثم دفع الأفغان السنة لإبادة الصفويين الشيعة و إسقاط الدولة الصفوية من جهة ثانية[1].

فمن قراءة التاريخ السياسي للمنطقة يتضح أن القوى الداخلية في العراق والإقليمية والدولية كانت تمهد لمرحلة ما بعد سقوط الصنم، وكل واحد من هذه القوى سعت لبناء قواعد مرتبطة بها سواءً مع العراقيين المقيمين في الخارج الهاربين من جحيم البعث أو الذين في الداخل من خلال الاتصال المباشرأو عن طريق من تمكنوا من تجنيدهم في الخارج.

مع ملاحظة أن السعودية عملت على المجتمع السني منذ أيام الملك فهد بن عبد العزيزبالتنسيق مع صدام حسين مقابل دعمه في الحرب ضد إيران ثم عمدت إلى إيجاد أرضية لها في المناطق الشيعية بعد فرض الحصار على العراق بعد غزو الكويت مستغلة الظرف الاجتماعي القاتل الذي مربه الشعب العراقي فضلا عن العمل سوية مع المخابرات الدولية لإيجاد الضد النوعي داخل المنظومة الفكرية الشيعية والذي برز على السطح بعد سقوط الصنم[2].

(١) انظر لونكرك: اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث الفصل السادس حروب العمالقة.محمد سهيل طقوش: تاريخ الدولة الصفوية في ايران ص٢٢٨

(٢) كانت السعودية تنشر المذهب الوهابي في الوسط العراقي منذ ثمانينات القرن العشرين نتيجة حاجة نظام صدام حسين لدعم السعودية له في حربه ضد ايران، وكانت تقدم المساعدات المالية لبناء المساجد المرتبطة بها بشكل او باخر تحت ظل حكومة البعث المتهرئة واستمر النشاط الوهابي في العراق في فترة

قرار احتلال العراق عام ٢٠٠٣ :

اشتركت في الحصار ضد العراق جميع دول العالم سوى إيران التي مدت يد العون وأصبحت المنفذ الوحيد لاقتصاد العراق حيث تمكن العراق من خلالها من تهريب النفط.

بلغ الجوع والفقر في العراق مراحل خطرة ولقي العديد من المرضى حتفهم بسبب نقصان الدواء والخدمات الطبية، كما انهار الوضع الاقتصادي تماما فكان راتب الموظف ٣٠٠٠ دينار فقط وسعر بيضة الدجاج الواحدة ١٠٠ دينار.

انهار الاقتصاد والتعليم والخدمات الصحية والبنى التحتية سارت الناس حفاة وأرتدوا الثياب المرقعة وأصبحوا يخيطون البطانية المهترئة ويلبسونها لتقيهم برد الشتاء باعوا سقوف البيوت مقابل رغيف خبز فمن يتجول في مناطق العراق ايام الحصار الاقتصادي يندر أن يرى في البيوت أبوابا أو شبابيك. واستشرى الجوع والفقر والعوز والحرمان.

شعرت المعارضة العراقية في الخارج بمدى المخاطر التي يعيشها الشيعة الذين كانوا هم المتضرر الأول من الحصار فالوضع في كردستان وفي المناطق السنية كان أفضل بكثير من المنطقة الشيعية فاقترح الشهيد السيد محمد باقر الحكيم ﷺ على الأمم المتحدة رفع الحصار لان المتضرر الوحيد هو الشعب واما النظام الصدامي فقد غرس أنيابه بكل قسوة في جسد الشعب الأعزل. استجابت الأمم المتحدة للطلب فشرعت قانون النفط مقابل الغذاء في عام

الحصار، ورافق ذلك حملة من قبل الحكومة العراقية عرفت بالحملة الايمانية كانت تمنح تسهيلات كبيرة لبناء المساجد وكانت تمنح اجازات البناء في المناطق الشيعية لمتبرعين سنة فبنيت العديد من المساجد السنية في المناطق الشيعية في تلك الفترة كما كانت المساجد التي تبنى من قبل وزارة الاوقاف تدار من قبل امام جماعة سني منصوب من قبل السلطة وان كانت المنطقة شيعية بحتة.

١٩٩٥ لكن المأساة لم تنته بالنسبة للشعب العراقي[١].

خلال الحقبة الزمنية بين ١٩٩١ وحتى عقد مؤتمر المعارضة العراقية في نيويورك عام ٢٠٠٠ تغيرت الكثير من الرؤى والبرامج والسياسات.

فيما يتعلق بالمجتمع الشيعي في العراق فإنه كان يريد الخلاص من جور صدام باي ثمن. والمعارضة العراقية أصبحت لها علاقات جيدة مع الجوار الإقليمي المؤثر سياسيا ومخابراتيا في مستقبل العراق. وتطورت المحاورات بين المعارضة الشيعية والقوى الدولية حول مستقبل العراق.

بعض اجنحة القرار في إيران والسعودية لم يكونوا متحمستين لإسقاط نظام صدام فايران ترى أن نظام صدام الضعيف أفضل من الاحتلال الأمريكي للعراق والسعودية لا ترغب بوصول الشيعة لسدة الحكم.

أمريكا وبريطانيا و إسرائيل وجدوا الوقت مناسبا للتغيير في العراق. دعت أمريكا المعارضة العراقية لعقد مؤتمر في نيويورك فحضر الاجتماع جميع فصائل المعارضة ولم يحضر المؤتمر السيد محمد باقر الحكيم ﷺ وحزب الدعوة الإسلامي.

دعى السيد الحكيم ﷺ بعد ذلك المعارضة العراقية للاجتماع في لندن وحضر أطراف المعارضة ذلك الاجتماع[٢].

اتفقت المعارضة على عقد مؤتمر لها في اربيل في ٢٠٠٣ لبحث مستقبل عراق

(١) عرف قانون النفط مقابل الغذاء في الاوساط الشعبية (بالنزلة) حيث ادى اعلان القرار الى انخفاض الاسعار في السوق العراقية انخفاضا حادا ادى الى خسائر كبيرة تعرض لها التجار المحليون دفع البعض منهم للانتحار، وبعده تحقق تحسن نسبي في الجانب الغذائي لكن المشاكل الاخرى التي كان يعانيها الشعب لم تنته.

(٢) من طريف ما يذكر أن وزير الخارجية البريطاني وجه دعوة للسيد الحكيم لزيارته في مكتبه لكن السيد ﷺ رفض الدعوة وأجاب أن كان الوزير يرغب بلقائي فليأت هو إلى مقر إقامتي.

ما بعد صدام حسين.

بالنسبة لأمريكا واسرائيل كانت جميع الظروف مهيأة لغزو العراق و إسقاط النظام الصدامي الفاشي و إعادة رسم الخارطة السياسية في جميع المنطقة العربية انطلاقا من بغداد.

برنامج إعادة رسم الخارطة السياسية في المنطقة كان بتخطيط أمريكي إسرائيلي بريطاني وبالمال الخليجي الهدف الأساس من إعادة رسم الخارطة السياسية وتمزيق المجتمعات العربية والهائها بالحروب الداخلية والهيمنة التامة عليها سياسيا واقتصاديا وعسكريا مقدمة لمشروع الشرق الاوسط الكبير.

ضغطت أمريكا بقوة على مبعوثي الأمم المتحدة من خبراء اسلحة الدمار الشامل لتقديم تقرير للأمم المتحدة يدعى فيه امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل تشكل تهديدا للأمن العالمي فقررت أمريكا غزو العراق و إسقاط نظام صدام[1].

رفضت السعودية استخدام أراضيها ومجالها الجوي امام قوات التحالف،لأنها ترى وجود صدام أفضل لبرنامجها السياسي والمخابراتي في العراق من مجيء حكومة يكون الشيعة فيها رقما صعبا، بينما فتحت الكويت[2] أمام قوات التحالف اراضيها ومجالها الجوي كما سحت الإمارات

(١) شاع مؤخرا على السنة مختلف السياسيين ان مسالة اسلحة الدمار الشامل كانت خدعة امريكية لتبرير احتلال العراق.

(٢) لم يكن الموقف الكويتي لمجرد الثأر من صدام حسين او حبا بالشعب العراقي اذ اتضح بعد ذلك ان الاطماع الكويتية في التمدد في الارض العراقية بعد قرار ترسيم الحدود الجائر الذي وقع عليه النظام الصدامي في خيمة صفوان لم يكن ليتحقق مع وجود نظام صدام حسين على الرغم من ضعفه وقد حققت الكويت الكثير لنفسها منذ الحرب العراقية الايرانية وبعد اسقاط نظام صدام على حساب ارض ومياه العراق، واصبحت المشاريع الكويتية في المياه الخليجية عاملا سلبيا امام محاولات العراق لاستثمار موقعه المائي على الخليج وكانت هي والامارات مضافا الى مصر من اسباب تلكؤ انشاء ميناء الفاو الكبير

لقوات التحالف بالاستفادة من مجالها الجوي لضرب العراق.

زحفت قوات الاحتلال الامريكي البريطاني لغزو العراق من الأراضي الكويتية لتمتد عبر الصحراء وتدخل بغداد في الوقت الذي كانت مروحيات قوات التحالف تطارد قوات فدائيي صدام في أزقة الحيانية[1] في البصرة.

تقدمت قوات التحالف من أراضي كردستان باتجاه الموصل التي كان المسؤول العسكري فيها عزة الدوري الذي لم يأمر بإطلاق رصاصة واحدة تجاه القوات الأمريكية بل لاذ بالفرار وسيطرت قوات التحالف على المنطقة السنية شمال بغداد دون أن تطلق ضدهم اطلاقة.

انه التاريخ الاجتماعي يعيد نفسه ففي الحرب العالمية الأولى لم يتصد السنة العرب لقوات الاحتلال البريطاني بينما تصدى الشيعة العرب في الجنوب للاحتلال.

في ربيع ٢٠٠٣ اتعض الشيعة من درس ١٩١٤ و١٩٢٠ فاستعدوا لمرحلة ما بعد صدام فلم يدافعوا عن نظام صدام عدا بعض السذج ممن جندتهم الأجهزة القمعية لنظام صدام حسين.

تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ودور المرجعية الاستراتيجي:

المخطط الاسرائيلي -الامريكي للشرق الاوسط الكبير[2]، وجد طريقه الى

الذي لو تم لأصبح موردا اقتصاديا مهما للعراق.

(١) منطقة حي الحسين في محافظة البصرة ونقلنا ذلك عن شهود عيان عاصروا احداث تلك الفترة.

(٢) يمكن ان يقال ان المشروع الاسرائيلي في السيطرة على العالم تضمن عدة مراحل المرحلة الاولى مرحلة اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وهو ما تمخض عن المؤتمر الصهيوني الاول الذي قاده هرتزل في القران الثامن عشر الميلادي، المرحلة الثانية كانت الدعوة الى اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات بعد ان حققت اسرائيل الانتصارات المتتالية على القوات العربية حيث امتدت سيطرتها العسكرية في ١٩٦٧

التطبيق بعد غزو الكويت وانهيار العراق عسكريا واقتصاديا وامنيا، فكانت بداية المشروع الامريكي الاسرائيلي في المنطقة في العراق وتستمر في تغيير الخارطة السياسية في المنطقة بل والعالم ككل.

سقطت بغداد في يد قوات الاحتلال في ٢٠٠٣/٤/٩ وحكم العراق عسكريا من قبل غارنرأحد جنرالات الحرب الأمريكان ثم عين بول بريمر حاكما مدنيا له صلاحيات كاملة.

تم تعطيل الحياة تماما في أيام الاحتلال ومضت أشهروالدوائرمعطلة والخدمات مفقودة وأمربريمربعد ذلك بحل القوات الأمنية رسميا مما سبب الفوضى وانعدام الأمن.

في الفترة التي عاشها الشعب العراقي أيام حكومة البعث ولد النظام

لتضم سيناء والجولان واراضي من جنوب لبنان وجميع الارض الفلسطينية في خطوة لا ابرئ منها تآمر القيادات العربية وعلى راسها الرئيس عبد الناصرالذي اشعل فتيل الحرب ضد اسرائيل بينما كانت قواته تقاتل في اليمن لإسقاط الحكم الملكي، وبعدها الدور السلبي لأنور السادات سنة ١٩٧٣ الذي اكتفى بانتصارات جزئية على اسرائيل واعلن عن وقف الحرب من طرف واحد دون ان يخبرشريكه في الحرب ضد اسرائيل الرئيس حافظ الاسد مما ترك ظهرسوريا مكشوفا امام القوات الاسرائيلية، والمرحلة الثالثة هي مشروع الشرق الاوسط الكبيرالذي تعالت الدعوة اليه في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين والذي حققت اسرائيل فيه مكاسب كبرى حيث حولت البلدان العربية الى بلدان فقيرة تستجدي لقمة الخبزوتعيش في حالة تضخم مالي واقتصادي كبيرين وفتت البلدان العربية واشغلتها بالحروب الداخلية واصبحت البلدان العربية تعلن صراحة التطبيع مع اسرائيل وبذلك اصبحت مسالة الارض مقابل السلام التي كانت تدعو اليها سابقا مجرد تاريخ مضى ولم تعد السياسية الاسرائيلية بحاجة اليه وبذلك تنتهي مرحلة اخرى من مراحل القضية الفلسطينية في الفكر العربي والاسلامي، ويرمي مشروع الشرق الاوسط الكبيرالى تحول سياسي واقتصادي كبيرفي المنطقة بحيث تكون اسرائيل هي الرقم الاول في منطقة الشرق الاوسط التي تمتد من باكستان وحتى المحيط الاطلسي على ان تكون تركيا جزءا من الشرق الاوسط الكبيروبهذا يتم تقسيم العالم الى ثلاث مناطق رئيسية الغرب وعلى راسه امريكا وتتبعها اوربا والشرق تقوده الصين وروسيا والشرق الاوسط ومحوره اسرائيل.

الفاشي أخلاقية التعدي على الممتلكات، فعند تسفير العراقيين من الاصول الإيرانية سمح النظام للأوباش بالاستيلاء على أموالهم المنقولة، وفي حال مخالفة بعض أصحاب الدكاكين لتعليمات معينة يقف الرفاق الحزبيون ليعلنوا الفرهود وهو عبارة عن مصادرة الاوباش لموجودات المحل، وترسخت ثقافة الفرهود أكثر عند غزو الكويت واحتلال المدن الإيرانية في ايام الحرب بين العراق و إيران.

وعند اندلاع الانتفاضة الشعبانية توجه العديد من الاشخاص إلى المخازن والممتلكات العامة لسرقتها ولكن أعظم الفرهود والسرقات كان بعد إسقاط نظام الجور والطغيان فتوجهت عصابات السلب والنهب للاستيلاء على الأموال المودعة في المصارف ونهبت الدوائر الحكومية والمصانع والمعامل والمدارس وجميع المؤسسات، كما لم تسلم بعض الممتلكات الخاصة من الفرهود.

وعلى الرغم من محاولة بعض المخلصين من المواطنين من أبناء العشائر الغيورة حماية ما امكنها من المال العام .كما حصل في حماية ابناء العشائر لجامعة البصرة من محاولات سرقة ممتلكاتها[1] .الا العصابات كانت تنهب وتسلب في الأماكن التي لم يتصد أحد لحمايتها وكانت هذه التجاوزات على أموال الشعب أمام أنظار القوات الغازية.

لقد أسهمت فتوى المرجعية الدينية في حرمة التصرف بالمال العام إلى تجنب المتدينين من التعدي على الممتلكات العامة ولكن العصابات المنفلتة لم تكن الفتوى تشكل قوة ردع بالنسبة لها.

كما أسهم قرار الحاكم المدني بول بريمر بحل القوات الامنية بتحويل

(١) التقيت ببعض ابناء المنطقة المقابلة لجامعة البصرة الذين نهضوا لحماية ممتكات الجامعة في احداث ٢٠٠٣.

عدد غير قليل من القوات الأمنية إلى الصف المعادي للتغيير، خاصة الضباط وقوى الأمن الإجرامية وكان الأجدر إبقاؤهم ومحاكمة الجناة منهم محاكمة عادلة بدلا من تحويلهم إلى أعداء للتغيير الذي جعل البعض منهم ينخرط مع المنظمات الإرهابية التي دخلت العراق ونشرت فيه الرعب والموت وحمامات الدم.

الذي يتعين علينا إدراكه في هذه المرحلة الحساسة أن الشعب العراقي بنظرة عامة أثبت انه شعب راق على الرغم من كل المحن التي عاشها والمرارة التي تجرعها، فعلى الرغم من فقدان الأمن وانعدام سلطة الدولة إلا أن الحياة كانت تسير في العراق بنحو لو كانت تلك الظروف في اي بلد آخر فلن يكون الوضع فيه مماثلا للوضع في العراق واستمر الحال على سير الحياة بنحو من الانسيابية إلى أن اذنت دوائر المخابرات الدولية والإقليمية بدخول تنظيم القاعدة إلى العراق .اما قبل هذه المرحلة كان الشعب العراقي على الرغم من فقدان أبسط أنظمة الحكم وانعدام الخدمات يعيش حالة مستقرة ويمارس حياته اليومية وقد تنفس نسيم الحرية.

لقد كان لتوجيهات المرجعية الدينية الأثر البارز في توجيه المجتمع نحو الوجهة الصحيحة .

القضية المفصلية في هذه المرحلة كانت كتابة دستور العراق وكان هناك صراع خفي بين إرادة أمريكا وحلفائها وبين المرجعية الدينية.

الأحزاب السياسية العراقية لم تكن لها القدرة بسبب ضعفها الكبير للوقوف بوجه الإرادة الأمريكية والإرادة الشعبية لم يكن لها أثر لان العقلية السياسية المجتمعية لم تكن بالمستوى الذي يؤهلها لتشخيص ما تقتضيها لمصلحة العليا للبلاد خاصة مع الانبهار بالعالم الغربي.

فكانت المرجعية الدينية هي القوة الوحيدة القادرة على الوقوف في وجه المشروع الأمريكي الذي كان يرمي الى إعداد دستور للعراق يتناغم مع الرغبة الامريكية، وقد ترجمت المرجعية الدينية موقفها الواضح من كتابة الدستور عند الإجابة على أسئلة بعض الصحفيين (الدستور العراقي يجب أن يكتب من قبل ممثلي الشعب العراقي الذين يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة واي دستور يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به)[1]

وفي موضع اخر(الدستور الذي يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به)[2].

العمليات الإرهابية في العراق:

بعد سقوط الصنم واحتلال امريكا للعراق،وشيوع الانفلات الأمني الذي ترك آثارا سلبية كبيرة وخطيرة في الجوانب الامنية والاقتصادية والسياسية ادت الى تحول العراق إلى ساحة صراع بين القوى الدولية والإقليمية والداخلية على النفوذ من جهة، وعلى الهيمنة على مقدرات العراق الاقتصادية والجغرافية والبشرية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والانية للقوى المتصارعة من جهة أخرى.

اما القوى الداخلية فالقوى السياسية الكردية كانت ولا زالت تسعى لإقامة دولة كردستان الكبرى التي لم تسمح اتفاقية سايكس – بيكو والقوى الدولية في عصبة الامم بوجودها، وتركت المناطق التي يسكنها الاكراد ضمن الدول التي رسمت حدودها السياسية في تركيا والعراق وسوريا بعد الحرب العالمية الأولى،مع ضرورة بيان ان المنطقة التي يسكنها اكراد إيران كانت ضمن حدود دولة إيران منذ أيام الدولة الصفوية فلم تخضع لحكم العثمانيين

(١) انظر الخفاف: النصوص الصادرة عن المرجعية الدينية ص١٩

(٢) المصدر السابق ص١٧

لتشملها اتفاقية سايكس .بيكو.

السياسيون السنة العرب لم ينسجموا مع الوضع الجديد وسعوا إلى إعادة سيطرتهم على مقاليد الحكم و إعادة الدكتاتورية وحكم العراق من قبلهم.

السياسيون الشيعة كانوا ميالين لعراق موحد تكون المواطنة هي المدار في إدارة البلد فيه مع حفظ استحقاقات المكونات فيه بسبب التجربة المرة التي عاشها الشيعة في ظل السياسة الطائفية لحكم الأقلية منذ ١٩٢١.

القوى الإقليمية لم تكن تسمح بإقامة دولة كردية في شمال العراق لان ذلك سيكون مدعاة لخلق أزمات داخلية في بلدانهم،فدول محيط العراق المتمثل بتركيا و إيران وسوريا لا تسمح بقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق لها حدود مجاورة للأكراد الأتراك والإيرانيين والسوريين.

القوى الدولية بعد ١٩٩١منحت الاكراد حكما ذاتيا حقيقيا في محافظات اربيل والسليمانية ودهوك ومنحت أمريكا حمايتها للأكراد، وتمتع الاكراد بدعم غربي واسع، وصدرت في قنوات الاعلام المختلفة اتهامات للسياسيين الاكراد بإقامة علاقات مع الموساد الإسرائيلي .

طبيعة الصراع بين القوى الكردية سمحت بنفوذ إقليمي في المنطقة الكردية خاصة لإيران وتركيا والى حد ما لسوريا، فضلا عن نفوذ القوى الدولية ودول المحور الامريكي .العربي.

لم تسمح أمريكا للقوى التكفيرية المرتبطة بها وبالمخابرات الإقليمية بممارسة اي أعمال إرهابية في كردستان ولذا عاشت كردستان في مأمن من العمليات الإرهابية للتكفيريين،كما منعت ايران سقوط كردستان بيد الإرهابيين في حزيران ٢٠١٤ عندما قامت عصابات القاعدة باحتلال المنطقة ذات الغالبية السنية في العراق .الموصل والأنبار وصلاح الدين ..

المنطقة السنية التي نقم سياسيوها على التغيير أصبحت حاضنا مهما للإرهاب، وأنخرط العديد من سياسييها ـ بتوجيه من المخابرات الإقليمية والدولية ـ مع الحركات الإرهابية وشارك العديد من أبنائها في إنشاء خلايا إرهابية نفذت مئات العمليات الإجرامية التي استهدفت الدولة العراقية والنظام الجديد ما بعد ٢٠٠٣ باستهدافها امن العراق وشعبه فنفذوا عمليات التفجير والعمليات الانتحارية، وفخخوا السيارات والشوارع والأبنية واستهدفوا المدنيين والقوات الأمنية والسياسيين الشيعة على حد سواء، وكان اغتيال الشهيد اية الله السيد محمد باقر الحكيم ﷺ بعد أدائه لصلاة الجمعة في حرم أمير المؤمنين عليه السلام يوم ١ رجب ١٤٢٤ ـ ٢٠٠٣م ايذانا بالحرب الطائفية ضد الشيعة بقيادة تنظيم القاعدة الإرهابي الذي أسس في سبعينات القرن العشرين برعاية أمريكية وأموال سعودية وتدريب مصري ـ باكستاني وأرسل إلى افغانستان لمحاربة الاتحاد السوفيتي الذي احتل أفغانستان في ذلك الوقت دعما لحكومة الحزب الشيوعي الافغاني بقيادة نجيب الله.

لقد رعى المحور الأمريكي ـ أمريكا وحلفاؤها العرب والغربيين ـ الارهاب في العراق لتحقيق برنامجهم الاستراتيجي في اضعاف العراق وتمزيقه اقتصاديا وامنيا وسياسيا، لإضعاف المحور الإيراني في المنطقة ومن بعدها اضعاف النفوذ الروسي الصيني بشكل أكبر ومنع تمددهما، ومن جهة أخرى إنجاز مخطط اعادة رسم خارطة المنطقة سياسيا وامنيا الذي تمخض بعد ذلك عن بحار من الدم لا يزال نزفها يجري بما عرفه اعلام المحور الأمريكي بثورات الربيع العربي الذي استهدف امن الأمة واقتصادها واستقلالها السياسي ليجعلها العوبة بيد قطر والسعودية والإمارات[1].

(١) سعاد خالدي: انظر دور العلاقات العامة في ادارة الازمات ثورات الربيع العربي انموذجا.

الشيعة الذين كانوا ينتظرون التغيير بفارغ الصبر لم ينعموا بالأمن إلا لفترة قصيرة فما أن شرع تنظيم القاعدة الإرهابي عمله برعاية الأمريكان والخليجيين وبتسهيلات كبيرة من المخابرات السورية والأردنية والتركية وبحواضن طائفية وبعثية ومرتزقة تشترى بالمال منتشرة في بغداد ومبعثرة هنا وهناك في المناطق الشيعية أصبحت الاغتيالات والتفجيرات هي المشهد اليومي لنشاط الأشقاء العرب في سبيل تحقيق مشروع أمريكا في تدمير المنطقة العربية.

لم تكن الذهنية الاجتماعية الشيعية قادرة على استيعاب وتحليل ما يجري تحليلا موضوعيا، فعملت ماكنة الإعلام للمحور الأمريكي على التلاعب بالحقائق بل كانت بعض التنظيمات والحركات السياسية الشيعية تنفي أن تكون هناك حرب على الشيعة لان الاستهداف كان لغير اتباعها ورموزها وكان موجها لرموز وشخصيات التنظيمات السياسية الأخرى، وبالنتيجة لم يكن الوعي السياسي المجتمعي آنذاك بمستوى الواقع حتى ارتكب الطائفيون التكفيريون حماقتهم الكبرى باستهداف مرقد العسكريين (عليهما السلام) في سامراء ليدرك المجتمع الشيعي بعد ذلك أن الاستهداف طائفي بامتياز، فثار الشيعة في كل العراق وخرجت بغداد وجميع المناطق الشيعية عن السيطرة وأصبحت الحرب الأهلية الطائفية قاب قوسين أو أدنى وأدرك الجميع عمق الخطر لو قدر لبحر الدماء أن يفتح أبوابه لما انتهى إلا بمأساة إنسانية يذهب ضحيتها النساء والأطفال والشيوخ والشباب من أبناء الشيعة والسنة على حد سواء، لم تكن اي قوة سياسية أو عسكرية أو اجتماعية قادرة على إيقاف فورة الشيعة الجامحة لولا تدخل المرجعية الدينية في النجف الاشرف التي دعت في بيانها إلى احترام الدماء والممتلكات والتعبير عن الاستنكار بالطرق السلمية حيث جاء فيه (...نعلن الحداد العام لذلك سبعة أيام وندعوا المؤمنين ليعبروا

خلالها بالأساليب السلمية عن احتجاجهم وادانتهم لانتهاك المحرمات واستباحة المقدسات مؤكدين على الجميع وهم يعيشون حال الصدمة والمأساة للجريمة المروعة أن لا يبلغ بهم ذلك مبلغا يجرهم إلى اتخاذ ما يؤدي إلى ما يريده الأعداء من فتنة طائفية طالما عملوا على إدخال العراق في اتونها)[1].

الفساد في العراق:

سقط الصنم في ٢٠٠٣/٤/٩ وناغمت قلوب المجتمع الشيعي أشعة الامل في بسط العدل والإنصاف والتطور والرقي خاصة وأن القادمين إلى العراق من أنتظرهم الشعب في أحلام اليقضة لتكون عزائه عن لوحة البؤس القاتمة التي رسمها ظلم البعث الصدامي الفاشي لتغيير الواقع المزري.

العراق من البلدان التي تتوفر فيها جميع مقومات التقدم والتطور:

* فالعراق بلد الطاقات الكبيرة والشاهد على ذلك الكفاءات العلمية التي احتلت مكانة مرموقة في المجتمعات المتطورة التي هاجرت إليها الكفاءات العراقية.
* العراق بلد الإمكانيات الاقتصادية الهائلة فسطح ارضه من اخصب بقاع المعمورة وفيه نهران عظيمان ومنخفضات طبيعية لخزن المياه وتوفير الثروة السمكية والطيور المختلفة والحيوانات، وصحراؤه صالحة للرعي وفيها مياه جوفية وفيرة.
* وفي باطن أرضه يختزن أحد أضخم مصادر الطاقة في العالم النفط والغاز والزئبق و....

انتظر الناس التغيير بصبر كبير. ولاحت ساعة الامل فجاءت أمريكا

(١) النصوص الصادرة عن المرجعية الدينية ص ١٤٧.

وحلفاؤهـا بأسـاطيلهم وقـدراتهم بـدعوى إسـقاط الدكتاتوريـة وبسـط الديموقراطية.

أمريكا في غضون أسابيع اعادت كل ما دمرته فاشية البعث الصدامي في الكويت فعادت الحياة فيها آمنة مستقرة.

كان أمل العراقيين أن تقوم هذه الدولة العظمى بمن اجتمعت بهم في نيويورك ورعت اجتماعهم في اربيل ببناء عراق جميل لما فيه من ارضية مهيئة، ولما تحظى به أمريكا وحلفاؤها من تطور تقني هائل.

لكن فوجئ الشعب المنكوب بان أمريكا في الكويت غيرأمريكا في العراق، وان من كان انتظارهم سلوتهم فيما يعانون سيكونون سبب مأساتهم في قادم الأيام.

مرت الايام تلو الأيام والشعب يبرر الأخطاء تارة بعد اخرى لأنه لا يريد العودة إلى حكم الحزب الواحد والقائد الضرورة وسيطرة الأقلية على مقدرات البلد.

عض الشعب على الألم وصبرعلى خيبة الأمل عسى أن يرتدع المحتل ويستفيق الحبيب .الذي عاد بعد غيبة .من سكرخمرالسلطة.

استشرى الفساد في جميع المرافق، إداريا أصبح الموظف الصغيريتنازل عن نسبة من راتبه للموظف الكبيرولا يحضر في الدائرة، أصبحت المناصب والوظائف العسكرية والأمنية والمدنية تباع بالمال.نهب المال العام وسيس القضاء وشاعت الرشاوى، ليشهد العراق منظومة فساد كبرى ابطالها أعزاءه الذين أنتظرهم لأمد طويل ترعاهم القوى الخارجية التي كانت تدعم هذا الفساد لتدميرالعراق ارضا وشعبا وهوية.

عطلت جميع المصانع الحكومية والأهلية وافشلت الزراعة وتم التلاعب

بجميع مقدرات العراق حتى لم يبق من العراق إلا اسمه ومن الشعب إلا رسمه.

شرع الفاسدون بنهب مقدرات العراق منذ اليوم الأول لسقوط الصنم، واستمر الفساد ينمو وينمو كما تنمو الغدة السرطانية في الجسم الحي وشمل الفساد كل شيء ليعيش العراق أسوء فترة من الفساد السياسي والاقتصادي والإداري، وحيثما ولى المواطن وجهه لا يرى إلا الفساد المتمتع بحماية الاقوياء .

أنَ المواطنون من نير الفساد ولم يبق بد من الوقوف في مواجه الفاسدين، ولكن الشعب الحائر لا يدري كيف يعمل والى اين يتجه. اصيب المجتمع بخيبة أمل ولم يعد قادرا على تحديد الوجهة الصحيحة ولم يبلغ النضج المجتمعي المستوى الذي يؤهله لاختيار الطريق المناسب لمكافحة الفساد ورد الأمور إلى نصابها الصحيح.

فانبرت المرجعية الدينية إلى الإعلان من منبر الجمعة إلى ضرورة مكافحة الفساد فتنبه الغافلون وتشجع الخائفون وأنجلت الغشاوة عن عيون المضللين وافتضح الفاسدون.

فاندلعت المظاهرات هنا وهناك للمطالبة بأبسط الحقوق التي توفرها أفقر الدول لأبنائها بينما تذهب ثروات العراق في جيوب الفاسدين الذين جثموا على صدر الوطن.

القوى المتصارعة في العراق والمنطقة بعد ٢٠٠٣ :

العراق داخليا موزع سياسيا بين الشيعة والسنة والأكراد. التوجهات السياسية الغالبة على هذه الفئات هي الحركات والأحزاب الإسلامية في الوسطين الشيعي والسني والحزبان العلمانيان الديمقراطي والوطني في كردستان.

منذ ٢٠٠٣/٤/٩ ولغاية هذا اليوم كان الصراع هو السمة الغالبة للعلاقة بين الكتل والأحزاب السياسية اللاعبة على الساحة العراقية.

وكل حزب أو كتلة يستعين بقدرته الداخلية في الصراع على الأرض في مناطق التزاحم وبحسب مقتضيات المرحلة من مناكفات سياسية وبذل المال لكسب الأنصار والحملات الإعلامية المسعورة ضد الآخر..... ويستعين بارتباطاته الخارجية فيما لو لم تكف قدراته الداخلية لحفظ التوازن أو الغلبة على الخصم.

والعراق خارجيا ساحة لصراع القوى الإقليمية والدولية.فمن جهة المحور الأمريكي الذي يضم أمريكا و إسرائيل ودول الخليج،والمحور الإيراني من جهة أخرى،وتركيا من جهة ثالثة.

فهذه القوى الدولية والإقليمية قد تلتقي مصالحها في أحيان نادرة ولكن في الغالب تكون مصالحها متضادة مما يؤدي إلى اندلاع الصراع بينها الأمر الذي ينعكس سلبا على الوضع العراقي المثقل بالصراع الداخلي.

فلأمريكا العديد من المصالح في العراق منها الانطلاق من العراق لمواجهة المحور الايراني في الشرق الاوسط، والانطلاق من العراق لتنفيذ خطة الشرق الأوسط الجديد فبالانطلاق من تغيير نظام الحكم في العراق، والحد من إعادة روسيا لنفوذها في المنطقة ولتحجيم تحرك المارد الاقتصادي الصيني.

واما إسرائيل ففي هذه المرحلة من صراعها الوجودي وما قطعته من خطوات في حفظ أمنها وتوسعها فهي تسعى لضرب المحور الإيراني الذي أصبح مصدر قلق مهم بالنسبة لها فايران هي الداعم الرئيسي لحركة حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان وأعداء إسرائيل في سوريا وهم جميعا على حدود التماس مع إسرائيل، كما أن اسرائيل استثمر حماقات النظام الصدامي الفاشي

وعمالة الحكام العرب لإضعاف الجبهة العربية المناوئة لها وأصبحت القضية الفلسطينية عند الشعوب العربية لا تحظى باي اهتمام بل انخفض العداء لإسرائيل إلى أدنى مستوياته وأصبحت الدعوة إلى السلام مع إسرائيل والقبول بالأمر الواقع تتداول بلا تحفظ في المجتمعات العربية بل أصبحت الزيارات العلنية لوفود إسرائيل إلى البلدان العربية لا تقابل سوى باعتراضات خجولة هنا وهناك كما تطمع إسرائيل بإعلان السلام مع الدول العربية وبدأ علاقات سياسية واقتصادية وأمنية علنية ورسمية وكذلك تهدف للتمهيد لتحقيق حلمها الأكبر في إسرائيل الكبرى على الأمد البعيد[1].

واما دول الخليج فهي تحلم بالسيطرة على العالم العربي فقطر من خلال دعمها الإخوان المسلمين في سوريا ومصر وليبيا حاولت ببذل المال وتجنيد المرتزقة إسقاط نظام الاسد في سوريا و إقامة حكم موال للمحور الأمريكي وكذلك فعلت في مصر عندما دعمت حكم محمد مرسي ولا تزال تدعم النظام القائم في طرابلس في ليبيا.

والسعودية تحاول أن تكون هي المسيطرة على العالم الإسلامي عموما ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، فهي في صراع نفوذ مستمر مع المحور الإيراني المعادي للمحور الأمريكي فبعد إزاحة قطر عن الملف السوري استمرت

(١) فيما يتعلق بمسالة التطبيع كان للسياسي الكويتي الدكتور عبد الله النفيسي لقاء بث عبر شاشات التلفاز تحدث فيه عن غايات اسرائيل من التطبيع مع بلدان الجزيرة العربية ذكر فيه ان لإسرائيل اربعة اهداف من التطبيع مع بلدان الخليج الاول ايجاد فرص عمل للمستوطنين الصهاينة في بلدان الخليج لان فرص العمل في اسرائيل لم تعد كافية لمن يهاجر اليها من يهود البلدان الاخرى، توطين فلسطيني ١٩٤٨ في الخليج وانهاء مسالة حق العودة الذي اقرته لهم الامم المتحدة، تحويل الخليج الى سوق مباشر للمنتجات الاسرائيلية بدلا من ارسال البضائع الاسرائيلية الى قبرص واعادة تغليفها فيها لرفع العلامة الاسرائيلية عنها وجذب السواح الخليجيين الى اسرائيل لتنشيط السياحة فيها، اتخاذ مواقع مواجهة امامية مع ايران في الاراضي الخليجية.

السعودية في دعم التمرد ضد نظام الأسد ودعمت القاعدة والحركات المنبثقة عنها في سبيل إسقاط نظامه، ودورها في لبنان غير خفي، وكذلك دورها في إسقاط نظام مرسي الموالي لقطر ودعمها لنظام السيسي، ودعمها لقوات حفتر المعادية لنظام طرابلس الموالي لقطر.

بالإضافة إلى حربها على اليمن وشنها الحرب على الشعب اليمني الرافض للتدخل السعودي في شؤون بلاده. ودورها السلبي في احداث العراق منذ ١٩٨٠ والى اليوم غير خفي على المتابع.

واما الإمارات فهي التي خرجت من العدم بعد أن أصبحت سوقا عالمية حرة بعد أن انتهى دور هونج كونج، فهي تريد الحفاظ على موقعها العالمي لذلك حاكت العديد من المؤامرات ضد كل تطور يهدد وضعها الاقتصادي فمثلا هي تعمل جاهدة لإفشال طريق الحرير، ومنع دخول العراق في هذا المشروع الجبار وتسعى لعدم إتمام العمل في ميناء الفاو الكبير[1] وربط العراق بالقناة الجافة التي تربط الصين بأوروبا، وكذلك تعمل على إفشال مشروع الميناء الباكستاني المطل على المحيط الهندي، وبرز لها دور مخابراتي سلبي في مظاهرات العراق التي انطلقت في تشرين ٢٠١٩ مطالبة بالتغيير ضمن ما يعرف محليا بالجوكر الأمريكي، ودورها في اليمن غير خفي خاصة في محاولتها للسيطرة على الموانئ اليمنية، كما ان دورها في احداث ليبيا الاخيرة في الوقوف في وجه الدعم التركي لحكومة السراج في طرابلس والتقدم الذي حققته الاخيرة ضد قوات حفتر التي اضطرت للتراجع الى حدود مدينة سرت حيث عملت بقوة لزج الجانب المصري وهدد السيسي بان دخول سرت يهدد الامن القومي المصري وحرك قواته العسكرية الى الحدود الليبية والتقى مرات متعددة

(١) تشاركها في قضية الفاو الكويت ومصر.

بأشخاص ليبيين ادعي انهم زعامات القبائل الليبية، كما حرك قواته البحرية للوقوف في وجه القوات البحرية التركية التي كانت تفرض حمايتها على الشركات التركية التي تنقب عن النفط والغاز في المياه الليبية في البحر المتوسط.

هذا فيما يتعلق بالمحور الأمريكي.

واما المحور الإيراني فهو يستمد دعما سياسيا من الصين وروسيا في المسائل المشتركة أمنيا واقتصاديا في قبال المحور الأمريكي وفي بعض الأحيان تقدم روسيا دعما عسكريا كما حصل في سوريا وبطبيعي الحال أن الأمر يتعلق مباشرة بالأمن والنفوذ الروسي لان القاعدة العسكرية الروسية الوحيدة في البحر المتوسط مقرها مدينة طرطوس السورية.

في الجوانب الاقتصادية والعسكرية والخبرات الأمنية فان إيران هي المحور في دعم الحركات المعادية للمحور الأمريكي في المنطقة، والمسألة تتعلق بالنفوذ الإيراني في المنطقة وعمق إيران الأمني والسياسي فايران منذ مئات السنين كانت دولة محورية [1] سواء قبل الإسلام اذ كانت امبراطورية امتد نفوذها إلى حدود بلاد الشام وشمل الجزيرة العربية واليمن فضلا عن بلاد إيران وامتداداتها الأخرى، وكان الفرس هم أصحاب النفوذ الأول في الدولة العباسية حتى استبدلهم العباسيون بالأتراك في عهد المعتصم ثم عادوا إلى الدور المحوري منذ قيام الإمبراطورية الصفوية وكانوا إلى عهد محمد رضا شاه البهلوي القوة الأعظم نفوذا في المنطقة بدعم بريطاني تارة وأمريكي أخرى، وبعد تأسيس

(١) انظر اروندابراهيميان: تاريخ ايران الحديثة، محمد سهيل طقوش: تاريخ الدولة الصفوية في ايران، لونكرك: اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، عباس اقبال: تاريخ ايران بعد الاسلام من بداية الدولة الطاهرية الى نهاية الدولة القاجارية، امال السبكي: تاريخ ايران السياسي بين ثورتين، محمد حسنين هيكل: مدافع آيات الله، ول ديورانت: قصة الحضارة الشرق الادنى الفصل الثالث عشر

الجمهورية الإسلامية واتخاذها حالة عدم الانتماء للمعسكرين الشرقي والغربي شن المحور الأمريكي ضدها حربا على مختلف المستويات الفكرية والاقتصادية والأمنية.

* فكريا أخذت السعودية تنشر الفكر الوهابي السلفي بقوة في قبال الفكر السني المعتدل والفكر الشيعي الذي يمثل المنهج الذي تتبعه إيران فكريا وعقائديا.
* واقتصاديا فرضت أمريكا ومنذ عهد الرئيس كارتر عقوبات اقتصادية ضد إيران وبلغت أوجها في عهد الرئيس ترامب.
* وامنيا أغرى المحور الأمريكي صدام حسين لخوض حرب ضد إيران لمدة ثمان سنوات أهلكت الحرث والنسل واستمر الامريكان في اغراء حلفائهم بشن الحرب على الأجنحة الموالية لإيران في المنطقة، الحوثيون في اليمن وحزب الله في لبنان والنظام السوري فضلا عن التلاعب بالورقة الأمنية في العراق والتي كان أضخمها احتلال تنظيم داعش الأراضي العراقية.

والمحور التركي تربطه بالمنطقة عموما والعراق بوجه خاص جوانب أمنية واقتصادية فتركيا تسعى جاهدة لمنع قيام دولة كردية في شمال العراق وشمال سوريا كما أن لها منافع اقتصادية كبرى في العراق حيث بلغ حجم التبادل التجاري مليارات الدولارات والعراق فيها الطرف الأضعف لأنه أكبر المستوردين للبضاعة التركية، ولتركيا دور مهم في احداث سوريا حيث احتلت الشمال الشرقي من سوريا للسيطرة على حركة الاكراد في تلك المنطقة ومنع قيام منطقة حكم ذاتي كما حصل الحال في شمال العراق، مضافا الى دعمها لحركات سورية مناوئة لحكومة الرئيس الاسد، وفي تطور على الارض

العراقية ارسلت تركيا قوات عسكرية وصلت الى مدينة سنجار في الموصل عام ٢٠٢٠ لمحاصرة الدولة الكردية في شمال العراق في حال قيامها خاصة بعد دعوة اسرائيل وبعض السياسيين الامريكان في نهاية عهد الرئيس دونالد ترامب الى دعم الاكراد في اقامة دولة كردية في شمال العراق اذ ان احتلال الاتراك لهذه المنطقة سيقطع خطوط النقل البري بين اكراد شمال العراق واكراد سوريا، وبالتالي فلن يكون للدولة الكردية في شمال العراق أي منفذ يرتبط بالعالم الخارجي لأنها ستكون محاصرة من قبل الاتراك من الشمال والغرب وشرقا ستحاصرها ايران لمنع وصول العدوى الى غرب ايران الذي يسكنه الاكراد ايضا وجنوبا ستتعرض الى حصار من قبل الدولة العراقية التي تحاول كردستان الانسلاخ عنها، كما كان لتركيا دور كبير في احداث ليبيا مدعوة بالمال القطري في ظل اعادة التوازن بين القوى المتصارعة على الارض الليبية والتي تتوزع بين المحور القطري التركي من جهة والمحور السعودي الاماراتي من جهة ثانية والمصالح الفرنسية الروسية في غرب ليبيا والتي انتهت بإيقاف تقدم الجناح القطري التركي عند مدينة سرت بعد ان كانت قوات حفتر.الجناح السعودي الاماراتي .تحاصر طرابلس وربما كان ثمن اعادة التوازن السماح لتركيا بالتنقيب عن النفط والغاز في المياه الاقليمية الليبية في حوض البحر المتوسط الذي اثار حفيظة اليونان مما دفع الامور نحو التأزم في حوض البحر المتوسط وفيه وقفت الصليبية العالمية الاوربية الامريكية ضد تركيا حيث رفعت امريكا حظر السلاح المفروض على اليونان وارسلت فرنسا قطعات بحرية الى منطقة النزاع، وفي الوقت نفسه اشعلت ارمينيا فتيل الحرب في اذربيجان من خلال اثارة مسالة اقليم كاراباخ واندلعت الحرب الداخلية في اذربيجان بين القوات الحكومية الآذرية والارمن في الاقليم المدعومين من القوات الحكومية الارمنية، ليتحول الصراع الى صراع دولي حيث كانت روسيا تدعم ارمينيا، بينما

دعمت تركيا اذربيجان، ودخلت على الخط اسرائيل وامريكا, في الوقت الذي دعمت ايران سياسيا حق الآذريين في استرجاع ارضهم من سيطرة الارمن، دون الدخول مع أي من الجانبيين فالحرب كانت تقع على حدودها مع اذربيجان وكانت بعض القذائف تسقط على اراضيها[1].

صراع المحاور وآثاره السلبية على العراق- احتلال داعش للعراق:

منذ ٢٠٠٣ دخل تنظيم القاعدة إلى العراق بغطاء المحور الأمريكي ومرحليا نفذت أمريكا برنامجها في العراق كما نفذته من قبل في أفغانستان عندما جاءت بطالبان عبر الحدود الباكستانية لتقوم بإسقاط نظام الحكم في كابل ثم بعد ذلك إزاحتها عن سدة الحكم بعد أن أعادت ترتيب الأوراق.

قام تنظيم القاعدة الإرهابي بالإتصال بالقواعد الوهابية التي أنشأتها السعودية في العراق منذ ١٩٨٥ بالتنسيق بين الملك فهد وصدام حسين، كما اتصلت تنظيمات القاعدة بتنظيمات حزب البعث وضباط الجيش والأجهزة القمعية المنحلة .الأمن والاستخبارات والمخابرات وفدائيي صدام ..

انتشرت تنظيمات القاعدة واتخذت من المناطق السنية حواضن لها مستغلين إثارة النعرة الطائفية كما كانت لها حواضن في الأوساط البعثية واجهزة صدام القمعية المنحلة في مختلف مناطق العراق.

واستطاعت القاعدة كسب بعض الشخصيات السياسية السنية الإسلامية منها والعلمانية ممن كانت تدين بالعداء للواقع السياسي الجديد في العراق بغض النظر عن الدوافع والخلفيات فالجامع المشترك بينهم السعي لإسقاط العملية السياسية و إعادة عقارب التاريخ فان ذهنية هؤلاء لا تتناغم مع حكم

(١) جرت احداث الصراع في صفر١٤٤٢ .تشرين اول (اكتوبر) ٢٠٢٠.

يشترك فيه أبناء البلد بل يريدون أن يبقى الحكم بيد الأقلية التي ينتمون إليها.

تم اعتقال بعض المنتمين إلى عصابات القاعدة من قبل الأمريكان وأرسلوا إلى معتقل بوكا ثم اطلق سراحهم ليكونوا قادة في تنظيم القاعدة وداعش الإرهابيين.

استغل تنظيم القاعدة العديد من الأمور لتوسيع تنظيمه الإرهابي منها استغلال العاطفة الدينية بدعوى الجهاد ضد الأمريكان واستغلال النزعة الطائفية بدعوى الحرب ضد الروافض المشركين وشراء ضعاف النفوس بالمال.وهكذا بدأ مشروع نزيف الدم في العراق.

كانت المرحلة الأولى منه شن الحرب ضد الأمريكان ثم وجه السلاح ضد القوات الأمنية من أبناء الشيعة ثم أضيف لهم الشيعة رجالا ونساء كبارا وصغارا وشنت حربا ضروسا مدعومة بالإعلام الخليجي بالدرجة الاساس والعربي بشكل عام.

في ذروة التصعيد تحولت الحرب إلى حرب طائفية استهدف فيها الشيعة على مختلف الأصعدة حيث استهدفت أرواحهم وأموالهم وأفكارهم ومساجدهم ورموزهم.

كانت حربا طائفية محضة شارك فيها السياسيون الاسلاميون والعلمانيون السنة بمختلف طبقاتهم والطائفيون من رجال الدين وتم تجنيد العديد من طبقات الجمهور السني بالمال تارة وبالتهديد أخرى والوعود ثالثة وبإثارة النعرة الطائفية رابعة.

من الضروري أن نشيرإلى أن ليس كل أبناء السنة طائفيين كما أن ليس كلهم شارك في العمليات الإرهابية بل أن البعض استهدف من قبل الإرهاب - داعش والقاعدة -سواءً في الأوساط السياسية أو الدينية أو الشعبية.

لم يقف الإرهاب الداعشي عند استهداف الشيعة بل تعداه في المرحلة اللاحقة إلى استهداف الدولة فشملوا بأحكام القتل كل من انضم إلى الأجهزة الأمنية للدولة بعد ٢٠٠٣ اذا لم يكن عميلا للتنظيم.

بل طورت داعش أساليبها في المناطق السنية خاصة في الموصل إلى إقامة الدولة داخل الدولة فأصبح لتنظيم القاعدة أجهزة تشكل دولة داخل الدولة العراقية في مجالات الإعلام وجباية الأموال وتنظيم الخلايا لتقوم بإدارة المنطقة التي يتم السيطرة عليها في المرحلة القادمة.

استهداف الشيعة لم يقف عند استهداف الأشخاص بل تعدى إلى تهجير الشيعة أو ابادتهم فهاجر الشيعة من المناطق المشتركة في بغداد والمحافظات وقام الإرهابيون باستغلال مناطق توزع حواضنهم للانطلاق للقضاء على الشيعة وأصبحت تلك المناطق محالا آمنة لتفخيخ السيارات لتفجيرها في المقرات الأمنية والأسواق والمستشفيات المدارس والجامعات والمساجد والحسينيات.

وبدعم خليجي على مختلف الاصعدة المالية والإعلامية والبشرية والمخابراتية على الصعيدين الرسمي والشعبي وبتسهيلات من المخابرات السورية والأردنية والتركية والامريكية كان الإرهابيون يتقاطرون على العراق من البلدان العربية والأوربية والشيشان وأفغانستان وباكستان والصين.

وظهر الزرقاوي كقائد لتنظيم القاعدة في العراق حتى تم استهدافه بعد سنوات من الدماء والدمار من قبل الأمريكان بعد أن انتهى الدور الذي رسمته المخابرات الأمريكية ليترشح ابو بكر البغدادي لزعامة القاعدة في العراق ليلقى نفس مصير الزرقاوي بعد انتهاء مهمته.

في خضم هذه الفترة من المشهد الدموي الشامل في العراق باشرت قطر بواسطة عملاءها في سوريا سواءً من خلال التنظيمات الإرهابية المرتبطة

بالقاعدة أو الحركات المترشحة عن الإخوان المسلمين بإعلان التظاهرات ضد نظام الأسد في سوريا لتنتهي بإعلان الحرب على النظام السوري واحتلال سوريا من قبل التنظيمات الإرهابية التي تحركها أمريكا والنظام القطري.

أسهم ضعف الدولة المركزية في سوريا واحتلال الأرض السورية من قبل التنظيمات الإرهابية إلى إعادة تطبيق الخطة الأمريكية في أفغانستان لإعادة ترتيب الأوراق في العراق.

اقتضت خطة المحور الأمريكي تجميع القوى الإرهابية في المنطقة الحدودية بين العراق وسوريا ثم التوجه لاحتلال الموصل بعد أن مهدت لذلك بالمظاهرات الجماهيرية التي طالبت بالخدمات والتعيين والمناصب وقد جندوا لذلك شخصيات سياسية ورسمية ودينية[1] ودعمت بالمال والإعلام وشيئا فشيئا أصبحت أماكن تجمع المتظاهرين منصات للخطاب الطائفي التحريضي الذي ترعاه القاعدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في محافظات الانبار وديالى والموصل وصلاح الدين.

استمرت منصات التحريض لما يقارب السنتين ثم كللت عملها بالاحتلال المسلح للموصل في حزيران ٢٠١٤ وفي غضون فترة قصيرة أصبح تنظيم القاعدة على أطراف بغداد.

من خلال ما تقدم يتضح أن احتلال داعش الأراضي العراقية كان برنامجا أمريكيا الغاية منه إعادة ترتيب الأوراق على الساحة العراقية بما ينسجم مع المخطط الأمريكي للعراق والمنطقة،اذ من الواضح أن نفوذ المحور الإيراني أصبح أعظم في العراق بعد ٢٠٠٣ .

(١) كان عبد الملك السعدي ابرز الشخصيات الدينية التي دعمت الفتنة في الانبار، وهو يتخذ الاردن مستقرا له.

في هذه الفترة تحرك المحور الامريكي لإسقاط نظام الاسد في سوريا وأصبحت حرب الشوارع هي الحرب الحاكمة في الوضع السوري. تطوع العديد من العراقيين للمشاركة في التصدي للمحور الأمريكي في سوريا وتمكنت القوات السورية الموالية لنظام الرئيس الأسد والقوى المتحالفة معها من إفشال مخطط المحور الأمريكي المسند مباشرة إلى المخابرات القطرية الأمر الذي دعى الإدارة الأمريكية إلى تحويل ملف سورية من إشراف المخابرات القطرية إلى المخابرات السعودية[1] ولكن الأخرى أفشلها ايضا صمود السوريين والى جانبهم متطوعي العراق وحزب الله اللبناني وتغيرت على أثر ذلك الخطابات الصادرة من المحور الأمريكي من سقفها العالي في رفض مشاركة الأسد في سوريا الجديدة إلى القبول بالأمر الواقع والانسحاب شيئا فشيئا من الوضع السوري.

رافق احتلال سوريا واحتلال ثلث الاراضي العراقية من قبل التنظيمات الارهابية والاعلان عن قيام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام ورافق ذلك قدرة كبيرة في المناورة والتحرك بحرية في البلدين.

حظى تنظيم داعش ـ العبارة المختصرة للدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام ـ في البداية بدعم إعلامي من المحور الأمريكي فضلا عن الدعم العسكري واللوجستي.

وكما أسلفنا منذ البداية أن فسح المجال واسعا أمام تنظيم داعش كانت الغاية منه في العراق إعادة ترتيب الأوراق لضرب المحور الإيراني في داخل العراق و إسقاط نظام الحكم في سوريا والمجيء بنظام موال للمحور الأمريكي لمحاصرة حزب الله في لبنان والقضاء على نفوذ المحور الإيراني في المنطقة،

(١) كان من ضمن البرنامج السعودي الاعلامي الدعاء بعد الاذان وقت كل صلاة بالنصر لمن اسمتهم المجاهدين في سوريا ضد النظام السوري، وكان يبث ذلك من خلال قناة القران الكريم التي تبث نشاطاتها مباشرة من المسجد الحرام في مكة المكرمة.

والمحصلة النهائية لمجمل هذا التغيير هو اعادة ترتيب منطقة الشرق الاوسط وصولا الى الشرق الاوسط الكبير الممتد من المحيط الاطلسي الى باكستان مع ضم تركيا اليه على ان تكون اسرائيل هي المحور في الوضع الاقليمي الجديد في الشرق الاوسط.

ارتكب تنظيم القاعدة ابشع الجرائم بحق الشعب العراقي على أسس طائفية فقتلوا أكثر من ١٧٠٠ متطوع شيعي اعزل من منتسبي معسكر سبايكر في محافظة صلاح الدين وجرى تنفيذ الإعدام بالجنود الشيعة العزل على يد أبناء العشائر العراقية السنية لأسباب طائفية بحتة.

التحق الطائفيون الإرهابيون التكفيريون من مختلف مناطق العراق والعالم بتنظيم القاعدة الإرهابي بتسهيلات كبيرة من المخابرات الدولية والإقليمية وتوزعوا في العراق وسوريا وبعض المناطق اللبنانية.

إعلاميا سلطت الاضواء على الطبيعة الإرهابية للتنظيم ونشرت مقاطع الفيديو التي صورت ابشع صور القتل والذبح والتفجيرات وزادوها بنشر افلام عن بيع المواطنات العراقيات الايزديات في سوق النخاسة لكونهن من غير المسلمين.

بذلت أموال طائلة من الخليجيين على الصعيدين الحكومي والشعبي لتحقيق الحلم الطائفي بإزالة الشيعة من قاموس السياسة في المنطقة بغطاء عسكري أمريكي ولكن باءت جهودهم بالفشل بفضل صمود الشعبين العراقي والسوري فانهارت داعش واضطر المحور الأمريكي لاعتماد خطة بديلة لفشل النسخة الأفغانية في العراق وسوريا.

الوضع الداخلي للعراق عند غزو داعش لأراضيه:

تحدثنا عن العوامل الدولية والإقليمية التي تسببت في احتلال داعش لثلث الأراضي العراقية ومن الضروري لتشكيل صور متكاملة حول أسباب سقوط

الموصل وبقية مدن المنطقة الغربية بيد داعش أن نقرأ الوضع الداخلي سياسيا وامنيا و إداريا.

مما لاشك فيه كشف احتلال عصابات داعش لأراضي العراق عن هشاشة الوضع الأمني والسياسي والفشل الإداري في البلاد.

ولابد أن ننطلق من الجانب الإداري لكونه السبب المركزي في المأساة التي تعرض لها أبناء الشعب العراقي قبل وبعد ٢٠١٤.

إداريا كان الفساد هو المرض العضال المستشري في بدن الدولة العراقية وعلى أعلى المستويات حيث بلغ الفساد جميع مفاصل العمل الإداري في الدولة العراقية وأصبحت الوظائف الدنيا في الدولة العراقية تباع بالمال أو تمنح لذوي المسؤولين فضلا عن المناصب والمواقع العليا والحساسة.

واصبح لكل شيئ ثمن يبتدأ من ألف دولار لمن يريد التطوع كجندي أو شرطي وهي أدنى مرتبة في السلم الوظيفي في الأجهزة الأمنية حتى يصل إلى عشرات آلاف الدولارات للمناصب العليا.

نشأ عن الفساد الإداري حالة من عدم الإيمان بالدولة والارتباط بالوطن وادى ذلك إلى ضعف الروح الوطنية والتوجه نحو استحصال ما يمكن استحصاله من أموال السحت بالعبث بالمال العام وأخذ الإتاوات من ذوي المهن بل والمواطنين العاديين فنتج عن ذلك هشاشة كبيرة في الوضع الأمني.

يضاف إلى ذلك التصعيد الطائفي إعلاميا من الداخل والخارج فضعفت رابطة الوطن لتستبدل بالولاء للطائفة على حساب الوطن.

واكمل ذلك بالصراع بين السياسيين الذي اجج ساحة الصراع بشكل أكبر.ومما زاد الطين بلة اعتماد القيادة العسكرية على شخصيات غير كفؤة في إدارة الملف الأمني في المناطق الساخنة والتي اختارت الهروب على مواجهة

العصابات التي تقدمت لاحتلال الموصل.[1]

فرالفاشلون الانهزاميون من القادة الامنيين الذين اوكلت اليهم المهام العسكرية والامنية في المنطقة الغربية من العراق من مواقعهم مع أنهم كانت تحت امرتهم إعداد كبيرة من المقاتلين ومخازن ضخمة من الأسلحة، في الوقت الذي صمدت مدينة آمرلي الشيعية البطلة أمام حصار داعش ثلاثة أشهرولم تقدم سوى ١٩ شهيدا وصمدت مدينة حديثة السنية في وجه داعش فلم يدنس ارضها على الرغم من احتلاله لكل المناطق المحيطة بها، كما انتفضت عشائر الجبور السنية في الضلوعية في مدينة بلد ضد عصابات داعش وطردتهم خارج مناطقهم، ووقفت مدينة بلد الشيعية صامدة في وجه تقدم عصابات داعش ولم تسمح لهم بتدنيس أراضي المدينة، وقاوم الشيعة في مدينة الدجيل تقدم عصابات داعش ولم يسمحوا لهم بتدنيس أرضهم، وكل من أشرنا إليهم كانوا من الأهالي واعتمدوا على أسلحتهم الخفيفة في صد عصابات داعش.كما قاوم العسكريون في قاعدة سبايكرالعسكرية في محافظة صلاح الدين تقدم مسلحي داعش ولم يسمحوا لهم باحتلال معسكرهم .

ومن محصل ما تقدم نستدل بما لا يقبل الشك على عدم اهلية القيادة العسكرية والسياسية، التي كانت على راس هرم السلطة والقرار العسكري.

(١) يذكر من كتب عن البارجة الألمانية(بسمارك) أن الادميرال قائد البارجة لما خاض المعركة الاخيرة ضد الأسطول البريطاني وتمكن الأسطول من إلحاق أضرار كبيرة بالبارجة وقف الادميرال على أعلى مقصورة فيها وادى تحية الفوهرر الالمانى ونزل تدريجيا مع بارجته مختارا الموت بشرف على الاستسلام، ومن ارخوا لأخلاقيات الساموراي اليابانى ذكروا أن القائد الذي يخسر المعركة ينتحر فى ساحة الحرب، وان الطيارين اليابانيين فى الحرب العالمية الثانية كانوا يفجرون طائراتهم فى البوارج الأمريكية التى كانت تقصف المدن اليابانية مما أجبر الأمريكان على الانسحاب وقصف هيروشيما وناكازاكى بالقنابل النووية. ومن ارخ للحرب الفيتنامية ذكر أن المقاومين الفيتناميين قاتلوا القوات الأمريكية فى الادغال والأحراش حتى هزموا الأمريكان وحققوا الاستقلال.

ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل لم يحاسب أي من القادة المنهزمين وبدلا عن محاسبتهم أسندت إليهم قيادة عمليات سامراء والأنبار.

أن احتلال داعش للأرض العراقية كاشف عن عدم اهلية القيادة العليا والقيادة الميدانية في آن واحد، وان عدم اهليتهم تسبب في إزهاق أرواح الآلاف من ابطال الجهاد الذين استشهدوا في سوح الحرب لتحرير الأرض العراقية من دنس داعش الإرهابي و خلف عشرات الآلاف من الجرحى كما تسبب في تهجير آلاف العوائل وخسارة ترسانة عسكرية ضخمة تقدر بالمليارات من الدولارات كما كلف خزينة العراق المليارات.

الفصل الثاني:

دور المرجعيَّة الدينيَّة في قضايا الأمّة المصيريّة

على مدى التاريخ الطويل للمرجعية الدينية للشيعة ولأسباب موضوعية وفقهية لم تتصد المرجعية الدينية للعمل السياسي والإداري الا بقدر الضرورة واكتفى علماء الشيعة على مر العصور بالاهتمام بالجانب العلمي والفكري في مجالات اختصاصهم.

ولكن في بعض القضايا المفصلية من تاريخ الأمة الإسلامية كانوا ينهضون بما يمليه التكليف الشرعي من بذل النصح والإرشاد للزعامات السياسية تارة كما كان من الشيخ المفيد ﷺ مع سلاطين الدولة البويهية.

وحفظ دماء المسلمين تارة أخرى كدور علماء الحلة في حفظ دماء المسلمين وتراثهم الفكري عند غزو المغول لبغداد وسقوط الدولة العباسية.

وتارة اخرى توجيه السلطة الحاكمة الاتجاه الفكري الصحيح لبناء قواعد علمية صحيحة للدولة بعيدا عن الانحراف الفكري كما قام المحقق الكركي وفقهاء حوزة النجف في تقويم الدولة الصفوية واخراجها من دائرة التصوف الى بناء الدولة على أسس إقامة الشريعة وأحكامها.

أو بالدعوة إلى تقنين الدساتير المنظمة لحياة المجتمع وتحديد سلطة الحاكم كما في الحركة الدستورية في إيران.

أو الدعوة لحماية اقتصاد المسلمين من عبث شركات الدول الاستعمارية كما حصل في إيران أيام ما عرف بتحريم التدخين (تحريم تنباكو)

او بالدعوة للتصدي للاحتلال الأجنبي لبلاد المسلمين كما في حركة السيد محمد المجاهد للتصدي للاحتلال الروسي للأراضي الإيرانية، أو فتوى

الجهاد للميرزا محمد تقي الشيرازي ضد الاحتلال الانجليزي للعراق ودعم ثورة العشرين فيه وآخرها فتوى الجهاد التي اطلقها المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني ضد العصابات الارهابية المنفذة لمخططات المحور الأمريكي في المنطقة المعروفة بعصابات داعش التي تعتبر النسخة المحدثة لعصابات القاعدة الإرهابية.

ويندر أن تصدت المرجعية الدينية في عصر الغيبة الكبرى لإدارة شؤون البلاد السياسية ويمكن أن تعد الجمهورية الإسلامية في إيران التي أسست على يد المرجع الديني العظيم السيد روح الله الموسوي الخميني النموذج الوحيد في تاريخ الشيعة لتصدي المرجعية الدينية لإدارة شؤون البلاد استنادا إلى نظرية ولاية الفقيه.

وتارة يكون نشاط المرجعية الدينية في التصدي لبيان مواطن الخلل في إدارة البلاد وتوجه أبناء الوطن حكومة وشعبا نحو تلك الموارد فتوجه بما فيه ضمان الأمن والاستقرار وحفظ حقوق المواطنة والابتعاد عما يعرض المصلحة العامة للمخاطر التي تؤدي الى هلاك الحرث والنسل واستشراء الظلم والفساد وهو المنهج الذي تبنته المرجعية الدينية العليا في العراق منذ سقوط الصنم في ٢٠٠٣ ولغاية يومنا هذا.

دور المرجعية في المجتمع الشيعي العراقي بين ١٩٩١-٢٠٠٣:

على مر تاريخ الشيعة في العراق وجهت للمجتمع الشيعي العديد من الضربات من السلطات الحاكمة ابتدأت منذ انتقال القبائل الشيعية من اليمن إلى الكوفة عام ١٧ هجرية و استمرت على مدى تاريخ الصراع الطويل بين الشيعة والسلطة الحاكمة على مدى القرون المتمادية.

وفي كل هذه الفترات كانت المرجعية الدينية تمثل الملاذ المهم للشيعة

لتحصينهم عقائديا وفقهيا واجتماعيا وسياسيا.

في عصر الحضور الشريف للائمة المعصومين عليهم السلام كان الشيعة يرجعون للائمة عليهم السلام ولوكلائهم لتشخيص الموقف الشرعي تجاه الحدث الذي تمر به الأمة أو يمر به الشيعة اذا كان الاستهداف لهم مباشرة.

وفي عصر الغيبة كانت الأمة ترجع للفقهاء العدول الذين يحددون للشيعة مالذي يتعين عليهم فعله تجاه الأحداث التي يواجهونها لذا يمكن القول أن المرجعية الدينية الشيعية هي اعرق مؤسسة غير حكومية لها أثر مهم في توجيه المجتمع المرتبط بها روحيا في المجالات الشخصية والعامة بل والمحورية في حياة الأمة.

في ١٥ شعبان ١٤١١ -١١ آذار ١٩٩١ في أيام المرجعية العامة لآية الله العظمى السيد ابو القاسم الخوئي قدس سره الشريف ثار الشعب العراقي ضد سلطة البعث فيما عرف في الاوساط الشيعية بالانتفاضة الشعبانية.

كانت الانتفاضة الشعبانية انعكاسا طبيعيا للنقمة الجماهيرية ضد الحكم البعثي الجائر لذا لم ينتظر الشعب الفتوى ورأي المرجعية في النجف الاشرف بل كانت الأحداث متسارعة جدا.

كانت الحوزة في النجف الاشرف تعيش اقسى الظروف التي مرت بها الحوزة العلمية على امتداد تاريخها الطويل حيث أعدم المئات من اساتذة وطلبة العلوم الدينية منذ تولي صدام حسين للسلطة واعتقل الآلاف منهم وهجر الآخرون فلم يبق في النجف إلا بقايا الحوزة العلمية.

بعد قمع الانتفاضة نقل السيد الخوئي قدس سره والذي تجاوز التسعين من العمر بطائرة مروحية رغما عنه إلى بغداد ليبث لقاء تلفزيوني يظهر فيه الطاغية صدام مع السيد الخوئي قدس سره في محاولة لإيهام الشيعة أن المرجعية لا تقف بالضد منه

لكن هذه الأساليب لا تمر على المجتمع الشيعي الذي خبر طبيعة النظام الدموية ونفاقه السياسي.

منذ تصدي البعث للسلطة سلك طريق بناء الضد النوعي داخل الحوزة العلمية فادخل بعض المعممين المرتبطين بنظامه داخل الوسط الحوزوي لكن هؤلاء سرعان ما يكشفون ويفضحون في الوسط الشيعي ويخسرون سمعتهم وقيمتهم الاجتماعية.

وبسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضته الامم المتحدة على العراق بعد غزو الكويت، وزيادة معدلات الفقر بشكل رهيب ازدادت معه معدلات الجريمة بشكل كبير،كان ارتفاع معدلات الفقر وشيوع الجريمة مؤشراً على فشل السلطة في السيطرة على الأوضاع الامنية والاقتصادية في البلاد، لذلك عمد النظام الصدامي إلى تشديد الإجراءات القمعية من جهة وتنشيط القطاع الخاص بالاعتماد على الإمكانيات الداخلية في البلاد مع السيطرة التامة على الناتج المحلي ومنع الاستيراد[1] ,هذا في الجانبين الأمني والاقتصادي، اما على الصعيد الاجتماعي فسعت السلطة إلى الاستفادة من القيم الأخلاقية المجتمعية الدينية في خفض مستوى الجريمة و إشاعة روح التكافل فدعى صدام حسين إلى ما أطلق عليه بالحملة الإيمانية ولقب نفسه بعبد الله المؤمن صدام حسين.

دعى صدام حسين الحوزة العلمية للمشاركة في ترسيخ القيم الدينية في المجتمع وأرسل موفديه إلى النجف للطلب من العلماء بالمشاركة في هذه الحملة مع حفظ استقلاليتهم في العمل.

كان صدام وأجهزته الأمنية يعرفون أن النجف لن تتقبل هذا الطرح

(١) ((حتى كان الوزراء يشترون الفواكه سرا بتوسيط سواق الشاحنات الذين ينقلون البضائع بين العراق والأردن وأصبحت من الهدايا المناسبة التي يرسلها الأبناء العاملين في الاردن لأهلهم في العراق النعل البلاستك (نعال نايلون باللغة الدارجة)).

بسهولة ولكنهم سعوا إليه بقوة مع تقديم الضمانات بعدم التدخل في الشأن الحوزوي وكانوا يهدفون إلى تحقيق عدة أمور:

الأول: خفض مستوى الجريمة الناتجة عن الفقر.

الثاني: الظهور بلباس من يحترم الدين واحترام حق المواطن بانتمائه المذهبي.

الثالث: تلميع الصورة لنظامه السياسي والإداري الطائفي.

الرابع: الهاء المجتمع عن الممارسات القمعية بحق المعارضة الشيعية.

الخامس: السيطرة على المرجعية الشيعية في المستقبل.

السادس: اشعال صراع شيعي شيعي في أوساط الحوزة العلمية والمجتمع الشيعي.

في نهاية المطاف وافق السيد الشهيد محمد الصدر﵀ على التصدي لإعادة ترسيخ القيم الدينية في المجتمع بشرط عدم تدخل السلطة في الشأن الحوزوي وان تتحرك الحوزة بحرية تامة وعلى ضوء منهج الحوزة في الدعوة إلى الله والاستقلال الكامل عن السلطة.

وكان هدف مرجعية السيد الشهيد محمد الصدر﵀ واضحا في إعادة توثيق الصلة بين المجتمع الشيعي والمرجعية الدينية فأرسل وكلاءه إلى مختلف مناطق العراق، وبعد فترة أقيمت صلاة الجمعة في جميع اقضية ونواحي البلاد، وكان الشيعة يحضرون الصلاة ويستمعون خطبتها سواء منهم من كان مقلدا للسيد الشهيد أو لغيره من مراجع الدين العظام.

أعيدت الحياة للحوزة العلمية في النجف الاشرف بعد سنوات من الصعوبات الكبيرة التي واجهتها أيام القهر البعثي الطائفي، واصبح أبناء المحافظات العراقية يتوجهون إلى النجف لتلقي العلوم الدينية.

هذه الخطوة التي اضطر إليها النظام البعثي في إعادة الروح الدينية إلى المجتمع كانت في مخطط السلطة البعثية الصدامية خطوة مرحلية لابد من الاستفادة منها ثم القضاء عليها بالصورة التي تخدم مصالح النظام البعثي الجائر ومنهجيته القائمة على الأساس الطائفي.

لم يمض الوقت طويلا حتى شعر صدام حسين بالخطأ الفادح الذي ارتكبه، حيث عادت الجماهير للارتباط بالحوزة العلمية والمرجعية الدينية، كما ان إعادة بث الروح الدينية أنشأ حاجزا اشد واكبر بين المجتمع والسلطة وعاد الولاء للمرجعية أعظم واشد ودق الاسفين في مسألة الولاء للسلطة بدلا من الولاء للمرجعية, خاصة وأن مرجعية السيد الشهيد الصدر لم تتبن اي خطاب يمجد السلطة أو يدافع عنها، وأئمة الجمعة الشيعة يستلمون التوجيهات من المرجع الديني ولا يعبئون بالسلطة ولا يقيموا لها وزنا، الأمر الذي اقتضى بداية صراع جديد بين السلطة الطائفية والمرجعية الدينية في النجف الاشرف، ابتدأت باغتيال العديد من الشخصيات الدينية المهمة في النجف الاشرف مثل السيد محمد تقي الخوئي واية الله الشيخ الغروي واية الله الشيخ البروجردي قدست أسرارهم، في محاولة لزرع فتنة شيعية .شيعية ولكن خطة السلطة باءت بالفشل، لان المرجعية الدينية والمجتمع الشيعي ملتفتان إلى غايات النظام البعثي الطائفي ولم ينسوا الدماء البريئة التي سفكت على ايدي الأجهزة القمعية منذ استلام البعث للسلطة في العراق.

لم يتوقف النظام البعثي عن محاولاته في ضرب المرجعية الشيعية والحراك الاجتماعي المتلف حولها، وانتهى الأمر إلى الاصطدام المباشر مع مرجعية السيد الشهيد محمد الصدر فتم اعتقال بعض أئمة الجمعة لمعرفة ردة الفعل الشعبية والمرجعية.

أعلن السيد الشهيد الصدر من على منبر الجمعة رفضه القاطع لتعامل

السلطة مع وكلائه وطالب بقوة بإطلاق سراحهم وردد المصلون في مسجد الكوفة خلفه عبارات(نريد نريد نريد) الأمر الذي أفقد السلطة الغاشمة صوابها فقررت القضاء على مرجعية السيد الصدر.

وجه صدام حسين مدير أمن النجف أن يبلغ السيد الشهيد رسالة فحواها أن صدام حسين يرفض إقامة صلاة الجمعة وان على السيد الصدر امتثال أمر القيادة.

لم يأبه السيد الشهيد قدس سره لأوامر السلطة وارتقى منبر الجمعة وكان بذلك قد أعلن الحرب على صدام حسين ونظامه الفاشي، فصدرت الأوامر بتصفيته جسديا ومحاولة خداع الشارع الشيعي بقيام أحد أبناء النجف باغتيال السيد الشهيد لخلق فتنة شيعية ـ شيعية، لكن اللعبة لم تنطل على الشيعة.

بعد اغتيال السيد الشهيد الصدر الثاني قدس سره انتفض الشباب البصري ضد النظام القمعي ولكن سرعان ما أخمدت انتفاضتهم وأعدم الكثير منهم واعتقل الآلاف وهاجر العشرات خارج العراق.

لقد مثلت الانتفاضة الشعبانية والحركة الواسعة للمعارضة الشيعية خارج العراق التي بدأت تحضى باعتراف إقليمي ودولي، بالإضافة إلى النشاط الجماهيري لمرجعية السيد الشهيد الصدر الثاني قدس سره، مرحلة جديدة من مراحل الحركة السياسية للمجتمع الشيعي، ومرحلة من مراحل النضج السياسي للمجتمع الذي أصبح يعي انه لن يصل إلى بر الأمان مالم تتغير الأسس الطائفية للنظام السياسي والاداري والأمني في العراق.

مرجعية السيد السيستاني دام ظله:

عاصرت مرجعية اية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله الوارف اقسى الظروف العصيبة التي مر بها العراق، حيث تصدى دام ظله للمرجعية بعد وفاة اية

الله العظمى السيد السبزواري ﷺ في ظروف الحصار المفروض على العراق بعد غزو الكويت ثم احتلال العراق من قبل امريكا و إسقاط نظام صدام الدموي عام ٢٠٠٣ وما رافق ذلك من مسائل مهمة في تاريخ العراق وشعبه على مختلف الأصعدة السياسية والإدارية والأمنية وصياغة الدستور واحتلال داعش وصراع المحاور الدولية والإقليمية وغيرها من الأمور العامة والتفصيلية التي مرت بها حياة العراق السياسية والمجتمعية والأمنية.

ولعل للمتابع أن يلاحظ أن السيد السيستاني دام ظله اتخذ منهجا واحدا طيلة فترة تصديه وهذا المنهج كشف عنه واقع الأحداث من جهة ودون تارة أخرى في أجوبة الاستفتاءات.

تتمحور منهجية السيد السيستاني دام ظله في عدة امور:

١.عدم التدخل في الأمور التنفيذية وجزئيات العمل السياسي والإداري للدولة.
٢.تشخيص الأخطاء والسلبيات وطرح خارطة الطريق للخروج من الأزمات.
٣.تأهيل الأمة وتوجيه بوصلة الأحداث بالنحو الذي تصل فيه الأمة إلى مرحلة النضج واختيار القرار الصحيح.
٤.السعي لإبعاد العراق عن دائرة صراع المحاور.
٥.التعامل بموضوعية مع الواقع وتسخيره لتحقيق المصالح العليا للعراق.
٦.الوقوف بوجه المخططات الإقليمية والدولية التي تهدف للنيل من استقلال العراق وسيادته.
٧.التركيز على القضايا المصيرية وعدم الخوض بالجزئيات.
٨.إفشال المخططات الرامية إلى اشعال الحرب الأهلية في العراق.
٩.التعامل مع أبناء الشعب العراقي بمختلف مذاهبه وقومياته ودياناته بروح الابوة للجميع.

١٠.دعم العملية السياسية وحفظ هيبة الدولة.

وسنقف بإذن الله عند أربعة أمور مفصلية في العراق الجديد:

اولا: السيادة الوطنية وكتابة الدستور.

ثانياً: فتوى الجهاد.

ثالثا: محاربة الفساد.

رابعا: المظاهرات المطالبة بالإصلاح .

المرجعية والتأكيد على حفظ السيادة الوطنية للعراق:

بعد سقوط الصنم في ٢٠٠٣/٤/٩ تم احتلال العراق من قبل قوات التحالف بقيادة امريكا مما أدى إلى انهيار الدولة العراقية انهيارا تاما وترك لأمريكا التلاعب بمستقبل العراق وسيادته الوطنية واستقراره الأمني والاقتصادي.

مرجعية السيد السيستاني دام ظله منذ البداية اعتبرت تواجد قوات التحالف على الأرض العراقية تواجدا غير شرعي وأنها قوات غازية محتلة وقد صرح بذلك في الإجابة على سؤال موجه لسماحته حول وجهة نظره بقوات التحالف فأجاب(انها قوات احتلال كما أقر بذلك مجلس الامن)[1].

ورفض سماحته اللقاء بالمسؤولين الأمريكان الذين نصبوا من قبل قوات التحالف ابان احتلال العراق على الرغم من طلبهم اللقاء بسماحته وقد وثق ذلك بجواب سؤال حول عدم لقاء سماحته بريمر عندما زار الأخير مدينة النجف (لقد طلب مقابلة سماحة المرجع، كما طلب مثل ذلك من قبل الجنرال غارنر، وطلبها أيضا مؤخرا نائب وزير الدفاع الموجود حاليا في العراق، ولكن سماحته لم يجد ما يستدعي مثل هذه اللقاءات)[2].

(١) انظر الخفاف: البيانات الصادرة ص٢٤٥

(٢) المصدر السابق

كما بين دام ظله موقفه من تواجد قوات التحالف الامريكي على الأرض العراقية (لا مبرر لتواجدهم من الأساس واذا كانت هناك حاجة إلى قوات أجنبية لحفظ الأمن والاستقرار في العراق في المرحلة الانتقالية فلتكن تحت مظلة الأمم المتحدة)[1].

كما لم يخف دام ظله القلق الشديد من أهدافهم في التواجد على الأرض العراقية (نشعر بقلق شديد تجاه أهدافهم ونرى ضرورة أن يفسحوا المجال للعراقيين بان يحكموا أنفسهم بأنفسهم من دون تدخل اجنبي)[2].

كما حمل دام ظله قوات الاحتلال مسؤولية انهيار الدولة العراقية (لم يكن المنشود تغير النظام الاستبدادي عن طريق الغزو والاحتلال بما استتبع ذلك من مآس كثيرة،ومنها انهيار مقومات الدولة العراقية وانعدام الأمن والاستقرار وتفاقم الجرائم وتلف الكثير من الممتلكات العامة حرقا ونهبا وتدميرا وغير ذلك)[3].

وخلاصة موقف المرجعية الدينية من الاحتلال الأمريكي للعراق يتلخص بالجواب على السؤال الموجه إلى مكتب سماحته حول موقف سماحته من قوات الاحتلال (كان الشعب العراقي يعيش في ظل نظام استبدادي تسبب في كوارث معروفة للعراق وللمنطقة برمتها، ولم يكن هناك أي أفق واضح للتخلص منه عبر الطرق السلمية، ولكن بالرغم من ذلك فإن المرجعية الدينية لم تكن مع تغيير ذلك النظام عن طريق الغزو والاحتلال بما استتبع ذلك من ماس كثيرة لم يتخلص منها البلد إلى اليوم.ومن هنا فإن المرجعية اتخذت من اليوم الاول قرارا قاطعا بعدم استقبال اي من المسؤولين في سلطة الاحتلال تعبيرا

(١) المصدر السابق ص٢٤٧

(٢) المصدر السابق ص٢٤٣

(٣) المصدر السابق ٢٤٨

عن عدم الإقرار بمشروعية الاحتلال، وفي الوقت نفسه قررت التعامل مع المسؤولين العراقيين الجدد على اساس تامين المصالح العليا للشعب العراقي قدر المستطاع ووفق ما تسمح به الظروف والأوضاع المستجدة).

المرجعية الدينية تتصدى للاحتلال الامريكي:

تقدم ان المرجعية العليا كانت تعتبر قوات التحالف بقيادة امريكا التي اسقطت نظام الطاغية المقبور قوات محتلة مستندة في ذلك الى تشخيص مجلس الامن لهذه القوات بهذه الصفة، وان هذه القوات لا مبرر لوجودها على الارض العراقية واذا كان من ضرورة لقوات اجنبية فيجب ان تكون تحت غطاء الامم المتحدة.

منهجية السيد السيستاني دام ظله في مقاومة المحتل تبنتي على السلمية في التصدي والابتعاد عن الاساليب القتالية، وقد نازلت المرجعية الدينية العليا قوى الاحتلال عدة مرات وتمكنت من تغيير كفة المنازلة لصالح العراقيين، ونشير هنا الى ثلاث مواقف الاول افشال مخطط بريمر لحل جيش المهدي فيما عرف بمعركة النجف الاولى، والثاني ايضا افشال المخطط الامريكي في ايام الحكومة الانتقالية برئاسة اياد علاوي لحل جيش المهدي فيما عرف بمعركة النجف الثانية التي ترك السيد السيستاني دام ظله على اثرها لندن بعد اجراء عملية قسطرة القلب فيها فورا وعاد الى النجف وقاد الجماهير العراقية للتوجه الى النجف واجبار حكومة علاوي والامريكان على وقف الحرب ضد جيش المهدي، والثالث كتابة الدستور.

تندرج المنازلتان الاولان ضمن حفظ استحقاقات الشعب العراقي للعيش الحر الكريم ورفض الاحتلال، والثالثة في استقلال العراق في كتابة الدستور الذي سيبنى عليه مستقبل العراق.

كتابة الدستور:

حاول المحتل الامريكي ان يكتب دستور العراق بالنحو الذي يتلاءم مع التوجهات الامريكي فقرر تشكيل مجلس لكتابة الدستور من قبل اشخاص يعينهم الحاكم الامريكي، جوبه القرار الامريكي برفض شديد من قبل المرجعية الدينية، بل صرحت المرجعية بعدم مشروعية مثل هذه المجلس لأنه لا يستند الى راي الشعب العراقي وحددت الالية التي يجب اتباعها في كتابة الدستور فتكون بذلك قد سحبت البساط من تحت المحتل داخليا كما تابعت الموضوع في الاروقة الدولية ولم تسمح للأمريكان بالتلاعب بمصير العراق على المستوى الاممي.

كانت المرجعية الدينية ومنذ البداية لا تثق بقوات الاحتلال وتشكك بغاياتها وقد صرح مكتب سماحته بذلك في الاجابة على احد الاسئلة (من الايام الاولى للاحتلال كان تخوف المرجعية الدينية هو ان يكتب للعراق دستور لا يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ولا يعبر عن هويته وثقافته التي من ركائزها الدين الاسلامي والقيم الاجتماعية النبيلة, كانت المرجعية تخشى ان تعمد سلطة الاحتلال الى كتابة دستور يراعي رؤاها ومصالحها، ولذلك قررت المرجعية ان تدعو الى اجراء انتخابات عامة لاختيار ممثلي الشعب العراقي في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور لتطمئن بذلك الى انه لن يتكرر في العراق ما حصل لبعض الدول المحتلة الاخرى التي كتب المحتلون دساتيرها)[1]

وفي مجال تحديد موقف المرجعية الدينية من توجه الامريكان لتعيين شخصيات لكتابة الدستور ورد عن مكتبه دام ظله (ان تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين اعضاء مجلس كتابة الدستور، كما لا ضمان ان يضع

(١) المصدر السابق ص٣١٥

هذا المجلس دستورا يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ويعبر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الاساس الدين الاسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة، فالمشروع المذكور غير مقبول من اساسه، ولابد اولا من اجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الامر المهم والمساهمة في انجازه على احسن وجه)[1].

وقد سعت قوات الاحتلال الى اقرار ما يسمى بـ(قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) واضفاء الشرعية عليه من خلال المصادقة عليه من قبل الامم المتحدة ولكن الموقف الصلب للسيد السيستاني دام ظله منع من تمرير هذا القانون وقد لخص سماحة السيد دام ظله برسالته الى ممثل الامين العام للأمم المتحدة في العراق الاخضر الابراهيمي الخلل الوارد في هذا القانون بعدة نقاط[2].

الاولى: ان هذا القانون سيجعل الجمعية الوطنية القادمة مكبلة بقيود كثيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقا لمصلحة الشعب العراقي، حيث املي عليها مجلس غير منتخب وهو مجلس الحكم الانتقالي وبالتنسيق مع سلطة الاحتلال قانونا غريبا لإدارة الدولة في المرحلة الانتقالية، كما املى عليها -وهو الاخطر- مبادئ واحكاما واليات معينة فيما يخص كتابة الدستور واجراء الاستفتاء عليه.

الثانية: ان هذا القانون مرفوض من قبل اغلبية الشعب العراقي، كما انه يصادر حق ممثلي الشعب العراقي المنتخبين بصورة لا نظير لها في العالم وبذلك

(١) المصدر السابق ص٣٠٨

(٢) للمراجعة انظر البيانات الصادرة عن مكتب السيد السيستاني ص٣٥٢

تفقد الانتخابات التي طالما دعت اليها المرجعية الكثير من معناها وتصبح قليلة الجدوى.

الثالثة: ان هذا القانون يعهد بمنصب الرئاسة في العراق الى مجلس يتشكل من ثلاثة اشخاص يكرس الطائفية والعرقية في النظام السياسي المستقبلي للبلد ويعيق اتخاذ اي قرار في مجلس الرئاسة الا بحصول حالة التوافق بين الاعضاء الثلاثة وهي ما لا تتيسر عادة من دون وجود قوة اجنبية ضاغطة .كما وجدنا مثل ذلك في حالات مماثلة .والا يصل الامر الى طريق مسدود ويدخل البلد في وضع غير مستقر وربما يؤدي الى التجزئة والتقسيم.

الرابعة: ان المرجعية الدينية التي سبق لها ان طالبت بصدور قرار من مجلس الامن الدولي يحدد موعد الانتخابات العامة تخشى ان تعمل سلطة الاحتلال على إدراج هذا القانون في القرار الجديد في مجلس الامن ليكتسب صفة الشرعية الدولية ويلزم به الشعب العراقي رغما عليه.

وبعد ان بينت المرجعية العليا نقاط الخلل في القانون واسباب تحفظها عليه حذرت من ادراجه في قرارات من مجلس الامن وان ادراجه ستكون له عواقب وخيمة (اننا نحذر من اي خطوة من هذا القبيل لن تكون مقبولة من عامة العراقيين وستكون له نتائج خطيرة في المستقبل ونرجو ابلاغ اعضاء مجلس الامن بهذا الامر)[1].

وقد اصر سماحة السيد دام ظله على اختيار الشعب لممثليه في كتابة الدستور والمنع من مصادرة حق الشعب هذا لأي جهة داخلية او خارجية (ويؤكد على ضرورة ان يعتمد في كتابة الدستور القادم على الية الانتخابات دون التعيين، وانه لا شرعية لأي دستور ان يكتب بأيدي اشخاص معينين سواء من قبل سلطة

(١) المصدر السابق ص٣٥٤

الاحتلال او اعضاء ما يسمى بمجلس الحكم او غيرهم)[1].

كما بين سماحته الخطوط العريضة التي يجب ان تراعى في كتابة الدستور (الدستور العراقي القادم ينبغي ان تكون ركائزه الاساس هي الثوابت الدينية والمبادئ الاخلاقية السامية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي الى جنب مبدا الشورى والتعددية واحترام الاقلية لراي الاكثرية ونحو ذلك)[2].

تكللت جهود المرجعية بالنصر وافشلت المخطط الامريكي بكتابة دستور امريكي للعراق، وتشكلت لجنة منتخبة لكتابة الدستور وكتب دستور العراق بأيد عراقية، وحول راي المرجعية الدينية بمفردات الدستور العراقي الذي تم التصويت عليه في ٢٠١٥/١٠/١٥ (رأت المرجعية الدينية ان النص المعد للدستور العراقي بالرغم من اشتماله على بعض العيوب الا انه اذا لم يتم اقراره في هذا الظرف بالذات فانه لن يتيسر اقرار دستور افضل منه في وقت قريب، ولذلك ابدت موافقتها على هذا الدستور وشجعت المواطنين على التصويت له بـ نعم بالرغم من تحفظها على العديد من بنوده)[3].

حفظ المال العام واحترام هيبة الدولة:

اهتم السيد السيستاني دام ظله منذ البداية بحفظ النظام ولم يأذن بالتصرف به، وهنا قضية مهمة لعلها خافية على الكثيرين وهي قضية ملكية الدولة في الجانب الفقهي،فهناك اتجاه في الفقه الشيعي يذهب الى ان دولة غير المعصوم بشخصيتها الحقوقية غير مؤهلة للتملك، ولذا فما تملكه الدولة يرجع فيه الى الاصل الذي انتقل منه الى خزينة الدولة فان كان مملوكا لمن له اهلية التملك

(١) المصدر السابق ص٣١٠
(٢) المصدر السابق ص٣١٢
(٣) المصدر السابق ص٣١٥

فهو باق على ملك صاحبه والا فهو مندرج تحت عنوان مجهول المالك، ويقتصر حق التصرف بالمال مجهول المالك بالحاكم الشرعي وهو الفقيه الجامع لشرائط التقليد, والسيد السيستاني دام ظله لاهتمامه ببناء الدولة وحفظ كيانها لم يجز لاحد ان يتصرف بالمال العام حفظا لكيان الدولة ولضرورة ادامة الحياة العامة بنظمها الحديث، وبعبارة اخرى ان المجال التطبيقي في التصرف في المال العام وان كان فقهياً من صلاحيات الفقيه الجامع لشرائط التقليد الا ان هناك قيد مهم يراعيه الفقيه وهو ما يقتضيه نظم الامر والمعبر عنه بالمصلحة العامة او المصلحة العليا المستفاد من وصية امير المؤمنين عليه السلام (عليكم بتقوى الله ونظم اموركم).

وعلى الرغم من تعرض المجتمع الشيعي الى ظلم كبير من السلطات التي حكمت العراق من القدم الا ان السيد دام ظله الوارف لم يأذن بمخالفة القانون لما في ذلك من اخلال بالنظم العام وشيوع الفوضى وعدم الانضباط، فلم يأذن باستغلال الاراضي الموات دون استحصال الموافقات الرسمية (ولا اذن بإحياء الاراضي الموات من دون استحصال الموافقات الرسمية)[1].

ولم يأذن دام ظله باستغلال الأبنية الحكومية بما لا يتوافق مع الضوابط القانونية (ان سماحة السيد دام ظله لا يرخص في استغلال الابنية الحكومية . كسائر اموال الدولة .على خلاف الضوابط القانونية)[2].

كما لم يأذن سماحته دام ظله في التصدي خارج اطار القانون في تنفيذ الاحكام بالمفسدين والمجرمين (اعمال القوة في التصدي للأعمال الاجرامية . على اختلاف انواعها ومصادرها .ليس من الامور الحسبيه التي يجوز التصدي لها

(١) المصدر السابق ص٢٣٨

(٢) المصدر السابق ص٢٣٩

لأي فرد او جماعة بأذن اي فقيه جامع لشروط التقليد بل يرى سماحة السيد دام ظله ضرورة تطبيق النظم والضوابط القانونية في هذا المجال وعدم التجاوز عليها بوجه)[1].

كما لم يجز سماحته دام ظله مخالفة الضوابط الادارية في العمل واعتبار ما يؤخذ من مرتب على اساس العمل المقدم من قبل الموظف وفي حال الاخلال بوظيفته لعدم ادائه للعمل المطلوب منه (يحرم على الموظفين التخلف عن اداء واجباتهم بمقتضى عقود توظيفهم النافذة عليهم شرعا، كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية مما يتعين رعايتها بموجب ذلك، وما يأخذه الموظف من المال ـ من المُراجع وغيره ـ خلافا للقانون سحت حرام.

كما ان اهدار المال العام والاستحواذ عليه بل مطلق التصرف غير القانوني فيه حرام ويستوجب الضمان واشتغال الذمة)[2].

كما منع دام ظله من استخدام الصلاحيات بما يؤدي الى الاخلال بالعدالة (عليكم بتطبيق التعليمات الصادرة من مراجعكم القانونية، وعدم استخدام الصلاحيات الممنوحة لكم بما يؤدي الى الاخلال بالعدالة بين المراجعين ويستتبع سوء سمعة العاملين في السفارة)[3].

كما لم يجز سماحته دام ظله التصرف بالخدمات العامة خارج الاطر المسموح بها (اذا كانت وزارة الكهرباء تمنع من ذلك فلا يجوز)[4].

كما لم يأذن سماحته دام ظله بالتعامل على اساس المحسوبيات والعلاقات خارج الضوابط القانونية (... واننا اذ ننفي هذا الامر نؤكد مرة اخرى على

(١) المصدر السابق ص٢٤٠
(٢) المصدر السابق
(٣) المصدر السابق ص٢٤١
(٤) المصدر السابق

توجيهات سماحة السيد دام ظله بضرورة رعاية الضوابط القانونية بالنسبة الى جميع بعيدا عن المحسوبيات والعلاقات الخاصة)[1].

كما اصر سماحته دام ظله منذ البداية على ان تكون ادارة امور العراق بيد الحكومة العراقية (ينبغي الاعتماد في توفير الامن والاستقرار في مختلف ربوع العراق على قوات الشرطة وسائر القوات الوطنية بعد تعزيزها بالعناصر الكفوءه والمعدات الضرورية)[2].

كما كان سماحته دام ظله يؤكد بإصرار على ان يكون حكم البلاد بيد العراقيين وان تكون لهم السيادة الكاملة (اننا نطالب بفسح المجال للعراقيين بان يحكموا بلدهم بأنفسهم وتكون لهم السيادة الكاملة عليه)[3].

وكان سماحته دام ظله ولا يزال يصر على احترام سيادة العراق من جانب جميع القوى الدولية والاقليمية (يفترض بجميع الحكومات ان تحترم سيادة العراق وارادة شعبه ولا تتدخل في شؤونهم، وليس لدينا اتصال بأية جهة اجنبية فيما يخص الشأن العراقي)[4].

دفاع المرجعية عن سيادة العراق:

وقد ندد سماحة السيد دام ظله بتجاوز القوات الامريكية على السيادة العراقية (اننا ابلغنا الجهات المسؤولة في الحكومة العراقية برفضنا وشجبن القيام القوات الامريكية بالدخول الى مدينة النجف الاشرف بالقرب من الصحن العلوي الشريف وما وقع بعد منتصف الليلة الماضية من اقتحام مكتب الشهيد الصدر

(١) المصدر السابق ص٢٤٢
(٢) المصدر السابق ص٢٤٧
(٣) المصدر السابق
(٤) المصدر السابق ص٢٨٥

واعتقال العديد من اعضائه. ان هذا الاجراء يعد منافيا لمبادرة السلام التي على اساسها تم حل ازمة النجف الاشرف. اننا نعتقد انه لم يكن هناك اي مبرر لإجراء عسكري من هذا النوع، فان مكتب السيد الشهيد سبق ان وافق على اجراءات التفتيش من قبل الشرطة العراقية وتم الامر بيسر وسهولة، ولوكان هناك ما يبرر اعادة التفتيش لكان بالإمكان اجراؤه في وضح النهار وبموافقه مكتب السيد الشهيد. اننا نحمل الجهات المعنية مسؤولية ما جرى، ونطالب برعاية بنود مبادرة السلام، وعدم التخطي عنها)[1].

ودعا سماحته دام ظله الحكومة العراقية والقضاء العراقي الى تحمل المسؤولية تجاه القضايا التي تخص استقرار البلاد (وندعو الحكومة العراقية الى العمل الجاد والدؤوب لتوفير الامن والاستقرار لجميع العراقيين ورعاية كامل حقوقهم ومنع الاذى عنهم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والفكرية. كما ندعو القضاء العراقي الى ان يمارس دوره بالإسراع في محاكمة المتهمين في قضايا القتل والاجرام واقرار العقوبة المناسبة فيحق من تثبت ادانتهم ولا يأخذه في ذلك لومة لائم)[2].

كما ندد دام ظله بقتل المقاتلين العراقيين على الحدود السورية وانتهاك السيادة العراقية وان على امريكا احترام السيادة العراقية والتعامل مع العراق على اساس سيادته على ارضه (ان المرجعية الدينية العليا إذ تدين هذا الاعتداء الاثم الذي استهدف جمعا من المقاتلين المنضوين في القوات العراقية الرسمية وادى الى استشهاد وجرح عدد كبير منهم، فإنها تشدد على ضرورة احترام السيادة العراقية وعدم خرقها بذريعة الرد على ممارسات غير قانونية تقوم بها بعض الاطراف. ان السلطات الرسمية العراقية هي وحدها المعنية بالتعامل مع

(١) المصدر السابق ص٢٩٣

(٢) المصدر السابق ص٢٩٥

تلك الممارسات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنعها، وهي مدعوة الى ذلك والى العمل على عدم جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات الاقليمية والدولية وتدخل الاخرين في شؤونه الداخلية)[1] البيان الصادر من مكتب سماحة السيد السيستاني يوم ٢٠١٩/١٢/٢٩ أدان فيه الاعتداءات الامريكية على القطعات العراقية.

فتوى الجهاد الكفائي:

في المنطقة الغربية من العراق في الانبار والموصل وصلاح الدين التي يسكنها السنة العرب اجتمعت عدة عوامل انتهت بغزوها من قبل قوى سنية متطرفة غير عراقية لتسيطر عليها وتقيم على أرضها دولة مؤقتة خطط لها المحور الأمريكي لإعادة ترتيب أوراق الداخل العراقي حسب ما تقتضيه المصلحة الامريكية .الاسرائيلية في الشرق الاوسط الكبير.

امريكا بعد ٢٠٠٣ كانت المسيطر الأكبر على الاقتصاد العراقي ولكنها ليست كذلك بالنسبة للنفوذ السياسي حيث كانت إيران ذات اليد الطولى في النفوذ السياسي.

حاول المحور الأمريكي استبدال النفوذ الايراني بالنفوذ السعودي لكن الواقع الموضوعي لم يكن يساعد على ذلك فالسعودية لا تحظى بالمقبولية عند جميع العراقيين شيعة وسنة واكراد.

فالشيعة على الرغم من محاولاتهم منذ البداية الانفتاح على الدول العربية عل اساس الاحترام المتبادل إلا أن العرب كانوا يرسلون للعراق الانتحاريين لذبحهم واعتراض العرب محاولة جعل العراق تابع لهم كتبعية البحرين

(١) البيان الصادر من مكتب سماحة السيد السيستاني يوم ٢٠١٩/١٢/٢٩ ادان فيه الاعتداءات الامريكية على القطعات العراقية.

للسعودية وان يكون القرار السعودي هو القرار المتحكم في العراق.

والسنة لا يقبلون السعودية ايضا لان السعودية تسعى لإخضاعهم لإرادتها ونشر الفكر الوهابي بينهم بينما هم يريدون أن يحفظ لهم موقعهم، فضلا عن عدم انسجام اطروحتهم الفكرية مع الأطروحة الوهابية وعدم رغبة أمريكا فضلا عن السياسيين السنة العراقيين بالتبعية للسعودية.

واما الاكراد فليس لهم ما يربطهم بالسعودية فهم لا يؤمنون لا بالانتماء إلى الوسط الإسلامي إلا بقدر ما تقتضيه مصلحتهم ولا تربطهم أدنى رابطة بالوسط العربي إلا لكونهم ضمن العراق الذي لا تزال تراودهم رغبة الاستقلال عنه.

استمر نفوذ المحور الإيراني بالتعاظم على حساب نفوذ المحور الأمريكي المرفوض شعبيا فالمحور الأمريكي هو المسؤول عن سفك دماء الأغلبية الشيعية بعد سقوط الصنم حيث شن الوهابيون حملة تكفير كبيرة ضد الشيعة وافتوا بقتلهم وانضم لهم عدد غير قليل من السياسيين السنة العراقيين الذي شاركوا في مشروع سفك الدم الشيعي وقد نشطوا على القنوات العربية في توجيه الرأي العام العربي السني ضد الشيعة وأصبحت قوافل ما يسمى .بين السياسيين ورجال الدين السنة العرب .بالمجاهدين تترى إلى الأرض العراقية ورفدوا بالمال والفتاوى والخبراء الأمنيين والعسكريين وتم شراء الذمم في داخل العراق وتلاعبوا بأذهان الطبقة الشعبية وشنوا حربا ضروسا على الشيعة.

وادخلوا إقليم كردستان كعنصر توازن في الصراع الدائر،فأصبحت ملجأ للسياسيين ورجال الدين السنة الذين تبنوا مشروع المحور الأمريكي في الصدام المباشر على مختلف الأصعدة الدينية منها والعسكرية والسياسية والإعلامية للقضاء على الدولة العراقية والقوات العراقية وشيعة العراقية من خلال تبني العديد من الامور التي منها السيطرة على منصات الاعتصام وساحات التظاهر في المنطقة ذات الأغلبية السنية .الموصل وصلاح الدين والأنبار- إطلاق تسمية

جيش المالكي والجيش الصفوي على القوات الامنية العراقية، إصدار الفتاوى بقتل الجيش والشرطة، ووجوب قتل الشيعة وزعزعة الأمن في المنطقة الشيعية باستهداف أبناء الشيعة في جميع مناطق العراق وقتلهم وتهجيرهم واتهامهم بالعمالة لإيران وتكفيرهم واغتيال شخصياتهم، واستهداف المناطق الشيعية بالسيارات المفخخة والاحزمة الناسفة،واستهداف حسينياتهم ومساجدهم ومدارسهم حتى الابتدائية منها والأسواق والمستشفيات.

كما استهدفت الدولة العراقية بوزاراتها ومؤسساتها الاقتصادية والأمنية والسياسية والدبلوماسية.

واستقطب خبراء الإرهاب الدموي من كل مكان في العالم بالمال الخليجي والفتاوى التكفيرية ضد الشيعة وتشريع جهاد النكاح للنساء والتعاون المخابراتي للمحور الأمريكي والمحاور المعادية لعراق ما بعد ٢٠٠٣ الذي انضم إليه الجهد المخابراتي العربي عموما ومن ضمنها جهاز المخابرات الأردني والسوري وانضم لهم ايضا جهاز المخابرات التركي.

ولكن كل ذلك لم يضعف النفوذ الإيراني في العراق حيث أصبح واضحا لشيعة العراق أن المحور الأمريكي يستهدفهم على مختلف الأصعدة الدينية والسياسية والاقتصادية والأمنية.

ففي الوقت الذي يتقدم الانتحاري السني بسيارته المفخخة لجموع الزائرين الشيعة يختلط دم الضحايا من الشيعة العراقيين والإيرانيين والافغان والباكستانيين والهنود والبنغلادشيين وغيرهم من الجنسيات، العرب منهم والفرس والتركمان وغيرهم من القوميات.

وعندما تصدر فتاوى التكفير من على المنابر فإنها لا تفرق الشيعي العراقي وغيره من الشيعة لأنها تهاجم معتقد الإنسان بغض النظر عن قوميته وجنسيته.

وشنت الحرب على اقتصاديات الشيعة واستهدفت محالهم التجارية

الضخمة في الشورجة وجميلة وغيرها من المناطق حيث تكررت حوادث الحرق في المحال التجارية الشيعية وافقرت المناطق الشيعية وأوقفت الخدمات فيها بشكل مباشر وغير مباشر.

وسخرت القنوات الإعلامية لسب الشيعة واتهامهم بالعمالة والتبعية وتنوعت طريقة السباب الإعلامي بين وصفهم بالمجوس تارة والصفوية أخرى ورميهم بالشرك ثالثة.

لقد كانت حرب المحور الأمريكي ولا تزال تشن على الشيعة بصورة عامة وعلى شيعة العراق بصورة خاصة في سبيل تفرده بالسيطرة على العراق.

قوبلت حرب المحور الأمريكي على شيعة العراق بصمود شيعة العراق والمخلصين من الوطنيين من العراقيين في الأوساط الدينية والاجتماعية والسياسية حيث برز عدد من علماء السنة العراقيين والشخصيات الوطنية العراقية رفضت تمزيق العراق ودعت إلى وحدة العراق ارضا وشعبا ولكن صوت المحور الأمريكي كان هو الصوت الأعلى في وقت الأزمة.

لم ينجح المحور الأمريكي في تغيير الوضع في داخل العراق مع كل ما ارتكبه من جرائم فقرر السماح للعصابات الإرهابية بغزو العراق بعد أن تمكن خلال السنوات منذ ٢٠٠٣ والى ٢٠١٤ من توفير أرضية مناسبة تسهم في إنجاح مشروعهم في التفرد بالسيطرة على العراق كما فعلوا ذلك في أفغانستان، فتحركت قوات الظلام التكفيرية إلى الموصل التي كانت مقومات سقوطها بأيدي التكفيريين مهيأة حيث كانت القوى السياسية المتنفذة في الموصل تعادي العملية السياسية بعد ٢٠٠٣ مع انها مشاركة في الحكم، وتمكنت التنظيمات الإرهابية من كسب المتطرفين للانضمام إليها وكانوا يجبون الأموال من الكسبة ولديهم تنظيم سياسي ينتظر قدومهم ويزين للمجتمع الموصلي الغد

المشرق مع السلفية، وامنيا كانت القيادات التي عينتها حكومة المالكي قيادات فاشلة وجبانة هذا فضلا عن الفساد المالي المستشري في العراق بصورة عامة وفي المنظومة الأمنية بصورة خاصة حيث كان الجندي يدفع ١٥٠ ألف دينار للحصول على الإجازة وبعضهم يتبرع بجميع الراتب الشهري أو أكثره مقابل عدم الحضور فكان العدد الحقيقي للقوات الأمنية لا يصل إلى ٥٠٪ من العدد الكلي كما كانت نثرية الفرق والالوية والأفواج والسرايا تصادر من قبل كبار الضباط فيضطر صغار الضباط إلى تأمين حاجياتهم بالضغط على الكسبة المدنيين.

ومن خلال الحرب الإعلامية و إثارة الشارع وفساد الحكومة المحلية وفساد الأجهزة الأمنية كانت الموصل المنطقة المثلى لهجوم عصابات القاعدة على الموصل لاحتلالها ثم التمدد لاحتلال المنطقة السنية في المرحلة الثانية.

وسقطت الموصل كما خطط لها المحور الأمريكي وهربت الحكومة المحلية والقيادات العسكرية واستقبلت عصابات القاعدة بالأحضان في حزيران ٢٠١٤،وفي الوقت ذاته امتلأت صالة مطار بغداد بعوائل المسؤولين في الدولة العراقية الذين بدأوا بمغادرة العراق خشية سقوط بغداد بيد داعش[1].

سيطرت قوات داعش المارقة على الموصل ثم زحفت الى محافظة صلاح الدين والانبار واصبحت تهدد سامراء ومناطق بلد والدجيل وامرلي الشيعية واحتلت بعض مناطق ديالى.

اخذت نشوة النصر قوات داعش وانضم اليها عدد غير قليل من ابناء العشائر العربية السنية في تلك المناطق خاصة من كان منهم موتورا من النظام

(١) يذكرني هذا الحادث باحداث سنة ١٩٤١ عندما هرب رشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاوي والضباط الاربعة وتركوا الشعب والجيش العراقي يواجه مصيره منفردا مع ان القوات الانجليزية كانت لا تزال تقاتل في الفلوجة.

الجديد لأسباب طائفية او لكونه من ازلام النظام السابق الذين تم اقصاؤهم او بسبب غسل الادمغة الذي تعرضوا له من قبل السياسيين او رواد المنابر في ساحات الاعتصام.

اصبحت قوات داعش تهدد العاصمة بغداد وتمنى نفسها بالسيطرة على كل العراق، في الوقت الذي كانت تعاني القوات الامنية بمختلف اصنافها هزيمة منكرة وانكسارا نفسيا كبيرا, هذا فضلا عن الدور السلبي الكبير الذي قام به عملاء داعش المنتسبين للقوات المسلحة.

تمكنت داعش من فرض سيطرتها على الموصل صبيحة يوم الاثنين ٢٠١٤/٦/١٠ فاعلن السيد السيستاني دام ظله عن مدى القلق الذي تتابع به المرجعية الدينية التطورات الامنية الجارية في محافظة نينوى ودعت الحكومة العراقية وسائر القيادات السياسية الى ضرورة توحيد الجهود في سبيل الوقوف بوجه الارهابيين وحماية المواطنين ودعم القوات المسلحة واسنادها.

الى ان الفشل الحكومي والسياسي في ادارة الازمة ادى الى تمدد داعش في فترة قياسية حيث كان عملاء داعش في الاقضية والمحافظات ينتظرون قدوم اول طلائع القوات الداعشية لإعلان سيطرتهم على المنطقة.

في يوم الجمعة ٢٠١٤/٦/١٣ دعت المرجعية الدينية ومن خلال منبر الجمعة في حرم الامام الحسين عليه السلام العراقيين جميعا الى حمل السلاح للدفاع عن ارواح العراقيين ومقدساتهم واعراضهم واموالهم, ولابد لنا من الوقوف على مضامين الخطبة للوقوف على تشخيص المرجعية العليا لطبيعة القوى التكفيرية الظلامية ومقتضيات المرحلة الراهنة.

من خلال مضامين خطبة الجهاد الكفائي التي صدرت يوم ٦/١٣ ويوم ٦/٢٠ يمكن ان نجمل تشخيص المرجعية العليا لطبيعة القوى الداعشية بالنقاط

الاتية:

١- ان العصابات الداعشية ذات طبيعة توسعية وتهدف الى السيطرة على كافة الاراضي العراقية.

٢- ان منهج عصابات داعش الارهابية منهج ظلامي بعيد عن روح الاسلام.

٣- ان منهج العصابات الداعشية مبتن على الغاء الاخر فهو منهج يرفض التعايش مع الاخر بسلام.

٤- منهج داعش يعتمد العنف وسفك الدماء واثارة الاحتراب الطائفي وسيلة لبسط نفوذه وهيمنته على مختلف المناطق في العراق والدول الاخرى.

٥- منهجها استهداف مقدسات جميع العراقيين على مختلف مذاهبهم ومعتقداتهم واديانهم.

٦ـ انها تستهدف كل ما تصل اليها ايديهم من مراقد الانبياء والائمة والصحابة فضلا عن معابد غير المسلمين من الكنائس وغيرها.

٧.منهجها التنكيل والقضاء على كل من لا يوافقها في الراي ولا يخضع لسلطتها حتى من يشترك معها في الدين والمذهب .

من خلال التشخيص للطبيعة الارهابية لعناصر داعش وعجز الحكومة العراقية عن مواجهتها افتى السيد السيستاني دام ظله بالجهاد الكفائي ضد هذه الطغمة الضالة المنحرفة:(ان طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن واهله واعراض مواطنيه وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي، بمعنى انه اذا تصدى له من بهم الكفاية بحيث يتحقق الغرض وهو حفظ العراق وشعبه ومقدساته يسقط عن الباقين.

ومن هنا فان المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة

الارهابيين دفاعا عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الامنية)[1].

مقتضيات مرحلة احتلال داعش للأرض العراقية:

يمكن اجمال راي المرجعية العليا في مقتضيات مرحلة غزو العراق من قبل العصابات الداعشية من خلال ما ورد في خطبتي ٢٠.١٣ حزيران بعدة نقاط[2]:

١- المطالبة بتوحيد الحكومة العراقية وسائر القوى السياسية كلمتها وتعزيز جهودها في سبيل الوقوف بوجه الارهابيين.

٢- توفير الحكومة الحماية للمواطنين.

٣- دعم واسناد القوات المسلحة.

٤- تحمل القوات المسلحة لمسؤوليتها في الدفاع عن ارض الوطن والصبر والثبات في مواجهة المعتدين.

٥- تحمل الشعب العراقي بكافة مذاهبه واطيافه وقومياته المسؤولية في التصدي لعصابات داعش الاجرامية ومقاتلتهم.

٦- ضرورة تحلي ابناء الشعب العراقي بالصبر والثبات والعزيمة والابتعاد عن الشعور بالإحباط والفشل.

٧- تحمل القوى السياسية المسؤولية التاريخية والوطنية وترك الخلافات والتناحر خاصة خلال هذه المرحلة الخطيرة التي يمر بها العراق.

٨- تعميق الاحساس لدى المقاتلين بان يكون قصدهم ودافعهم ونيتهم

(١) صفحات التلكرام للمواقع التي نشرت التوجيهات مكتب سماحته، اضافة الى خطبة الجمعة على القنوات الاعلامية في ١٣/حزيران/٢٠١٤

(٢) صفحات التلكرام للمواقع التي نشرت التوجيهات مكتب سماحته، اضافة الى خطبة الجمعة على القنوات الاعلامية ١٣و٢٠ حزيران ٢٠١٤

الدفاع عن حرمات العراق ووحدته وحفظ الامن للمواطنين وصيانة المقدسات من الهتك ودفع الشرعن العراق وشعبه.

٩- ضرورة تحلي المقاتلين بالشجاعة والبسالة والثبات والصبروان يكون من الواضح لديهم ان من يضحي بنفسه في سبيل الدفاع عن بلده واهله واعراضهم فانه يكون شهيدا ان شاء الله تعالى.

١٠- تأصيل روح الدفاع عن العراق ومقدساته وشعبه وان يحث الاب ابنه والام ولدها والزوجة زوجها على الصمود والثبات.

١١- التأكيد على تكريم الضباط والجنود الذين ابلوا بلاءً حسنا في الدفاع والصمود تكريما خاصا لينالوا استحقاقهم من الثناء والشكروليكون حافزا لهم ولغيرهم على اداء الواجب الوطني الملقى على عاتقهم.

١٢- الالتفات الى النوايا الخبيثة والتي تهدف الى اثارة النعرات الطائفية، مع الالتفات الى ان المرجعية العليا بعيدة عن النفس الطائفي وانها تتعامل بروح الابوة مع جميع العراقيين على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم واديانهم وقومياتهم.

١٣- الحفاظ على كيان الدولة وعدم تجاوزالقانون وان لا يكون التصدي لعصابات داعش مبررا لظهور قوة قبال القوات المسلحة.

١٤- تحمل الجهات الرسمية مسؤوليتها في منع المظاهرالمسلحة خارج نطاق الدولة.

١٥- تبني الجهات المعنية تنظيم علمية التطوع والاعلان عن الضوابط المطلوب توفرها في المتطوعين الذين تحتاج اليهم القوات المسلحة والاجهزة الامنية لمنع حصول التزاحم على مراكزالتطوع الا فيمن تتوفر فيه الشروط.

١٦- باعتبار أن غزو داعش حصل بعد مصادقة المحكمة الاتحادية على

نتائج الانتخابات النيابية من المهم جدا الالتزام بالتوقيتات الدستورية وعدم تجاوزها لانعقاد مجلس النواب واختيار رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء. كما ان على الكتل الفائزة ان تتحاور لتشكيل حكومة فاعلة تحضى بقبول وطني واسع تتدارك الاخطاء السابقة وتفتح افاقا جديدة امام جميع العراقيين لمستقبل افضل.

١٧- المزيد من التلاحم والتكاتف بين العراقيين والتعاون من اجل التخفيف من معاناة النازحين والمهجرين وايصال المساعدات الضرورية اليهم كما يعتين على تجار المواد الغذائية وغيرها مما يحتاج اليها عامة الشعب مراعاة الانصاف الابتعاد عن رفع الاسعار واحتكار الاطعمة وغيرها.

١٨- استمرار المتطوعين للجهاد الكفائي بأداء دورهم الجهادي في الدفاع عن الشعب العراقي وارضه ومقدساته الى ان تتحقق كامل الاهداف التي صدرت لاجلها فتوى الجهاد الكفائي.

دعوة المرجعية الدينية لمحاربة الفساد:

اعلنت المرجعية الدينية العليا منذ الدورة الانتخابية الثانية موقفها الصريح في ضرورة مكافحة الفساد، وشخصت جملة من النقاط في بيانتها المتعددة التي يجب على الدولة العراقية ان تقوم بها للتخلص من الظلم والفساد والمحسوبيات وان تكون دولة ترعى حقوق المواطن وتلبي احتياجاته وتوفرله العيش الكريم، وقد تضمن خطاب المرجعية في هذه المرحلة من الدعوة الى محاربة الفساد عدة نقاط من المهم جدا الوقوف عندها ليتضح للقارئ دور المرجعية الدينية في النصح والارشاد وتوجيه الراي العام نحو المطالبة بمعالجة الجوانب السلبية التي اصبحت تشكل خطرا يهدد كيان الدولة العراقية حكومة وشعبا:

دعت المرجعية الدينية في بيانها الصادر في ٢٠١١/٢/٢٦ مجلس النواب

والحكومة العراقية الى[1]:

١- اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات العامة ولا سيما الطاقة الكهربائية ومفردات البطاقة التموينية.

٢- توفير فرص العمل للعاطلين.

٣- مكافحة الفساد المستشري في مختلف دوائر الدولة.

٤- اتخاذ قرارات حاسمة بإلغاء الامتيازات غير المقبولة التي منحت للأعضاء الحاليين والسابقين في مجلس النواب ومجالس المحافظات ولكبار المسؤولين في الحكومة من الوزراء وذوي الدرجات الخاصة وغيرهم.

٥- الامتناع عن استحداث مناصب حكومية غير ضرورية تكلف سنويا مبالغا طائلة من اموال هذا الشعب المحروم والغاء ما يوجد منها حاليا.

٦- تؤكد المرجعية الدينية على المسؤولين بضرورة العمل على تحقيق مطالب الشعب المشروعة وتحذر من مغبة الاستمرار على النهج الحالي في ادارة الدولة ومما يمكن ان ينجم عن عدم الاسراع في وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين التي صبروا عليها طويلا.

لم تستجب الحكومة ومجلس النواب لنداء المرجعية الدينية في محاربة الفساد، بل استمرت الاوضاع تسير من سيئ الى اسوأ واستمر الفساد المالي والاداري والسياسي ينخر في جسد البلد الذي انهكته الحروب والصراعات الخارجية التي اختارت من ارضه ساحة لمنازلاتها، فضلا عن الخلافات الداخلية التي فرضتها الظروف الجديدة التي احاطت بالوضع السياسي في البلد والناشئ من فقدان الثقة وتحول العديد من القوى الداخلية الى اجندات اقليمية ودولية

(١) صفحات التلكرام للمواقع التي نشرت التوجيهات مكتب سماحته، اضافة الى خطبة الجمعة على القنوات الاعلامية في ٢٠١١/١٢/٢٦

وغياب التفكير في بناء البلد وانقاذه مما يعيشه من ازمات، فضلا عن الازمة التي خلفها احتلال داعش لثلث الاراضي العراقية.

وفي هذه المرحلة الحساسة والمفصلية من تاريخ العراق اعادت المرجعية الدينية العليا خطابها للقوى السياسية والبرلمانية في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمحاربة الفساد.

فجاء في خطاب المرجعية الدينية في ١١تموز ٢٠١٤ ما نصه:

(فيما يتعلق بالأوضاع الراهنة هناك عدة امور نتعرض لها:

الامر الاول: في الظروف الصعبة والحساسة التي يعيشها العراقيون جميعاً وهم يواجهون الارهابيين الغرباء فان اهم ما تمس الحاجة اليه هو وحدة الصف ونبذ الفرقة والاختلاف، ومن هنا طالما طلبنا من السياسيين والذين يظهرون في وسائل الاعلام أن يكفوا عن المواقف الخطابية المتشددة و المهاترات الاعلامية التي لا تزيد الوضع الا تعقيداً وارباكاً، ولكن مع الأسف الشديد نجد ان البعض لا يزال يمارس ذلك، وحتى وصل الأمر الى بعض المواطنين فنسمع منهم أحياناً نماذج مؤسفة من الكلام الطائفي او العنصري او نجد ذلك في مواقع التواصل الاجتماعي وهذا لا يليق بالعراقيين بكل تأكيد.

إننا جميعاً أبناء شعب واحد وقدرنا ان يعيش بعضنا مع بعض فلا بد من العمل على شد أواصر المحبة والألفة بيننا وترك كل ما يؤدي الى مزيد من التشنج والاختلاف بين مكونات هذا الشعب العريق.

الامر الثاني: إنّ التحديات والمخاطر الكبيرة الحالية والمستقبلية التي تحدق بالعراق والتي تهدد السلم الأهلي ووحدة النسيج الاجتماعي للشعب العراقي وتنذر بواقع مقسم ومتناحر لعراق المستقبل تتطلب وقفة شجاعة وجريئة ووطنية صادقة من الكتل السياسية والقادة السياسيين تتجاوز فيها البحث عن المصالح

الضيقة الشخصية والفئوية والطائفية والقومية واستغلال هذه الظروف لتحقيق مكاسب سياسية او مناطقية او الاصرار على بعض المطالب التي تعقد الوضع السياسي وتمنع من حل الأزمة الراهنة لترتقي هذه الكتل والقادة الى مواقف تتجاوز (الأنا) بأي عنوان كان لتعبر عن التضحية والايثار والغيرة على مصالح هذا البلد وشعبه المهدد بالتمزق والتناحر، وذلك يقتضي من مجلس النواب المحترم عدم تجاوز التوقيتات الدستورية بأزيد مما حصل والاسراع في انتخاب الرئاسات الثلاث وتشكيل حكومة جديدة تحظى بقبول وطني واسع لتضع الحلول الجذرية لمشاكل البلد وأزماته المتراكمة.

الامر الثالث: لقد أوضحنا أكثر من مرة أن الدعوة للتطوع في صفوف القوات العسكرية والأمنية العراقية إنما كانت لغرض حماية العراقيين من مختلف الطوائف والأعراق وحماية أعراضهم ومقدساتهم من الارهابيين الغرباء، ومن هنا نؤكد على جميع المقاتلين في القوات المسلحة ومن التحق بهم من المتطوعين الذين نشيد بشجاعتهم و بسالتهم في الدفاع عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم... نؤكد عليهم جميعاً ضرورة الالتزام التام والصارم برعاية حقوق المواطنين جميعاً وعدم التجاوز على أيّ مواطنٍ بريءٍ مهما كان انتماؤه المذهبي او العرقي وأياً كان موقفه السياسي، ونذكّر الجميع بما قاله النبي المصطفى صلى الله عليه وآله في حجة الوداع عندما خاطب الناس بقوله: «**ألا وان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا ليبلغ الشاهد الغائب**» و بقوله صلى الله عليه وآله: «**من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة لقى الله عزوجل يوم القيامة مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله**» فالحذر الحذر من التسبب في إراقة قطرة دم إنسان بريء أو التعدي على شيء من أمواله و ممتلكاته.

ونؤكد أيضاً مرة أخرى على ضرورة تنظيم عملية التطوع و إدراج المتطوعين في ضمن القوات العسكرية والأمنية العراقية الرسمية وعدم السماح بوجود مجموعات مسلحة خارج الأطر القانونية تحت أي صفة وعنوان، إنّ هذا مسؤولية الحكومة وليس لها ان تتسامح في القيام بها.

الامر الرابع: يفترض بالمسؤولين من مختلف الدرجات والأصناف الحضور الميداني في تجمعات النازحين و معسكرات المقاتلين لمعايشة الواقع والاطلاع المباشر على احتياجاتهم والسعي لتلبيتها والاسراع في صرف التخصيصات المالية لهم ولاسيما توفير الأدوية والكوادر الطبية للنازحين ودعم القوات المسلحة بالمؤن الغذائية والمستلزمات العسكرية الضرورية وشحذ الهمم ورفع المعنويات لمزيد من الصبر والثبات في مكافحة الارهابيين الغرباء.)[1]

في خضم الصراع المرير الذي كان يخوضه شيعة العراق سواء منهم الكسبة والموظفين المدنيين الذين لم يدخروا وسعاً في دعم اخوتهم من المجاهدين الذي استجابوا لنداء المرجعية في مقارعة قوى الارهاب التكفيري الداعشي المصنع من قبل المحور الامريكي لتدمير المنطقة خدمة للمشروع الامريكي -الاسرائيلي في رسم الخارطة السياسية للشرق الاوسط، او ابطال الجهاد الذين حملوا القلوب على الاكف وتحملوا الجوع والعطش والحر والبرد والقتل والقتال وسطروا ولا يزالون اروع صور الجهاد والتضحية لتحرير ارض العراق من دنس الغزاة التكفيريين الذي اجتمعوا من مختلف بقاع الارض برعاية امريكية صهيونية عربية تركية لخدمة المشروع الصهيو -امريكي في المنطقة، في خضم هذا الصراع المرير استمرت القوى السياسية العراقية بمختلف انتماءاتها بسياستها التي اربكت البلاد وانهكت العباد وهدرت الثروات

(١) صفحات التلكرام للمواقع التي نشرت التوجيهات مكتب سماحته، اضافة الى خطبة الجمعة على القنوات الاعلامية في ١١ تموز ٢٠١٤

وتلاعبت بمصير الشعب فصدح صوت المرجعية العليا مدويا للمطالبة بالإصلاح وانهاء الفساد والمحاصصة وهدر الثروات ففي ٧ اب ٢٠١٥ ومن على منبر الجمعة في كربلاء ادلى خطيب الجمعة ببيان المرجعية العليا الذي تضمن العديد من النقاط المهمة التي بينت في ثناياها حقائق مرة من تاريخ العراق المعاصر.

اولا: تناولت الخطبة طبيعة المشاكل التي يواجهها المجتمع العراقي نتيجة غزو داعش للمنطقة ذات الاغلبية السنية في العراق والتي تظهر تعاطي المرجعية مع ابناء العراق على اساس المواطنة بعيدا عن التمييز العرقي او الطائفي :

(يمرّ بلدنا الحبيب العراق بأوقات عصيبة ويُعاني من أزماتٍ متنوعةٍ أثّرت بصورةٍ جدّيةٍ على حياة المواطنين، وكانت لها تداعيات كبيرة على معيشة الكثيرين منهم. فمن جانب يواجه البلد الارهاب الداعشي الذي بسط سيطرته على أجزاءٍ كبيرةٍ من عدّة محافظات وارتكب ولا يزال يرتكب من الجرائم ما يندى له جبين الانسانية، وقد تسبّب في نزوح مئات الآلاف من المواطنين عن مساكنهم ويعاني الكثير منهم من أوضاع مأساوية[1]).

ثانيا: الاشادة بالجهود الكبيرة التي تبذلها القوات المسلحة العراقية ومتطوعوا الشيعة الذي هبوا للدفاع عن اخوتهم في الدين والوطن من ابناء المحافظات السنية وابناء العشائر السنية الذين التحقوا بالقوات العسكرية والمتطوعين من ابناء الشيعة الذين هبوا للاستجابة لنداء المرجعية لصد التكفيريين الدواعش مما يكشف عن توجه المرجعية العليا في احترام التضحيات الكبيرة لأبناء الشعب العراقي سواء من كانوا منهم في القوات المسلحة المرتبطة بالدولة او المتطوعين او ابناء العشائر وتثمين مواقفهم الوطنية

(١) صفحات التلكرام للمواقع التي نشرت التوجيهات مكتب سماحته، اضافة الى خطبة الجمعة على القنوات الاعلامية في ٧ اب ٢٠١٥

في تحرير ارض العراق من الحملة المسعورة التي رسمت لها الدوائر المخابراتية العالمية والاقليمية منهجية القضاء على العراق:

(ولكن أبناء العراق الميامين في القوات المسلّحة بتشكيلاتها المختلفة وكذلك المتطوعون الأبطال وأبناء العشائر الغيارى هبّوا للدفاع عن الأرض والعرض والمقدّسات وقد حقّقوا انتصاراتٍ مهمّةٍ خلال الأشهر الماضية وقدّموا التضحيات الجسام فداء للوطن العزيز ولا يزالون مستمرين في منازلتهم للأعداء بكلّ قوّة وبسالةٍ، حماهم الله ونصرهم نصراً عزيزاً)[1].

ثالثا: رسمت المرجعية الدينية خارطة الطريق التي تقتضيها المرحلة الفعلية للخروج بالعراق من ازمته الفعلية والتي حددتها المرجعية الدينية في عدة نقاط تناولت فيها المشكلة واسبابها وسبل حلها:

الاولى: ان المعركة التي تخوضها الامة اليوم تتعلق بمصير العراق وجودا ومستقبلا وعلى القوى السياسية ان تعي طبيعة المرحلة وخطورتها وان توحد مواقفها وتسخر جميع امكانياتها لإنقاذ وجود العراق ومستقبلة من الخطر الكبير الذي يهدده وان تعمل على دعم جبهات القتال ضد داعش اسوة بما يقوم به ابناء العراق الغيارى من تقديم الدعم اللامحدود للمقاتلين الابطال وجعل ذلك اولوية للخروج بالعراق سليما من هذه الازمة الخطيرة التي يمربها.

(والمطلوب من القوى السياسية ان توّحد مواقفها في هذه المعركة التاريخية التي هي معركة وجود للعراق ومستقبله والمطلوب من الحكومة أن تسخّر مختلف إمكاناتها لإسناد ودعم المقاتلين فإنّ لهم الاولوية القصوى في هذه الظروف، كما أنّ شعبنا الكريم لم يبخل بشيءٍ في مساندة أبنائه المقاتلين إذ لا يزال أهل الخير والبرّ يقدّمون ما باستطاعتهم في دعمهم بأشكاله المختلفة

(١) المصدر السابق

جزاهم الله خير جزاء المحسنين(١).

الثانية: المشكلة الكبيرة الاخرى التي يواجهها العراق بعد مشكلة داعش هي المشاكل الاقتصادية والمالية ونقص الخدمات التي يواجهها الشعب العراقي وهذه المشاكل سببها الرئيسي يعود الى ثلاثة امور الاول الفساد الاداري والمالي المستشري في جميع دوائر الدولة الثاني سوء التخطيط في ادارة البلد الثالث عدم اعتماد استراتيجية صحيحة لحل المشاكل واللجوء الى الحلول الترقيعية عند تفاقم الازمات.

(ومن جانب آخر فإنّ البلد يواجه مشاكل اقتصادية ومالية معقّدة ونقصاناً كبيراً في الخدمات العامّة وعمدة السبب وراء ذلك هو الفساد المالي والإداري الذي عمّ مختلف دوائر الحكومة ومؤسساتها خلال السنوات الماضية، ولا يزال يزداد يوماً بعد يوم، بالإضافة إلى سوء التخطيط وعدم اعتماد ا استراتيجية صحيحة لحلّ المشاكل بل إتّباع حلول آنية ترقيعية يتم اعتمادها هنا أو هناك عند تفاقم الأزمات)(٢).

الثالثة: حملت المرجعية الدينية القوى السياسية بمختلف انتمائاتها القومية والمذهبية والحكومة المركزية ومجلس النواب والحكومات المحلية المسؤولية الكبرى في تردي الاوضاع على مختلف الاصعدة في العراق وحذرها من مغبة الاستمرار على ماهي عليه من سياسيات خاطئة في ادارة البلد وعدم وضع حلول جذرية للمشاكل التي يعاني منها المواطن العراقي :

(إنّ القوى السياسية من مختلف المكوّنات التي كانت ولا تزال تمسك بزمام السلطة والقرار من خلال مجلس النوّاب والحكومة المركزية

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

والحكومات المحلّية تتحمّل معظم المسؤولية عمّا مضى من المشاكل وما يُعاني البلد منها اليوم، وعليها أن تتنبّه إلى خطورة الاستمرار على هذا الحال وعدم وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين التي صبروا عليها طويلاً)[1].

الرابعة: على القوى السياسية ان تعمل بجد من اجل توفير حياة حرة كريمة للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية للشعب العراقي الذي تحمل الصعاب وقدم التضحيات وشارك في بناء العراق الجديد بحضوره الجدي في الانتخابات:

(إنّ الشعب الذي تحمّل الصعاب وتحدّى المفخّخات وشارك في الانتخابات واختار من بيدهم السلطة من القوى السياسية يتوقّع منهم ـ وهو على حقّ من ذلك ـ أن يعملوا بجدٍّ في سبيل توفير حياةٍ كريمةٍ له ويبذلوا قصارى جهودهم لمكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية)[2].

الخامسة: حملت المرجعية الدينية رئيس مجلس الوزراء ـ حيدر العبادي ـ المسؤولية في النهوض بعملية اصلاح جذرية في البلاد ونوهت الى عدم الاكتفاء بالخطوات الثانوية التي قام بها في مكافحة الفساد ورسمت خارطة طريق لخطوات الاصلاح الجذري في العراق تمثلت في:

أ- ان يتحلى رئيس الوزراء ـ حيدر العبادي ـ بالجرأة والشجاعة اللازمين لتنفيذ البرنامج الاصلاحي:)والمتوقع من السيد رئيس مجلس الوزراء الذي هو المسؤول التنفيذي الأول في البلد ـ وقد أبدى اهتمامه بمطالب الشعب وحرصه على تنفيذها ـ أن يكون أكثر جرأةً وشجاعةً في خطواته الإصلاحية ولا يكتفي ببعض الخطوات الثانوية التي أعلن عنها

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

مؤخّراً)[1].

ب- ان تتخذ الحكومة .التي يراسها حيدر العبادي .قرارات مهمة واجراءات صارمة في مكافحة الفساد.

(بل يسعى إلى أن تتخذ الحكومة قرارات مهمّة و إجراءات صارمة في مجال مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية فيضرب بيدٍ من حديد من يعبث بأموال الشعب)[2].

ج- ان يقوم رئيس مجلس الوزراء .حيدر العبادي .بإلغاء الامتيازات غير الموضوعية التي منحت للمسؤولين السابقين والحاليين (ويعمل على إلغاء الامتيازات والمخصّصات غير المقبولة التي منحت لمسؤولين حاليين وسابقين في الدولة مما تكرّر الحديث بشأنها)[3].

د- ان يضع رئيس مجلس الوزراء القوى السياسية امام مسؤوليتها في الاصلاح ويبين للشعب العراقي من يعرقل مسيرة الاصلاح مهما كان موقعه وانتماؤه)إن المطلوب منه أن يضع القوى السياسية أمام مسؤولياتها ويشيرإلى من يعرقل مسيرة الإصلاح أيّاً كان وفي أيّ موقع كان)[4].

ه- الغاء اسلوب المحاصصات الحزبية والطائفية والقومية واستبدالها بالاستحقاق الوطني على اساس الكفاءة والاهلية وازاحة الفاسدين وغير الكفوئين من الجهاز الحكومي في ادارة الدولة.

(وعليه أن يتجاوز المحاصصات الحزبية والطائفية ونحوها في سبيل إصلاح

(١) المصدر السابق
(٢) المصدر السابق
(٣) المصدر السابق
(٤) المصدر السابق

مؤسسات الدولة، فيسعى في تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب و إن لم يكن منتمياً إلى أيٍّ من أحزاب السلطة وبغضّ النظر عن انتمائه الطائفي أو الأثني. ولا يتردّد في إزاحة من لا يكون في المكان المناسب و إن كان مدعوماً من بعض القوى السياسية ولا يخشى رفضهم واعتراضهم معتمداً في ذلك على الله تعالى الذي أمر بإقامة العدل وعلى الشعب الذي يريد منه ذلك وسيدعمه ويسانده في تحقيقه)[1].

وبعد اعلان النصر العسكري على داعش وتطهير الاراضي العراقية التي رزحت تحت نير الاحتلال التكفيري لعدة سنوات اصدرت المرجعية الدينية بيانا اثنت فيه على الجهود الكبيرة التي بذلها الشعب والجيش والمتطوعون وابناء العشائر في دحر الفلول الداعشية، ضمنت البيانات العديد من الامور التي تمثل تداعيات المرحلة ومقتضياتها بعد هزيمة داعش الارهابي فجاء في بيان المرجعية في ٢٠١٧/١٢/١٥ عدة امور غاية في الاهمية تكشف عن عمق الوعي الميداني الذي تتمتع به المرجمعية الدينية في النجف الاشرف:

أ. ركزت المرجعية العليا في خطابها على ضرورة اعادة بناء قيم المواطنة والتعايش السلمي مع بقية ابناء الوطن في المناطق التي تم احتلالها من قبل داعش وضرورة العمل على القضاء على الاثار السلبية التي خلفها احتلال داعش خاصة على الصعيد الفكري وان التغاضي عن هذه المسالة سيشكل خطرا مستمرا في حال تنامى الفكر التكفيري المبتني على القضاء على من يختلف مع اصحاب الفكر المتطرف في الراي او العقيدة او الدين.

(أولاً: إن النصر على داعش لا يمثل نهاية المعركة مع الارهاب والارهابيين بل ان هذه المعركة ستستمر وتتواصل ما دام هناك أناساً قد ضُلّلوا فاعتنقوا

(١) المصدر السابق

الفكر المتطرف الذي لا يقبل صاحبه بالتعايش السلمي مع الآخرين ممن يختلفون معه في الرأي والعقيدة ولا يتورع عن الفتك بالمدنيين الابرياء وسبي الاطفال والنساء وتدمير البلاد للوصول الى اهدافه الخبيثة بل ويتقرب إلى الله تعالى بذلك.. فحذار من التراخي في التعامل مع هذا الخطر المستمر والتغاضي عن العناصر الارهابية المستترة والخلايا النائمة التي تتربص الفرص للنيل من أمن واستقرار البلد)[1].

ب- بعد ان حددت المرجعية الدينية الاثار السلبية الناتجة عن الغزو الداعشي بينت الخطوط العريضة لبرنامج مكافحة الارهاب وضرورة تجفيف منابع الارهاب الفكرية والمالية والبشرية والاعلامية وعدم الاكتفاء بالمتابعة الامنية وهذه مسؤولية تقع على عاتق رجال الدين والمثقفين والاعلاميين والمجتمع بالإضافة الى الاجهزة الامنية:

(ان مكافحة الارهاب يجب ان تتم من خلال التصدي لجذوره الفكرية والدينية وتجفيف منابعه البشرية والمالية والاعلامية ويتطلب ذلك العمل وفق خطط مهنية مدروسة لتأتي بالنتائج المطلوبة، والعمل الامني والاستخباري و إن كان يشكّل الاساس في مكافحة الارهاب الا ان من الضروري أن يقترن ذلك بالعمل التوعوي لكشف زيف وبطلان الفكر الارهابي وانحرافه عن جادة الدين الاسلامي الحنيف، متزامناً مع نشر وترويج خطاب الاعتدال والتسامح في المجتمعات التي يمكن أن تقع تحت تأثير هذا الفكر المنحرف، بالاضافة الى ضرورة العمل على تحسين الظروف المعيشية في المناطق المحررة واعادة اعمارها وتمكين اهلها النازحين من العود اليها بعزة وكرامة وضمان عدم الانتقاص من حقوقهم

(١) صفحات التلكرام للمواقع التي نشرت التوجيهات مكتب سماحته، اضافة الى خطبة الجمعة على القنوات الاعلامية: في ٢٠١٧/١٢/١٥

الدستورية وتجنب تكرار الاخطاء السابقة في التعامل معهم)[1].

ج- غزو داعش وسقوط ثلث الارض العراقية بايدي عصابات داعش الارهابية كاشف عن الخلل الكبير الذي كانت تعيشه المنظومة الامنية، كما ان الاثار الكبيرة التي نتجت عن بطولات المضحين الذين استجابوا لنداء المرجعية والوطن تكشف عن ان الحاجة الى هذه الطاقات لا تزال قائمة وان على قيادات البلد ادراك هذه الحقيقة والاستفادة من هذه الطاقات لحماية امن العراق:

(ثانياً: إن المنظومة الامنية العراقية لا تزال بحاجة ماسة الى الكثير من الرجال الابطال الذين ساندوا قوات الجيش والشرطة الاتحادية خلال السنوات الماضية وقاتلوا معها في مختلف الجبهات وأبلوا بلاءً حسناً في اكثر المناطق وعورةً واشد الظروف قساوةً وأثبتوا أنهم أهلٌ للمنازلة في الدفاع عن الارض والعرض والمقدسات وحققوا نتائج مذهلة فاجأت الجميع داخلياً ودولياً.. ولا سيما الشباب منهم الذين شاركوا في مختلف العمليات العسكرية والاستخبارية واكتسبوا خبرات قتالية وفنية مهمة وكانوا مثالاً للانضباط والشجاعة والاندفاع الوطني والعقائدي ولم يصبهم الوهن أو التراجع أو التخاذل ,ان من الضروري استمرار الاستعانة والانتفاع بهذه الطاقات المهمة ضمن الأطر الدستورية و القانونية التي تحصر السلاح بيد الدولة وترسم المسار الصحيح لدور هؤلاء الأبطال في المشاركة في حفظ البلد وتعزيز أمنه حاضراً ومستقبلاً،والوقوف بوجه أي محاولات جديدة للإرهابيين بغرض النيل من العراق وشعبه ومقدساته)[2].

د- ان التضحيات التي قدمها ابطال الجهاد في مختلف مواقع النزال مع قوى

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

الظلام والتكفير يجب ان تحضى برعاية اجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية خاصة عوائل الشهداء والجرحى فان امن العراق واسترجاع ارضه والحفاظ على مقدساته هو نتيجة لتضحيات هؤلاء الابطال وان التقصير بحق عوائلهم سيكون سببا في اتساع دائرة فقدان الثقة بين الشعب المضحي والسلطة التي تدين ببقائها في سدة الحكم لتضحيات الشعب مع الاشارة الى مسالة اخلاقية مهمة وهي ان الامة التي لا تحترم تضحيات الشهداء والجرحى لا تستحق الاحترام ولن يكتب لها النجاح :

(ثالثاً: إن الشهداء الابرار الذين سقوا ارض العراق بدمائهم الزكية وارتقوا الى جنان الخلد مضرجين بها لفي غنىً عنا جميعاً، فهم في مقعد صدق عند مليك مقتدر،ولكن من أدنى درجات الوفاء لهم هو العناية بعوائلهم من الارامل واليتامى وغيرهم، ان رعاية هؤلاء وتوفير الحياة الكريمة لهم من حيث السكن والصحة والتعليم والنفقات المعيشية وغيرها واجب وطني واخلاقي وحق لازم في اعناقنا جميعاً، ولن تفلح أمة لا ترعى عوائل شهدائها الذين ضحوا بحياتهم وبذلوا ارواحهم في سبيل عزتها وكرامتها، وهذه المهمة هي بالدرجة الاولى واجب الحكومة ومجلس النواب بان يوفرا مخصصات مالية وافية لتأمين العيش الكريم لعوائل شهداء الارهاب الداعشي بالخصوص، مقدماً على كثير من البنود الأخرى للميزانية العامة .

(رابعاً: إن الحرب مع الارهابيين الدواعش خلّف عشرات الآلاف من الجرحى والمصابين في صفوف الابطال المشاركين في العمليات القتالية ،وكثير منهم بحاجة الى الرعاية الطبية وآخرون اصيبوا بعوق دائم،والعوق في بعضهم بالغ كالشلل الرباعي وفقدان البصر وبتر الاطراف، وهؤلاء الاعزة هم الاحق بالرعاية والعناية ممن سواهم، لما لهم من الفضل على جميع العراقيين، فلولاهم لما تحررت الارض وما اندحر الارهاب وما حفظت

الاعراض والمقدسات، ومن هنا فان توفير العيش الكريم لهم وتحقيق وسائل راحتهم بالمقدار الممكن تخفيفاً لمعاناتهم واجبٌ وأيّ واجب، ويلزم الحكومة ومجلس النواب أن يوفرا المخصصات المالية اللازمة لذلك، وترجيحه على مصاريف أخرى ليست بهذه الاهمية)[1].

ه- اكدت المرجعية الدينية على ضرورة الحفاظ على المكانة السامية التي حازها المتطوعون لتلبية نداء المرجعية في الجهاد الكفائي وعدم استغلال مكانتهم التي حازوها في نفوس الجماهير لتحقيق مارب سياسية لان ذلك يترك اثرا سلبيا على مستقبل هذه الشريحة المهمة التي كان لها دور بارز في رسم مستقبل العراق :

(خامساً: إن معظم الذين شاركوا في الدفاع الكفائي خلال السنوات الماضية لم يشاركوا فيه لدنياً ينالونها أو مواقع يحظون بها، فقد هبّوا الى جبهات القتال استجابة لنداء المرجعية واداءً للواجب الديني والوطني، دفعهم اليه حبهم للعراق والعراقيين وغيرتهم على اعراض العراقيات من أن تنتهك بأيدي الدواعش وحرصهم على صيانة المقدسات من أن ينالها الارهابيون بسوء، فكانت نواياهم خالصة من أي مكاسب دنيوية، ومن هنا حظوا باحترام بالغ في نفوس الجميع واصبح لهم مكانة سامية في مختلف الاوساط الشعبية لا تدانيها مكانةُ أي حزب او تيار سياسي، ومن الضروري المحافظة على هذه المكانة الرفيعة والسمعة الحسنة وعدم محاولة استغلالها لتحقيق مآرب سياسية يؤدي في النهاية الى أن يحلّ بهذا العنوان المقدس ما حلّ بغيره من العناوين المحترمة نتيجة للأخطاء و الخطايا التي ارتكبها من ادّعوها)[2].

و- وفي نهاية البيان اكدت المرجعية الدينية على ان مرحلة ما بعد القضاء

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق

على داعش يجب ان تكون اهم اولوياتها محاربة الفساد المالي والاداري وحددت في بيانها سبل النجاح في عدة امور:

الاول: مكافحة الفساد المالي والاداري بكل حزم وقوة ومهنية.

الثاني: تفعيل الاطر القانونية.

الثالث: رسم خطط واقعية وعملية بعيدا عن الاجراءات الشكلية والاستعراضية.

(سادساً: ان التحرك بشكل جدي وفعال لمواجهة الفساد والمفسدين يعدّ من اولويات المرحلة المقبلة، فلا بد من مكافحة الفساد المالي والاداري بكل حزم وقوة من خلال تفعيل الاطر القانونية وبخطط عملية وواقعية بعيداً عن الاجراءات الشكلية والاستعراضية. إن المعركة ضد الفساد. التي تأخرت طويلاً. لا تقلّ ضراوة عن معركة الارهاب إن لم تكن أشد وأقسى، والعراقيون الشرفاء الذين استبسلوا في معركة الارهاب قادرون. بعون الله. على خوض غمار معركة الفساد والانتصار فيها أيضاً إن أحسنوا ادارتها بشكل مهني وحازم)[1].

المرجعية والمظاهرات:

بعد اسقاط النظام الفاشي في العراق في ٢٠٠٣م وممارسة المرجعية الدينية العليا لدورها الارشادي والتوجيهي لتصحيح مسار الحكومات ودرئ المخاطر عن العراق، والوقوف امام المحاولات الامريكية المحمومة للتلاعب بسيادة العراق ومستقبله، تم اقرار الدستور العراقي الذي كتب من خلال لجنة منتخبة واجريت الانتخابات التشريعية وتولى العراقيون ادارة شؤون بلدهم.

(١) المصدر السابق

المشكلة الكبيرة التي واجهت العراق بعد الغزو الداعشي هي مشكلة الفساد الاداري والمالي التي هي الاصل في جميع المشاكل التي عصفت بعراق ما بعد الحكم الصدامي البعثي البغيض.

استشرى الفساد في جميع مفاصل الدولة واصبح الخطر كبيرا على حاضر البلاد ومستقبلها.

دعت المرجعية العليا في بيانها الذي اعلنت فيه النصر على داعش رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي الى مكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين، ولكن لم يقم بما ينبغي.

وبعد الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠١٨ تولى السيد عادل عبد المهدي رئاسة السلطة التنفيذية كمرشح توافقي بعد مخاض عسير، وكانت حكومته تواجه العديد من التحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

على الصعيد الخارجي كانت الكثير من الاحداث التي كان لحكومة السيد عادل عبد المهدي فيها مواقف جريئة اهمها اربعة احداث رئيسية:

١- فتح معبر البو كمال على الحدود السورية على خلاف رغبة امريكا.

٢- رفضه لصفقه القرن التي طرحتها امريكا لتسوية القضية الفلسطينية.

٣- رفضه تطبيق العقوبات الامريكية على ايران لإضرارها بالمصالح العراقية.

٤- الاتفاقية مع الصين والتي عرفت بالنفط مقابل الاعمار.

داخليا كان لحكومة السيد عادل عبد المهدي عدة انجازات اهمها:

١- تحميل اسرائيل مسؤولية قصف مقرات الحشد الشعبي.

٢- اقرار قانون الحشد الشعبي.

وفي مقابل هذه الانجازات على الصعيدين الداخلي والخارجي، لم يتمكن السيد عبد المهدي من معالجة اسباب الفساد الداخلي حيث استمر العمل على اساس المحاصصة الطائفية والقومية وتعاظم نفوذ الاحزاب السياسية وازدياد الفساد عمقا وتجذرا وكل ذلك يعود الى عدم قدرة رئيس الوزراء الوقوف امام سلطة الاحزاب المتحكمة بالسلطة.

بعد ٢٠٠٣ ترك الفساد الاداري والمالي اثارا واضحة فانتشرت البطالة في اوساط الخريجين وحملة الشهادات العليا وعطلت المصانع ودمرت الزراعة وساءت الخدمات وتحول البلد الى بلد مستورد لكل شيء، وشل القطاع الخاص ايما شلل.

ثارت البصرة عدة مرات في ايام صيفها الساخن بسبب رداءة خدمات الطاقة الكهربائية وفي كل مرة تقدم قرابينا من ابنائها.

ثم ثارت مرة اخرى بسبب الامراض الشديدة التي سببها عدم وجود ماء صالح للشرب فامتلأت المستشفيات بأعداد كبيرة من الذين تعرضوا للتسمم بسبب المياه غير الصالحة للشرب وبث لقاء علني في مجلس النواب دار فيه نقاش حاد بين رئيس الوزراء حيد العبادي ووزيرة الصحة من جهة ومحافظ البصرة اسعد العيداني من جهة اخرى وتكشف خلال اللقاء تعمد الحكومة المركزية اهمال الشعب البصري وعدم الاهتمام بمصيره.

تداركت المرجعية الدينية امر الشعب البصري وارسلت وفدا يرأسه السيد احمد الصافي المتولي الشرعي للعتبة العباسية المقدسة الى البصرة لمعالجة الوضع المأساوي الذي يعيشه المواطنون وتمكن الوفد من خلال شراء بعض المضخات واصلاح البعض الاخر بالأموال التي قدمتها المرجعية الدينية من تخفيف المعاناة الكبيرة التي عاشها المجتمع البصري نتيجة الفساد المستشري

والاهمال الحكومي المتعمد.

لم يعد الشعب قادرا على تحمل الاوضاع المأساوية التي سببها الفساد الاداري والمالي كما ان المرجعية الدينية طالبت السلطات التنفيذية والتشريعية لمرات متعددة بمكافحة الفساد وحذرت من مغبة اهمال المطالب الشعبية وتوفير فرص الحياة الكريمة لأبناء العراق.

ولكن لم تلق المطالبات الشعبية ولا التوجيهات من قبل المرجعية الدينية اذنا صاغية فجرت دعوات على منصات التواصل الاجتماعي مطالبة الشعب بالنهوض والتظاهر لمحاربة الفساد وحددت يوم ٢٠١٩/١٠/١ موعدا لانطلاق التظاهرات ضد السلطة الحاكمة في العراق.

في يوم الثلاثاء الاول من تشرين اول عام ٢٠١٩ انطلقت المظاهرات في مختلف المناطق الشيعية في العراق ابتداءً من بغداد وديالى وانتهاءً في البصرة ولم يشارك في هذه المظاهرات شركاء الوطن من العرب السنة والاكراد.

كشفت مطالبات المتظاهرين عن بساطة في التفكير السياسي والمطالبات الاصلاحية الامر الذي سهل فيما بعد اختراق المظاهرات وتسييرها في اتجاهات مختلفة.

كانت مطالب المتظاهرين تتلخص في استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي، استقالة البرلمان، تعيين العاطلين عن العمل في دوائر الدولة، وتوزيع قطع اراضي، فمن الواضح ان المطالب كانت مطلبية بحتة وتدل على ضعف في الوعي السياسي لدى المتظاهرين.

في الايام السابقة على المظاهرات غادر وفد كبير من الحكومة العراقية الى الصين لإبرام اتفاقية مع الجانب الصيني فيما عرف بعد ذلك بالنفط مقابل الاعمار.

كانت هذه الخطوة من حكومة السيد عادل عبد المهدي اضافة الى تحميل اسرائيل مسؤولية قصف مقرات الحشد الشعبي ورفضه لمشاركة العراق في العقوبات الامريكية المفروضة على ايران من جانب واحد ورفضه لمشروع صفقة القرن الامريكية، اقرار قانون الحشد الشعبي وغيرها من الاسباب اسهمت في توجيه امريكا لأذرعها في العراق بالمشاركة في المظاهرات التي ستنطلق ضد حكومة السيد عادل عبد المهدي.

عمت المظاهرات مختلف المدن العراقية وحددت الحكومة مواقعا لتجمع المتظاهرين في كل محافظة، وحددت ساحة التحرير محلا لتجمع المتظاهرين في بغداد.

عمدت الايادي الخفية على تحريك المتظاهرين باتجاه الخضراء، تعرض المتظاهرون الى عملية قنص من قبل مجهولين عبر عنهم بين السياسيين بالطرف الثالث الذي لم يكشف عن هويته، بينما اتهمت جهات سياسية واعلامية جهات كردية بالقيام بعملية القنص، واتهم الشيخ قيس الخزعلي امين عام حركة عصائب اهل الحق احد الرئاسات الثلاث بالتآمر ضد مصلحة العراق. فيما حمل اخرون القوات الامنية مسؤولية ضرب المتظاهرين وحملوا ايران مسؤولية ما حدث[1].

اثار نزيف الدم الذي تسبب به الطرف الثالث موجة من العنف بين المتظاهرين والقوات الامنية وحصلت تجاوزات كبيرة من قبل المندسين في التظاهرات على الممتلكات العامة والخاصة.

والذي يهم هنا ان نلحظ ان المتظاهرين والقوات الامنية لم يتخذوا التدابير اللازمة لمنع استغلال الطرف المتآمر للمظاهرات في حرف مسير المطالبات

(١) طرح ذلك من خلال القنوات الاعلامية في لقاءات مباشرة في بداية التظاهرات.

الجماهيرية الى تصعيد كبير يؤثر سلبا على امن العراق.

المرجعية الدينية ومن واقع المسؤولية الملقاة على عاتقها ووقوفها على ان مطالب المتظاهرين.

وتماشيا مع برنامجها في عدم التدخل في الجزئيات وتبنيها لحفظ كيان الدولة وهيبتها وفرض.

القانون والارشاد لتصحيح الاخطاء، تناولت المرجعية الدينية في خطبتها يوم ٢٠١٩/١٠/٤.

بيان عدة امور نوجزها في نقاط[1]:

١- شجبت المرجعية الاعتداء الذي تعرض له المتظاهرون والقوات الامنية والتجاوزات التي تعرضت لها الممتلكات الخاصة والعامة.

٢- بينت المرجعية شجبها واعتراضها على انسياق المظاهرات نحو العنف الذي اودى بحياة العديد من المواطنين سواء من المتظاهرين او القوات الامنية بالإضافة الى العديد من الجرحى، والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة، وحذرت المرجعية من العنف والعنف المضاد لما له من تداعيات خطيرة على مستقبل البلاد.

٣- انتقدت المرجعية الدينية منهجية السلطة في عدم التعاطي الايجابي مع مطالب المتظاهرين.

٤- طالبت المرجعية بقيام السلطة بخطوات جادة لحل الازمة التي مرت بها البلاد منذ تغيير نظام الحكم في العراق واجملتها في الامور الاتية:

* الاصلاح ومحاربة الفساد.

(١) صفحات التلكرام للمواقع التي نشرت التوجيهات مكتب سماحته، اضافة الى خطبة الجمعة على القنوات الاعلامية: في ٢٠١٩/١٠/٤.

* تجاوز المحاصصة والمحسوبيات في ادارة الدولة.
* اتخاذ السلطات الثلاث خطوات واضحة في طريق الاصلاح الحقيقي
* تغيير الكتل الكبيرة التي انبثقت عنها الحكومة من منهجها والاستجابة لمتطلبات الاصلاح ومستلزماته بصورة حقيقية.
* قيام السلطة القضائية والاجهزة الرقابية بتحمل مسؤوليتها الكبرى في مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين واسترجاع اموال الشعب منهم.
* قيام الحكومة التنفيذية بواجبها في تخفيف معاناة المواطنين من خلال تحسين الخدمات العامة وتوفير فرص العمل للعاطلين والابتعاد عن المحسوبيات في التعيينات الحكومية وتكميل ملفات المتهمين بالتلاعب بالأموال العامة والاستحواذ عليها تمهيدا لتقديمهم للعدالة.
* تشكيل لجنة من اشخاص من خارج السلطة معروفين بالكفاءة العالية والنزاهة التامة وتكلف اللجنة بتحديد الخطوات المطلوب اتخاذها في سبيل مكافحة الفساد وتحقيق الاصلاح على ان يسمح لأعضائها بالاطلاع على مجريات الاوضاع بصورة دقيقة والاجتماع مع الشخصيات الذين لهم مشاركة في الفعاليات المؤثرة في البلد ومن ضمنهم ممثلوا المتظاهرين في مختلف المحافظات بالاستماع الى مطالبهم ووجهات نظرهم فاذا اكملت اللجنة عملها وحددت الخطوات المطلوبة تشريعية كانت او تنفيذية او قضائية كان العمل على تنفيذها على ضوء السياقات القانونية ولو بالاستعانة بالدعم المرجعي والتأييد الشعبي.

استمر التصعيد بين ساحات التظاهر والقوات الامنية،ومن خلال سير الاحداث خلال الايام العشرة الاولى من شهر تشرين الاول اصبح واضحا اختراق ساحات التظاهر من قبل قوى ذات انتماءات وولاءات لمحاور تريد بالعراق شرا

وتهدف الى تصعيد الاوضاع في الساحة الداخلية.

يظهر من تتبع الاحداث ان الحكومة تسعى لإيجاد حلول للازمة لكنها تواجه الكثير من الصعوبات بسبب ضعفها امام الكتل السياسية التي تتمتع بنفوذ عميق وقوي جدا لا يمكن للسلطة التنفيذية تخطيه، لذا لجأت الحكومة الى حلول ترقيعية في محاولة منها لتخفيف حدة الصراع بين المتظاهرين والقوات الامنية من جهة واظهار نفسها مظهر المستجيب لخطاب المرجعية الدينية من جهة اخرى.

فكان من خطواتها اصدار الاوامر بتعيين الخريجين وحملة الشهادات العليا على دفعات واعادة المفسوخة عقودهم والمفصولين من القوات الامنية.

وهذه الخطوات في الحقيقة لا تمثل سوى محاولة لإيجاد فرصة للمناورة فان هذه التعيينات لن تحل المشكلة على الامد البعيد ولا تمثل برنامجا استراتيجيا ولا تكتيكيا لحل الازمة المتأصلة في البلاد.

ومن جهة اخرى عملت المجاميع المندسة على تأزيم الوضع بين المتظاهرين والقوات الامنية، مما اوقع عددا كبيرا من الضحايا.

المرجعية الدينية العليا ومن واقع المسؤولية والمتابعة الدقيقة للأحداث وتوجيه النداء الى ابناء الشعب العراقي وبيان مواقفها وتصحيح مسار الاحداث حددت في خطابها في ١١ تشرين اول ٢٠١٩ العديد من الامور المهمة نلخصها في ما يلي[1]:

١- ان الحكومة العراقية والاجهزة الامنية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الاستهداف المباشر للمتظاهرين ووسائل الاعلام.

(١) صفحات التلكرام للمواقع التي نشرت التوجيهات مكتب سماحته، اضافة الى خطبة الجمعة على القنوات الاعلامية: في ١١ تشرين اول ٢٠١٩

٢- ان عدم انضباط القوات الامنية او عدم انصياعهم للأوامر او عدم اهليتهم للتعامل مع الاحتجاجات الشعبية لا يخلي مسؤولية السلطة عن الاخلال بالأمن ووقوع ضحايا بين المتظاهرين.

٣- تتحمل الحكومة المسؤولية عن استهداف المتظاهرين بالقنص من قبل عناصر خارجه عن القانون لوقوع هذه الجريمة تحت انظار القوات الامنية

٤- تتحمل الحكومة مسؤولية الاعتداء على وسائل الاعلام بهدف ارهاب العاملين فيها.

٥- تتحمل الحكومة مسؤولية تعرض القوات الامنية للاعتداء من قبل الخارجين عن القانون وكذلك تتحمل المسؤولية لعدم حمايتها للمواطنين والمؤسسات الحكومية والممتلكات الخاصة من قبل المندسين في المظاهرات.

٦- طالبت المرجعية العليا الحكومة والقوة القضائية اجراء تحقيق يتسم بالمصداقية حول جميع الاحداث التي وقعت في ساحات التظاهر والكشف امام الراي العام عن الجهات التي امرت او باشرت بإطلاق النار على المتظاهرين او غيرهم وعدم التواني عن ملاحقتهم واعتقالهم وتقديمهم للعدالة مهما كانت انتماءاتهم ومواقعهم ولابد من ان يتم ذلك خلال مدة محددة.

٧- الموضوع المشار اليه في النقطة السابقة يكشف عن مدى جدية الحكومة في الاصلاح الحقيقي اذ ان الاصلاح ومكافحة الفساد المالي والاداري وتحقيق درجة من العدالة الاجتماعية لن يتحقق مالم تفرض هيبة الدولة وضبط الامن وفق السياقات القانونية ومنع التعدي على الحريات العامة والخاصة التي كفلها الدستور ووضع حد للذين يهددون

ويضربون ويخطفون ويقنصون وهم بمنأى عن الملاحقة والمحاسبة.

٨- اكدت المرجعية العليا على مواقفها المبدئية الثابتة في عدم مداهنة اي احد او اي جهة فيما يمس المصلحة العامة للشعب العراقي وهي تراقب الاداء الحكومي وتشير الى مكامن الخلل فيه متى اقتضت الضرورة ذلك.

٩- اكدت المرجعية موقفها الثابت من ضم صوتها مع اصوات المظلومين والمحرومين من ابناء هذا الشعب اينما كانوا بلا تفريق بين انتماءاتهم وطوائفهم واعراقهم.

لابد لنا من الوقوف عند هذه الخطبة التي يتضح فيها العديد من الامور التي تتعلق بالمرجعية الدينية فهذا الخطاب يكشف لنا منهجية المرجعية العليا في الاحداث التي تجري في الساحة العراقية:

الاول: المرجعية الدينية تنظر الى الحكومة من واقع مسؤوليتها عن ادارة البلد وحفظ امن الشعب وحفظ حقوقه على اساس المواطنة.

الثاني: ان الحكومة يجب عليها ان تتحمل مسؤوليتها كاملة وليس هناك ما يخليها عن المسؤولية في حال وجود تقصير في ادائها.

الثالث: المرجعية الدينية في خطابها تبين للامة الخطوات التي يجب على الحكومة ان تتبعها كي يتضح للامة ما تقتضيه المرحلة التي تعيشها وهذه مسالة مهمة في تعميق الوعي السياسي للمجتمع للدفاع عن استحقاقاته والمطالبة بها للنهوض بواقع الامة وحماية حاضرها ومستقبلها.

الرابع: ان المرجعية الدينية ليس من وظائفها الدخول في جزئيات العمل الحكومي ودورها الارشاد والتوجيه عند تشخيص وجود ضرورة لذلك.

الخامس: ان ما قدمته المرجعية الدينية في خطاباتها الكثيرة وفي مختلف

المجالات التي تتعلق بمصير الامة تكشف عن تتبعها لكل دقائق الامور وبيان خارطة الطريق التي يتعين على الامة القيام بها للخروج من الازمات التي تمر بها، كما يكشف عن عمق ادراك المرجعية الدينية لأولويات المرحلة التي تمر بها الامة.

استمرت التظاهرات التي انطلقت في تشرين ٢٠١٩ وحلت زيارة الاربعين فقرر المتظاهرون تخفيف زخم التظاهرات الى ما بعد انتهاء زيارة الاربعين.

بعد انتهاء الزيارة الاربعينية وعودة المتظاهرين الى ساحات التظاهر اطلقت المرجعية الدينية نداءها الى المتظاهرين والقوات الامنية والحكومة وتحدثت مع كل صنف بحسب ما تقتضيه المصلحة العليا للعراق ففي يوم الجمعة ٢٠١٩/١٠/٢٥ وجهت المرجعية العليا خطابا للمتظاهرين تضمن عدة نقاط[1]:

الاولى: ضرورة الحفاظ على سلمية التظاهر وعدم الاعتداء على القوات الامنية وضرورة رعاية حرمة الاموال الخاصة والعامة وعدم التعدي عليها بالحرق او النهب او التخريب وذلك للأسباب الاتية:

* منافاة ذلك للشرع والقانون
* سيؤدي ذلك الى ابتعاد المتظاهرين عن تحقيق مطالبهم

الثانية: ضرورة احترام ابناء القوات الامنية وذلك:

* رعاية للعلاقات التي تربط بين القوات الامنية والمتظاهرين فان ابناء القوات الامنية هم اباء او ابناء او اخوة المتظاهرين
* ان الكثير منهم شارك بالدفاع عن ابناء العراق ومن بينهم المتظاهرين حيث شاركوا في قتال الارهابيين الدواعش وغيرهم ممن ارادوا السوء بالعراقيين

(١) صفحات التلكرام للمواقع التي نشرت التوجيهات مكتب سماحته، اضافة الى خطبة الجمعة على القنوات الاعلامية: في ٢٠١٩/١٠/٢٥

* ان ابناء القوات الامنية يقومون بواجبهم في حفظ النظام العام ولذا يتعين احترامهم وتقديرهم

الثالثة: حذرت المرجعية العليا في خطابها المتظاهرين من تغلغل المندسين بين صفوفهم واستغلال التظاهرات للاعتداء على القوات الامنية والمنشئات الحكومية او الممتلكات الخاصة.

كما وجهت المرجعية الدينية خطابها الى القوات الامنية واوصتها بعدة امور:

* على القوات الامنية احترام حق المواطنين بالتظاهر السلمي بما لا يخل بالنظام العام لأنه حق مكفول دستوريا.
* ان مقتضى الحق الدستوري في التظاهر السلمي قيام الاجهزة الامنية بتوفير الحماية الكاملة للمتظاهرين في الساحات والاماكن المخصصة لحضورهم.
* على القوات الامنية التحلي بأعلى حالات ضبط النفس في التعامل مع المتظاهرين.
* على القوات الامنية اداء واجبهم في اطار تطبيق القانون وحفظ النظام العام وعدم السماح بالفوضى والتعدي على المنشآت الحكومية والممتلكات الخاصة.
* على القوات الامنية ان لا تنسى ان المتظاهرين هم ابناؤهم واخوانهم واباؤهم انما خرجوا ليطالبوا بحقهم في حياة حرة كريمة ومستقبل لائق لبلدهم فلابد من عدم التعامل معهم الا باللطف واللين.

كما وجهت المرجعية الدينية خطابها للحكومة معلنة عن عدم رضاها عن نتائج التحقيق في الاحداث التي شهدتها المظاهرات في الايام التي تقدمت على هذه الخطبة:

* (يبقى ان نشير الى ان التقرير المنشور عن نتائج التحقيق في ما شهدته التظاهرات السابقة من اراقة للدماء وتخريب الممتلكات لم يحقق الهدف المرتقب منه ولم يكشف عن جميع الحقائق والوقائع بصورة واضحة للراي العام فمن المهم الان ان تتشكل هيئة قضائية مستقلة لمتابعة هذا الموضوع واعلام الجمهور بنتائج تحقيقها بكل مهنية وشفافية).

كما بينت المرجعية في خطابها الى الجميع حكومة وقوات امنية ومتظاهرين الاسباب التي تدعوا الى ضرورة الحفاظ على سلمية المظاهرات وخلوها من العنف:

* **الاول:** ابعاد الاذى عن ابنائها المتظاهرين والعناصر الامنية.
* **الثاني:** الحرص البالغ على مستقبل العراق الذي يعاني من تعقيدات كثيرة يخشى معها من ان ينزلق بالعنف والعنف المقابل الى الفوضى.
* **الثالث:** الانزلاق الى الفوضى سيفسح المجال لمزيد من التدخل الخارجي ويصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات بين بعض القوى الدولية والاقليمية.
* **الرابع:** اذا تحول العراق الى ساحة لتصفية الصراعات الدولية والاقليمية سيحدث له ما حدث لغيره من بعض البلدان الاخرى من اوضاع مريرة لم يمكنهم التخلص من تبعاتها حتى مضي سنوات طوال.

المرجعية وانضاج الوعي السياسي للامة:

منذ عام ٢٠١١ تصدت المرجعية في خطبها الموجه الى الجماهير في سبيل تأسيس وعي شعبي مناد بالإصلاح، وموجه في نفس الوقت الى السلطات الثلاث للقيام بخطوات حقيقة لإنقاذ البلد من الفساد الاداري والمالي الذي

استشرى فيه، كانت المرجعية ترسم خارطة طريق للخروج من الازمة ا لتي يمر بها البلد وكما هو الحال في خطبها السابقة بينت المرجعية الدينية في هذه الخطبة الخطوط العريضة لما يفترض بالقيادات السياسية ان تقوم به لإنقاذ البلد مما يحوطه من اخطار ويمكن اجمال ذلك في نقاط:

١- الاصلاح الحقيقي بالطرق السلمية ممكن اذا تكاتف العراقيون ورصوا صفوفهم للمطالبة بالأمور التي يتفق عليها الجميع وتأجيل المسائل الخلافية والفرعية في هذه المرحلة الحساسة.

٢- من اهم الامور التي طالب بها العراقيون وهي مورد اتفاقهم جميعا.

* مكافحة الفساد.
* اتباع اليات واضحة وصارمة لملاحقة الفاسدين واسترجاع اموال الشعب منهم.
* الغاء او تعديل بعض القوانين التي تمنح امتيازات كبيرة لكبار المسؤولين واعضاء مجالس المحافظات ومجلس النواب ولفئات معينة على حساب سائر ابناء الشعب رعاية للعدالة الاجتماعية في توزيع الثروات.
* اعتماد ضوابط عادلة في التوظيف الحكومي بعيدا عن المحاصصة والمحسوبية.
* اتخاذ اجراءات مشددة بحصر السلاح بيد الدولة.
* الوقوف بحزم امام التدخلات الخارجية في شؤون البلد.
* سن قانون منصف للانتخابات يعيد ثقة المواطن بالعملية الانتخابية ويرغبهم في المشاركة فيها.

ومن خلال الخطوط العامة التي رسمتها المرجعية لتحقيق الاصلاح الحقيقي في البلاد يتضح ان اهم اسباب تردي الوضع العراقي سياسيا واداريا وماليا:

١- الفساد المالي والاداري وانعدام العدالة في توزيع الثروات والتوظيف الحكومي وسن قوانين جائرة جعلت الطبقة السياسية واذرعها في الحكومة تثرى ثراءً فاحشا على حساب الشعب.

٢- ضعف الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

تحديد اطراف الصراع وآثاره السلبية في خطاب المرجعية:

تناولت خطبة المرجعية الدينية في الاول من تشرين الثاني عام ٢٠١٩ العديد من النقاط المهمة التي تتناول الواقع المعقد الذي تعيشه الساحة العراقية والتطورات التي شهدتها.

والمدقق في خطابات المرجعية الدينية سيقف على العديد من الامور المهمة التي منها مباني المرجعية الدينية في ادارة البلاد،ورسم خارطة الطريق للخروج من الازمات،وتحديد المشاكل وبيان الخطوط العامة لمجريات الاحداث الجارية والتي ستقع مستقبلا والتي يتعين على الطبقة السياسية والسلطات الثلاث والمجتمع الالتفات اليها،وهي امور تكشف عن عمق وعي المرجعية الدينية ودقتها في التشخيص وسعة الاطلاع على مجريات الاحداث.

وسنشيرالى هذه الجوانب اثناء عرض ما ورد في خطبة المرجعية الدينية من الامور المهمة في هذا الصدد.

تضمنت خطبة المرجعية الدينية عدة محاور يمكن ان تجمل في خمس[1]:

١.ادانة اعمال العنف:

ادانت المرجعية الدينية اعمال العنف التي وقعت بين المتظاهرين

(١) صفحات التلكرام للمواقع التي نشرت التوجيهات مكتب سماحته، اضافة الى خطبة الجمعة على القنوات الاعلامية: في ٢٠١٩/١١/١.

والمعتصمين والقوات الامنية وغيرهم،واسفرت المصادمات عن سفك المزيد من الدماء البريئة وتعرض العديد من الممتلكات العامة والخاصة الى الاعتداء بالحرق والنهب.

وعند الوقوف عن هذه الفقرة نجد اشارة المرجعية الى الصراع الحاصل بين اطراف ثلاثة في معادلة الصراع الطرف الاول المتظاهرون والطرف الثاني القوات الامنية والطرف الثالث غيرهم، وهذا يعني ان الصراع اصبح اكثر تعقيدا فالمظاهرات التي كانت في الاصل للمطالبة بالحقوق تم اختراقها من قبل جهات متعددة اصحبت تدير بوصلة المظاهرات بما يتلاءم مع توجهاتها، وهذا التطور في الصراع ادى الى سفك دماء بريئة ذهبت ضحية قيام ذوي الاتجاهات التي عملت على تصعيد المواجهة بين المتظاهرين والقوات الامنية، الذين يقعون ضحية تلاعب ذوي الاتجاهات المتناحرة في تسييرامور الساحة بالنحو الذي يخدم مصالحها.

كما نددت المرجعية الدينية بتعرض الممتلكات الخاصة والعامة للنهب والحرق لما فيه من اثرسلبي على الاقتصاد العراقي والتجاوز على اموال المواطنين وتعريض اوضاعهم الاقتصادية للخطرمما يترك اثارا سلبية كثيرة على مسار حياتهم المادية.

٢.التحذير من عواقب الاستمرار بالعنف:

حذرت المرجعية الدينية من سفك المزيد من الدماء لان ذلك سيؤدي الى جر البلد الى مهاوي الاقتتال الداخلي والفوضى والخراب، وان منع الانزلاق في هذا المنحدر الخطيرممكن اذا تعاون الجميع على حل الازمة الراهنة بنوايا صادقة ونفوس عامرة بحب العراق والحرص على مستقبله.والتأمل في هذا الجانب من الخطبة يتبين معه ان استمرار القوى المتصارعة التي اشيرايها في الفقرة السابقة

في ما تقوم به سيؤدي الى خطر الاقتتال الداخلي والحرب الاهلية والفوضى والخراب وبالتالي انهيار البلاد على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والادارية والامنية وهذا يجعل مستقبل العراق في مهب الريح ويعرض مصير العراقيين للخطر.

كما اشارت المرجعية الدينية في خطابها الى ان الوقت لم يفت لإيجاد حل لهذه الازمة الخانقة ولكن ذلك يتوقف على صدق نوايا الاطراف المتنفذة في الواقع العراقي بإيجاد حل للازمة على ان تكون مصلحة العراق هي المقدمة على كل شيء.

٣. تحديد مواطن الخلل في الاحداث المرافقة للتظاهرات:

اكدت المرجعية الدينية في خطابها على ضرورة التعاطي مع جملة من الامور في المرحلة الفعلية على صعيد ساحات التظاهر والعلاقة معها وقد بينت ذلك في:

* ادانة المرجعية الدينية للعنف غير المبرر الذي يرافق التظاهرات.
* دعوة المرجعية الدينية الى محاسبة مرتكبي العنف غير المبرر والمعتدين على المتظاهرين السلميين.
* دعوة المرجعية الدينية الى تجنب زج القوات القتالية باي من عناوينها في التعامل مع الاعتصامات والتظاهرات السلمية خشية الانجرار الى مزيد من العنف.

عند التأمل في هذه الموارد التي بينتها المرجعية الدينية في خطابها يتضح ان هناك جهات تعمل على الاستمرار في اثارة الازمات وتصعيد العنف والعنف المضاد والذي سينتج عنه جر البلاد الى الحرب الاهلية والفوضى والخراب، وترى

المرجعية الدينية ان احداث العنف التي تجري لا توجد لها مبررات موضوعية بل هي نتاج لافتعال ازمة تنتج العنف، وان على المتظاهرين والقوات الامنية والمخلصين الانتباه الى ما يراد بهم من قبل الجهات التي تهدف الى تصعيد العنف لتحقيق غاياتها غير النبيلة.

كما دعت المرجعية الدينية في خطابها الجهات المختصة الى تحمل مسؤوليتها في محاسبة مثيري العنف غير المبرر لوأد الفتنة في مهدها واعادة هيبة الدولة وفرض القانون ومنع الفوضى وانهيار الامن، وان ترك مثيري العنف غير المبرر طلقاء سيؤدي الى مزيد من ارباك الوضع الداخلي على مختلف الاصعدة الامنية والسياسية والاقتصادية والادارية.

كما عرضت المرجعية الدينية بالخلل الذي ترتكبه السلطات الامنية بزج القوات القتالية في التعامل مع التظاهرات والاعتصامات، لان القوات القتالية بحسب طبيعة تدريبها واليات عملها تعتمد اسلوب الهجوم او صد الهجوم المسلح، والمفروض ان التظاهرات تظاهرات سلمية ووجود قوات قتالية سيثير المتظاهرين والمعتصمين ويوجد ارضية خصبة يسهل على العدو اختراقها في اثارة العنف بين المتظاهرين والقوات الامنية، وبالتالي سيؤدي ذلك الى المزيد من العنف وسفك الدماء وحرف التظاهرات عن مسارها الصحيح، وقيام راكبي الموجة بتوجيه البوصلة بالاتجاه الذي يريدون، وفي هذا المقطع تعريض واضح بسياسة الحكومة في التعاطي مع ساحات التظاهر.

٤ـ مبادئ الاصلاح في مباني المرجعية الدينية:

بينت المرجعية الدينية في العديد من خطبها مبانيها في الية العملية الاصلاحية وتحديد الجهة صاحبة الحق في تقرير مصير الامة وضرورة ان يكون الشعب هو صاحب الحق وان لا يصادر قراره من اي جهة وقد ضمنت ذلك في

خطابها في نقطتين:

* ان الاصلاح موكول الى اختيار الشعب العراقي بكل اطيافه والوانه من اقصى البلد الى اقصاه، وليس لأي شخص او مجموعة او جهة بتوجه معين او اي طرف اقليمي او دولي ان يصادر ارادة العراقيين في ذلك ويفرض رايه فيه ففي هذه النقطة نجد ان المرجعية الدينية بعد ان بينت رؤيتها في حق الشعب العراقي في تحديد نوع النظام السياسي والإداري في ادارة البلاد، حذرت من خطر مصادرة ارادة الشعب العراقي في الاصلاح من قبل المجموعات الداخلية او القوى الدولية والاقليمية.

وهذا يؤكد حرص المرجعية الدينية على استقلالية القرار العراقي وان يكون التعاطي في العراق على اساس المواطنة والعيش المشترك بعيدا عن الطائفية والعرقية والهيمنة الحزبية والتدخلات الاقليمية والدولية، بل تدار شؤون البلد على اساس الحرص على العراق الموحد بعيدا عن التعاطي على اساس قومي او ديني او مذهبي او فئوي.

كما حذرت المرجعية الدينية من التدخلات الدولية والاقليمية في الشأن الداخلي العراقي لما له من اثار سلبية على مستقبل البلاد والشعب العراقي وتضييع لاستقلال القرار الوطني وربط العراق بالأجندات الاقليمية والدولية وبالتالي تحويل العراق الى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى المتصارعة ويتحول الى ساحة صراع مباشر او بالوكالة بين محاور القوى المتحاربة.

* ان المبدأ الذي التزمت به المرجعية الدينية واكدت عليه بعد تغيير النظام في العراق هو احترام ارادة العراقيين في تحديد نوع النظام السياسي والاداري لبلدهم من خلال اجراء الاستفتاء العام على الدستور والانتخابات الدورية لمجلس النواب.

٥ـ العراق اولا:

دعت المرجعية الدينية جميع الاطراف العراقية الى التفكير الجدي بحاضر العراق ومستقبلة واتخاذ القرار الصحيح بعيدا عن الانفعالات العابرة والمصالح الخاصة. وهذه النقطة من النقاط المهمة في تشخيص الخلل في الساحة العراقية اذ ان المرجعية الدينية بهذا الخطاب تشير الى ان المنهج الخاطئ في التعاطي مع الاحداث ناشئ من ثلاثة امور:

الاول: ليس هناك تفكير جدي بحاضر العراق ومستقبله.

الثاني: الدور السلبي للانفعالات العابرة المرحلية غير الاستراتيجية في التعاطي مع ما تقضيه مصلحة البلد.

الثالث: تقديم المصلحة الشخصية سواء في بعدها الذاتي او القومي او المذهبي او المناطقي او الحزبي على المصلحة العليا للعراق.

ومما تقدم يتضح ان رؤية المرجعية الدينية تبتني على ان تحقق الاصلاح الحقيقي والنهوض بمستقبل العراق السياسي والاقتصادي والامني والاداري لن ينجز مالم تراعى جميع الامور التي تمت الاشارة اليها.

متابعة لسير الاحداث في العراق:

شهدت الفترة ما بين خطبة المرجعية الدينية في الاول من تشرين الثاني ولغاية الثامن منه العديد من الاحداث المهمة التي تمثل انعكاسا عن معطيات التظاهرات في العراق والتي اصبح من الواضح تناغم جزء من الحراك فيها مع التظاهرات في لبنان بحيث تتشابه خطوات الحراك فيهما، مع ملاحظة الفرق بين خصوصيات كل من البلدين والظروف التي تحيط بهما والخلفيات التي تحيط بساحة الحراك سواءً على الصعيد البشري او السياسي او الاجتماعي او

تـأثيرالقـوى الفاعلـة في توجيـه بوصـلة الحـراك مـن القـوى المـؤثرة في السـاحة الداخلية منها والخارجية الحكومية منها والشعبية والحزبية.

ففـي هـذه الفتـرة توجهـت مجـاميع مـن المتظـاهرين لقطـع طريـق ميناء ام قصر في البصرة وهو الممر المائي الوحيد والذي يتم من خلاله التبادل التجاري بين العراق ودول العالم ومن الممكن ان تكون هذه الخطوة قد رسمت في اروقة المخابرات الاقليمية والدولية للتأثير على واقع الاقتصاد العراقي والاستفادة من هذه الطريقة لتنشيط عملية التبادل التجاري في الموانئ الاخرى باستغلال الوضـع الامنـي الـذي يمـر بـه العـراق اضـافة الـى الضـغط علـى التجـار لتفريـغ حمولاتهم التجارية في تلك الموانئ ثم نقل البضائع العراقية برا من خلال الحدود العراقيـة الاردنيـة وبهـذه الحالـة سـتكون المـوانئ الاماراتيـة والاردنيـة هـي المـوانئ البديلة لميناء ام قصر، والتدخل الاماراتي في الشأن العراقي غير خفي خاصة بعد القبض على خلية تخريبية تعمل لصالح المخابرات الاماراتية ومرتبطة ارتباطا مباشـرا بطحنـون بـن زايـد عملـت ضـمن مخطـط تـامري كبيـر في سـاحات التظاهر، مضافا الى الاموال الامارتية التي كانت تبذل في داخل العراق لحرف المسيرة الاصلاحية عن مسارها الصحيح واخضاعها لبرنامج مخابراتي يهدف الـى تمزيـق الوضـع العراقـي خدمـة لأهـداف اقليميـة ودوليـة ولسـيطرة المخـابرات الاماراتية على القرار العراقي والساحة العراقية في المستقبل.

كما رافق ذلك دعوة وزارة الخارجية العراقية جميع الاطراف الى ضرورة الالتزام باحترام السيادة العراقية وعدم التدخل بالشأن الداخلي العراقي، وهو كاشـف عـن مسـتوى التـدخل الاقليمـي والـدولي في الشـأن الـداخلي للعـراق ومحاولة استغلال الاوضاع في العراق لتحقيق اهداف لا تتلاءم ومصلحة الشعب العراقي.

وفي تطور اخر للأحداث شكلت في المحافظات الشيعية والمناطق ذات الاغلبية الشيعية في المناطق المشتركة مجاميع اطلق عليها فيما بعد (لجان مكافحة الدوام) قامت بإغلاق الدوائر الحكومية والمدارس والجامعات واجبرت الموظفين والطلاب والاساتذة على مغادرة دوائرهم وتطور ذلك اكثر الى التعدي على الاساتذة والطلاب والموظفين في حال رفضهم او التباطؤ في الاستجابة لهم.

وفي خلال هذه الفترة ايضا وتزامنا مع احتفالات ايران بالذكرى الاربعين لاقتحام المتظاهرين الايرانيين للسفارة الامريكية ابان انتصار الثورة الاسلامية في ايران واسقاط نظام الشاه توجهت مجاميع نحو منطقة العلاوي وجسر الاحرار في بغداد التي تقع السفارة الايرانية على مقربة منها ومجاميع في كربلاء بمهاجمة القنصلية الايرانية فيها، الامر الذي يشير بوضوح الى وجود اياد خفية للمحور الامريكي في تحريك هذه الجماهير ضد المؤسسات القنصلية في العراق لخدمة الاهداف الامريكية.

وفي هذه الفترة قام بعض المخربين من المندسين في التظاهرات بحرق الوسائد المطاطية لجسر الجمهورية وقد ادى ذلك الى حدوث اضرار في هيكل الجسر وحذر الناطق الرسمي باسم القائد العام للقوات المسلحة من احتمالية انهيار الجسر.

وفي هذه الفترة استغل اسم بعض فصائل الحشد الشعبي في اصدار بيانات تندد بالمتظاهرين وتتوعدهم مما دفع هيئة الحشد الشعبي الى بيان موقفها المساند للتظاهرات وان القوات التابعة لها عملها في سواتر الجهاد لمحاربة فلول داعش الارهابي ولا وجود لها في ساحات التظاهر، واشارت في بيانها الى ان مسؤولية حفظ امن المتظاهرين هو مسؤولية القوات الامنية وليس من مهام فصائل الحشد الشعبي.

كما قامت مجاميع من المتظاهرين بقطع الطرق وحرق الاطارات مما سبب قطع طرق التواصل وصعوبة التنقل بين المناطق المختلفة خاصة في محافظتي بغداد وذي قار.

وفي هذه الفترة تم تجريد القوات الامنية المكلفة بحماية المتظاهرين من السلاح منعا لاستعمال الذخيرة الحية في حال حصول صدام بين القوات الامنية والمتظاهرين.

وفي هذه الفترة اعلنت الحكومة عن مجموعة من الاصلاحات التي منها تشكيل لجنة لبحث التعديلات الدستورية ولتعديل قانون الانتخابات وتشريع قانون الغاء مجالس الاقضية والنواحي والمحافظات وتشريع قانون جديد لمفوضية الانتخابات.

كما رافق ذلك قيام السلطة التنفيذية بمحاولة لامتصاص غضب الشارع من خلال تعيين بعض العاطلين عن العمل من خلال وجبات متتالية تم تعيين اعداد من الخريجين وحملة الشهادات العليا والمفسوخة عقودهم في مختلف الوزارات وتعيين الاجراء اليوميين[1].

ومع هذا المجموع من الكم الهائل من الاحداث خلال الاسبوع جاءت خطبة المرجعية الدينية في يوم ٨ تشرين الثاني ٢٠١٩ لتشيرالى عدة امور[2]:

• اجتماعيا:

اشادت المرجعية الدينية العليا بالمواقف الكاشفة عن القيم الاجتماعية

(١) صفحات التلكرام للمواقع التي نشرت التوجيهات مكتب سماحته، اضافة الى خطبة الجمعة على القنوات الاعلامية: في الفترة من ١ ـ ٢٠١٩/١١/٨.

(٢) صفحات التلكرام للمواقع التي نشرت التوجيهات مكتب سماحته، اضافة الى خطبة الجمعة على القنوات الاعلامية: في ٢٠١٩/١١/٨.

الكريمة التي يتحلى بها ابناء الشعب العراقي.

(تتواصل احتجاجات الشعب العراقي في اكثر من مكان وقد تجلى فيها العديد من الصور المشرقة التي تعبر عن محامد خصال العراقيين وما يتحلون به من الشجاعة والايمان والصبر والثبات والتضامن والتراحم فيما بينهم).[1]

وهذا التصريح كاشف عن متابعة المرجعية الدينية التفصيلية لجميع ما يحدث في الساحات وعدم اغفالها لأي جانب من الجوانب في الساحة ومن مختلف الزوايا سواء الاجتماعية منها او السياسية او الامنية.

• الوفاء لضحايا المظاهرات:

بمناسبة مرور اربعين يوما على اندلاع التظاهرات المطالبة بالإصلاح اشادت المرجعية الدينية في خطابها بتضحيات المتظاهرين سواء منهم من فقدوا حياتهم او جرحوا في ساحات التظاهر وقدمت التعازي لعوائل الضحايا ودعت للجرحى بالشفاء.

• سياسيا:

اكدت المرجعية الدينية في خطابها على ضرورة استثمار الفرصة من قبل القوى السياسية الممسكة بزمام الامور لإجراء الاصلاحات اللازمة

(ان امام القوى السياسية الممسكة بزمام السلطة فرصة فريدة للاستجابة لمطالب المواطنين وفق خارطة طريق يتفق عليها تنفذ في مدة زمنية محددة فتضع حدا لحقبة طويلة من الفساد والمحاصصة المقيتة وغياب العدالة الاجتماعية ولا يجوز مزيد المماطلة والتسويف في هذا المجال لما فيه من مخاطر

(١) المصدر السابق.

كبيرة تحيط بالبلاد).[1]

وعند الوقوف عند هذه الفقرة من خطبة المرجعية الدينية نجد انها تتضمن عدة امور:

* ان الظروف الموضوعية مهيأة لقيام القوى السياسية المهيمنة على القرار بالإصلاحات المطلوبة وهذا يعني ان المرجعية الدينية ترى في ظل النظام السياسي الفعلي ان الاصلاح الحقيقي لا يمكن تحقيقه الا من خلال نهوض القوى السياسية بمهامها في ظل هذه الظروف المناسبة لان الضغط الجماهيري المتولد عن المظاهرات سيمكن القوى السياسية من تخطي الكثير من العقبات اذا كانت جادة في عملية التغيير.
* ان الاصلاحات الحقيقية لا يمكن تحققها ما لم تحدد خارطة طريق متفق عليها بين القوى السياسية يؤخذ فيها بنظر الاعتبار التوقيتات الزمنية لتحقيق بنود خارطة الطريق المنشودة وفي هذا اشارة لما تقدم في العديد من خطب المرجعية الدينية التي اشارت فيها الى خارطة الطريق التي تتضمن العديد من الامور التي هي مورد توافق جميع ابناء الشعب العراقي والتي في حال تطبيقها ستحل الكثير من المشاكل التي عاشها ويعيشها الشعب.
* حذرت المرجعية الدينية من المماطلة والتسويف للمخاطر الكبيرة التي تحيط بالعراق حيث ان المماطلة والتسويف ستؤديان الى الكثير من اعمال العنف وبالتالي انجرار البلاد الى حرب داخلية واستغلال القوى الداخلية والاقليمية والخارجية الوضع المتأزم في العراق لتمرير اجنداتها وبالتالي تدمير العراق سياسيا وامنيا واقتصاديا.

(١) المصدر السابق

* الحفاظ على سلمية التظاهرات: في مقطع اخر من الخطبة حملت المرجعية الدينية القوات الامنية والمتظاهرين مسؤولية الحفاظ على سلمية التظاهرات وضرورة ضبط حركة المندسين والمنفلتين لمنع خروج التظاهرات عن سلميتها:)ان المحافظة على سلمية الاحتجاجات بمختلف اشكالها تحظى بأهمية كبيرة والمسؤولية الكبرى في ذلك تقع على عاتق القوات الامنية بان يتجنبوا استعمال العنف .لا سيما العنف المفرط . في التعامل مع المحتجين السلميين، فانه مما لا مسوغ له ويؤدي الى عواقب وخيمة، وقد لوحظ ان معظم المشاركين في الاحتجاجات يراعون سلميتها ويتجنبون عن التعرض للقوات الامنية والمنشئات الحكومية والممتلكات الخاصة فينبغي توجيه القلة التي لا تزال تتعرض لها بالكف ذلك ليبقى مشهد الاحتجاجات نقيا من كل ما يشينه)[1].

ففي هذا المقطع نجد المرجعية الدينية تعتبر الحفاظ على سلمية الاحتجاجات مسؤولية مشتركة بين الجميع وان المسؤولية الكبرى تقع على كاهل القوات الامنية التي ان تعاطت مع المحتجين بمنطق اللاعنف فان النتائج ستكون ايجابية خاصة وان غالبية المحتجين يراعون سلمية الاحتجاجات، ولذا فان استعمال العنف سيولد ردة فعل عكسية تكون عواقبها وخيمة حيث ستؤدي الى تأزيم الوضع واراقة الدماء البريئة وما يتركه ذلك من اثار اجتماعية سلبية.

كما وجهت المرجعية في خطابها جماهير المحتجين الى توجيه الاقلية غير المنضبطة بالكف عن الاعتداء على القوات الامنية والمنشئات الحكومية والممتلكات الخاصة حيث ان التعدي غير المبرر سيولد ردة فعل جماهيرية تؤثر

(١) المصدر السابق

سلبيا على تحقيق الاحتجاجات لغاياتها النبيلة في الاصلاح ومكافحة الفساد.

• فرض الارادات:

انتقدت المرجعية الدينية ظاهرة فرض الارادات ومصادرة الحريات الذي قامت مجاميع منفلتة من المتظاهرين مخالفة في ذلك توجيهات المرجعية الدينية والقوانين السارية:

(ان التظاهر السلمي حق لكل عراقي بالغ كامل، به يعبر عن رايه ويطالب بحقه فمن شاء شارك فيه ومن لم يشأ لم يشارك وليس لاحد ان يلزم غيره بما يرتئيه، ولا يليق ان تكون المشاركة او عدم المشاركة مثارا للتبادل الاتهامات بين المواطنين عند الاختلاف في الراي، بل ينبغي ان يحترم كل راي الاخر ويعذره فيما يختاره)[1].

في هذا المقطع بينت المرجعية الدينية ان التظاهر السلمي حق لكل بالغ كامل وهذا التحديد ينم عن توجيه المرجعية الدينية للذهنية الجماهيرية في منع التغرير بالأحداث وزجهم في المظاهرات لما يرافق ذلك من استغلالهم في تنفيذ بعض الاجندات التخريبية التي تضر بهؤلاء الاحداث وبأمن واستقرار البلد وسلمية التظاهر مع مخالفة استغلال الاحداث في هذه الامور للقانون والتأثير السلبي في مستقبل الاحداث خاصة مع ما رافق الاحتجاجات من احداث عنف ونفوذ الاجندات الاقليمية والدولية والداخلية التي لا تريد للعراق وشعبه الخير والرقي والاستقرار.

كما انتقدت المرجعية الدينية قيام البعض بفرض ارادته على الاخرين ومحاولة اجبارهم على المشاركة بالتظاهرات خلافا لرغبتهم او لما يرتؤونه، فان

(١) المصدر السابق

هذا الامر تعد على حريات الاخرين وما يقوم به هذا البعض كاشف عن روح دكتاتورية ونفس تسلطي يتنافى مع الحرية في تحديد المواطن لاختيار الطريقة التي يراها مناسبة في بيان رايه ودفاعه عنه، وكذلك يتنافى مع ما يختاره الشخص بناءً على ما يراه من تمثيل هذه التظاهرات لرؤاه ولما يتبناه من منهجية في المطالبة بالحقوق.

كما انتقدت المرجعية الدينية الحالة السلبية المبتنية على (من ليس معنا فهو ضدنا) القائم على اساس مصادرة حريات الاخرين وسلب ارادتهم وفرض ما لم يقتنعوا به عليهم.

- **التحذير من اختراق الحركة الاصلاحية:**

حذرت المرجعية الدينية من استغلال الحركة الاحتجاجية من قبل اطراف لها اثر سلبي في توجيه التظاهرات.

(ان هناك اطرافا وجهات داخلية وخارجية كان لها في العقود الماضية دور بارز فيما اصاب العراق من اذى بالغ وتعرض له العراقيون من قمع وتنكيل وهي قد تسعى اليوم لاستغلال الحركة الاحتجاجية الجارية لتحقيق بعض اهدافها فينبغي للمشاركين في الاحتجاجات وغيرهم ان يكونوا على حذر كبير من استغلال هذه الاطراف والجهات لأي ثغره يمكن من خلالها اختراق جمعهم وتغيير مسار الحركة الاصلاحي)[1].

في هذا المقطع من الخطاب دعت المرجعية الدينية العراقيين ان يكونوا على حذر سواء منهم المشاركين في التظاهرات او لا(فينبغي للمشاركين في الاحتجاجات وغيرهم ان يكونوا على حذر كبير) ومن هنا يتبين ان المرجعية

(١) المصدر السابق

الدينية لديها معلومات دقيقة من وجود اطراف تحاول اختراق الحركة الاحتجاجية وتغيير مسار الحركة الاصلاحية.

والجهات المعنية داخلية وخارجية ووصفتها المرجعية الدينية بانها المسؤولة عما اصاب العراق من اذى بالغ فمن هي الجهات التي اصابت العراق بأذى بالغ في العقود الماضية؟

ولمعرفة تلك الجهات علينا ان نشخص نوع الاذى البالغ الذي اصيب به العراق والجهات التي تقف خلفه.

ما هو الاذى تعرض له العراق في العقود السابقة؟ معلوم ان العقد عشر سنوات فالعقود تعني الاذى الذي تعرض له العراق في العشرات من السنين الماضية فأول من عرض العراق للأذى هو القوى الاستعمارية التي اسست للنظام الطائفي في العراق والمتمثلة في اوائل القرن العشرين ببريطانيا، والاذى الاخر الذي تعرض له العراق هو زج صدام حسين للشعب العراقي في اتون الحرب العراقية الايرانية بتشجيع من امريكا واذنابها من الدول العربية، واما الاذى الثالث فهو غزو الكويت الذي منحت امريكا الضوء الاخضر فيه لصدام ثم قامت بغزو العراق وقتل ابناءه وفرضت حصارا جائرا على الشعب العراقي اهلكت فيه الحرث والنسل ثم عادت لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وهي المسؤولة عن كل ما يحدث اليوم.

فالجهات الخارجية التي اذت العراق هي امريكا وبريطانيا ودول الخليج وعلى راسها السعودية وقطر والامارات.

واما الجهات الداخلية التي اذت العراق فعلى راسها البعثيون ومن يدور في فلكهم والوهابيون والدواعش والمتطرفون.

وهذه الجهات الخارجية والداخلية التي اذت العراق هي بنفسها التي تسبب

في قمع العراقيين والتنكيل بهم.

فإذن المرجعية الدينية تحذر العراقيين جميعا سواءً المتظاهرين منهم او غيرهم من اختراق القوى الاقليمية والدولية والداخلية للمظاهرات وحرفها عن مسارها، وبالتالي تحقيق ماربها من خلالها.

وهذا ينم ايضا عن عمق وعي المرجعية الدينية واحاطتها بكل ما يجري من احداث في الساحة العراقية وشجاعتها في الاشارة الى الخطر عند تشخيصه.

- **التحذير من الحط من قدر القوات الامنية:**

ومما يشير الى عمق ادراك المرجعية لطبيعة المؤامرات التي يقودها المتربصون شرا بالعراق واهله، تشخيص الخطر من توهين القوات الامنية لما يترك ذلك من اثار سلبية تنشا عنها زوال هيبة الدولة وانهيار الامن وشيوع الفوضى:

(ان اعزتنا في القوات المسلحة ومن التحق بهم في محاربة الارهاب الداعشي والدفاع عن العراق شعبا وارضا ومقدسات لهم فضل كبير على الجميع ولا سيما من هم مرابطون الى اليوم على الحدود وما يتبعها من المواقع الحساسة فلا ينبغي ان ننسى فضلهم ولا يجوز ان يبلغ مسامعهم اي كلمة تنتقص من قدر تضحياتهم الجسيمة بل اذا كان يتيسر اليوم اقامة المظاهرات والاعتصامات السلمية بعيدا عن اذى الارهابيين فإنما هو بفضل اولئك الرجال الابطال فلهم كل الاحترام والتقدير).[1]

وقد اشارت المرجعية في خطابها الى الحشد الشعبي وغيره من الفصائل التي شاركت في صد الهجوم على العراق وتحرير ارض العراق من براثن التكفيريين.

(١) نفس المصدر

والمرجعية بهذا البيان تبين اهمية ان يعي الشعب العراقي خطر الاعلام المعادي وضرورة تحليل الخبر تحليلا دقيقا لمعرفة ما يخفي وراءه من مخاطر وما هو الهدف من تسليط الاضواء على جوانب تستهدف امن الامة وكيانها.

متابعات على الساحة العراقية:[1]

* قيام الوزارات بإصدار اوامر التعيين لأعداد كبيرة من الخريجين وحملة الشهادات العليا مثلا اصدرت احدى الوزارات الثانوية خلال هذه الفترة أوامر تعيين لـ١٤٠٠ من حملة شهادة البكالوريوس و٣٠٠ من حملة الشهادات العليا.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا في وزارة ثانوية واحدة يعين ١٧٠٠ من حملة شهادات البكلوريوس والشهادات العليا هل ان هذه الدرجات الوظيفية لها وجود حقيقي في هذه الوزارة الثانوية ام انها من نحو البطالة المقنعة؟

فان كانت هذه الدرجات الوظيفية موجودة فعلا فهذا يكشف عن عمق الفساد الاداري والمالي في العراق فان وجود هذا الكم من الدرجات الوظيفية الشاغرة يدل على ان اصحاب القرار في هذه الوزارات اما انهم كانوا يرشون بهذه الدرجات من يكشف فسادهم ليسكتوه او انهم كانوا يرتشون بها فلا يعين فيها الا من يدفع الرشوة لغرض التعيين او انهم فاشلون اداريا وليس لديهم خطة عمل لملء الشاغر الاداري، ومن الممكن ان تجتمع هذه الفروض الثلاث.

* تطور في الاوضاع الامنية من خلال تفجير عبوات صوتيه في ساحات التظاهر، ونشر اشاعات عن نية القوات الامنية فض الاعتصامات بالقوة، وفي المقابل تكذيب الجهات الامنية للخبر.

(١) خلاصة لما بث في القنوات الاعلامية عبر التلكرام في الفترة من ٩ ـ ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٩

* الاستهداف الاعلامي للمرجعية الدينية من خلال اشاعة خبر مفاده ان المرجعية الدينية دخلت طرفا في الاتفاق بالإبقاء على حكومة رئيس الوزراء السيد عادل عبد المهدي، والغاية من هذه الاشاعة محاولة نزع ثقة الشارع بالمرجعية الدينية لان من يقف خلف هذه الدعاية يسعى لتصوير المرجعية الدينية حامية للحكومة ومدافعة عن وجودها ليمنح بذلك الشرعية لبقاء هذه الحكومة، ولخطورة هذا النحو من الاشاعات في التأثير السلبي وغير الواقعي في بيان مواقف المرجعية الدينية سارعت المرجعية الدينية الى تكذيب الخبر.

وفي الوقت نفسه رفضت المرجعية الدينية ما قام به البعض من رفع صور سماحة اية العظمى المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله في ساحات التظاهر،ووجهت بعدم رفع صور سماحته وانه شخصيا لا يرضى بذلك.

وفي ما يتعلق برفع صور سماحة المرجع الاعلى فان هناك عدة احتمالات:

الاول: ان من رفع الصور كان يريد ان يبين انه ملتزم بتوجيهات المرجعية الدينية ولم يحمل في داخله اي نوايا اخرى وهذا يدل على سلامة الطوية وسذاجة في العمل السياسي.

الثاني: ان الذي رفع الصور كان يهدف من هذه الخطوة الى جذب الملتزمين بالتظاهر السلمي والذين يعملون ضمن الاطر التي تبينها المرجعية العليا في بيانتها الصادرة في خطبة الجمعة مستغلا سلامة نوايا الكثير منهم ليحقق بذلك اهدافا معينة يسعى اليها.

الثالث: ان من قام برفع صور المرجع الاعلى في ساحة التظاهر يهدف الى حصول صدام بين المتواجدين في ساحات التظاهر حيث ان الواقع العملي اثبت ان ساحة التظاهر تضم خليطا غير متجانس من التوجهات السياسية والفكرية

ومحاور الصراع الاقليمي والدولي وعناصر مخابرات لدول تنتمي الى هذا المحور او ذاك، وقيام بعض السذج من الاتجاهات المناوئة لتوجهات المرجعية بالتعدي على صور المرجع الاعلى سيؤدي الى صدام بين المؤيدين للمرجعية والمخالفين لها، وان لم يتحقق ذلك فلا يبعد ان يقوم هو بالتعدي على الصور ثم يتهم بها احد الاطراف لإيقاد نار الفتنة بين المتواجدين في ساحة التظاهر.

الادراك العميق لهذه المخاطر هو الذي دعى المرجعية الدينية الى الاسراع في تكذيب خبر دخول المرجعية طرفا في ابقاء الحكومة والتأكيد على منع رفع صور سماحته في ساحات التظاهر.

* صدور العديد من اوامر الاستقدام لمسؤولين فعليين وسابقين في الدولة على اساس تهم بالفساد وهدر المال العام.
* تدخل منظمة العفو الدولية في الشأن الداخلي للعراق ومحاولة تصعيد وتيرة الاحداث (كل وعود الحكومة بالإصلاح او التحقيق لا معنى لها مع استمرار قتل قوات الامن للمتظاهرين).
* عقد اجتماع في قصر السلام حضره رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس القضاء الاعلى واكدوا في اجتماعهم على سلمية التظاهرات ومحاسبة من يقوم بأعمال عنف او الاعمال المخالفة للقانون ومكافحة الفساد ومتابعة الفاسدين قانونيا وتطبيق القانون وتشريع قانون جديد للانتخابات وتشريع قانون جديد لمفوضية الانتخابات وتصحيح المسار السياسي والتقليل من الاثار الضارة للحاصصة ومراجعة الدستور وفق السياقات الدستورية والقانونية.

وعند ملاحظة هذه الامور نجد ان المرجعية الدينية دعت الى هذه الامور في بياناتها منذ ٢٠١١ الامر الذي يعني ان عمق الوعي السياسي للمرجعية الدينية العليا

وحرصها على استقرار ورقي واستقلالية العراق اعظم من وعي القوى السياسية الحاكمة وان المرجعية قبل ما يزيد على تسع سنوات شخصت الخلل والنتائج السلبية التي ستؤول اليها الامور في حال عدم اصلاح الواقع السياسي والاداري وتعديل قانون الانتخابات وقانون المفوضية ضمن السياقات الدستورية والقانونية.

• البيت الابيض يعمل على تصعيد العنف في العراق:

(تشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ ازاء استمرار الهجمات ضد المتظاهرين والناشطين المدنيين والاعلام، فضلا عن القيود المفروضة على الوصول الى الانترنت في العراق. في العراق لن يقف العراقيون دون رد وهم يرون النظام الايراني يستنزف مواردهم ويستخدم الجماعات المسلحة وحلفائه السياسيين لمنعهم من التعبير عن آرائهم بطريقة سلمية. وعلى الرغم من استهدافهم بالعنف المميت وحرمانهم من الوصول الى الانترنت فان الشعب العراقي قد اسمع اصواته ودعا الى اجراء انتخابات واصلاحات انتخابية. تنضم الولايات المتحدة الى بعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة في العراق في دعوة الحكومة العراقية الى وقف العنف ضد المتظاهرين والوفاء بوعد الرئيس صالح بتمرير الاصلاح الانتخابي واجراء انتخابات مبكرة. كما ندعو بقية المجتمع الدولي الى الانضمام الينا في دعم مستقبل افضل للشعب العراقي).

ان الولايات المتحدة في بيانها هذا عملت على اثارة الفتنة وتصعيد الصراع بين المتواجدين في ساحات التظاهر، من خلال توجيه الراي العام الى ان هناك دور ايراني في الوقوف ضد المتظاهرين، كما يهدف البيان الى اثارة الراي العام ضد القوات الامنية التي تعرضت للكثير من الاعتداءات من قبل عناصر ما اطلق عليه بين المتظاهرين بالجوكر الامريكي .وهم مجاميع حضرت ساحات التظاهر لركوب الموجة وتوجيه التظاهرات بما يتنافى مع السلمية والمطالبة

بالحقوق وعملت على اثارة العنف واطلاق الشعارات التصعيدية والتعدي على الاموال الخاصة والمنشئات الحكومية واستهداف القوات الامنية والمتظاهرين في وقت واحد.

الخطاب الامريكي جاء لدس السم في العسل،واستثمار لأخطاء المرحلة السابقة ونشاط الجوكر العامل ضمن برنامج الفوضى الخلاقة لإرباك الوضع الداخلي العراقي لتحقيق مكاسب اكبر على الساحة العراقية ولإسقاط حكومة عادل عبد المهدي الذي رفض الانصياع للارادة الامريكية على الصعيد الداخلي والاقليمي والعلاقات الدولية.

* الاعلان عن استكمال رئاسة الجمهورية وبمعاونة فريق من الخبراء العراقيين والامم المتحدة مشروع قانون انتخابات جديد يتم بموجبه اعادة تشكيل المفوضية من السلك القضائي وخبراء بعيدا عن المحاصصة الحزبية وتقليص عدد مجلس النواب بنسبة ٣٠٪ كذلك يوجد مشروع تعديل لقانون الانتخابات تم تقديمه الى رئاسة الجمهورية وجرت مشاورات لتوحيد الرؤية حول قانون الانتخابات الجديد لتقديمه الى مجلس النواب.
* استقالة مدير شرطة ذي قار من منصبه.
* صدور قوائم بأسماء الوجبة الاولى من المشمولين بمنحة الطوارئ
* قيام المتظاهرين السلميين بإنشاء حاجز صد لمنع المتظاهرين غير السلميين من الاعتداء على القوات الامنية.
* الاعلان عن فرز ١١٦ الف دونم لتوزيع وبناء وحدات سكنية على المستحقين في بغداد و١٠ محافظات.
* احراق منازل مسؤولين في ذي قار.

* حرائق في ساحة الخلاني في بغداد.
* حضور نسوي في ساحات التظاهر ونشر صور ومقاطع فيديو لا تتلاءم مع الاخلاق الاجتماعية للشعب العراقي.
* الغاء مجالس المحافظات والمجالس البلدية.
* السفير الامريكي يتمنى الفوز للفريق العراقي في مباراته مع الفريق الايراني.
* انسحاب النواب الاكراد اعتراضا على قانون الكسب غير المشروع فيما يتعلق بالمواد المتعلقة بالإقليم.
* تصريح وزير الدفاع العراقي ان الاسلحة والاعتدة التي قتل بها المتظاهرون العراقيون لم تستوردهما الحكومة العراقية ولم تمتلكهما.
* توافق تيار المستقبل وحزب الله على ترشيح محمد الصفدي لرئاسة الحكومة اللبنانية.
* احد المتتبعين نقل ما يحتمل معه وجود تنسيق بين مثيري الشغب من المندسين وبعض القنوات الاعلامية حيث ورد في ما نقله (هناك ملاحظة مهمة قد يقلل من اهميتها وهي ان قناة.... و.... تكرر اغنية كريم منصور محتاجكم وبعد عرض هذه الاغنية يحصل حراك كبير في الشارع هل هي مصادفة ان تعيد القناتين اربع مرات خلال اسبوع ام انها تحمل ايعازا معينا).

العقد بين الشعب والسلطة في نظر السيد السيستاني دام ظله:

قراءة في بيان المرجعية الدينية الذي اعلن في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة في ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٩

اشتمل بيان المرجعية العليا على العديد من النقاط الجوهرية المهمة التي تتعلق بمستقبل العراق السياسي وامنه واستقلال قراره في مختلف الاصعدة الداخلية منها والخارجية.

* الشعب هو مصدر الشرعية الوحيد في النظم الديموقراطية.

عند قراءه بيان المرجعية الدينية يجد القارئ ان مضمون البيان اشتمل على ثقافة سياسية لم يعهدها الخطاب الديني في التعاطي مع الاحداث، وهو تحديد الجهة المانحة لشرعية السلطة ففي الخطبة الثانية بينت المرجعية انه في غير النظم الاستبدادية تستمد السلطة شرعيتها من الشعب من خلال صناديق الاقتراع اذا كانت الانتخابات نزيهة:

(ان الحكومة انما تستمد شرعيتها ـ في غير النظم الاستبدادية وما ماثلها ـ من الشعب وليس هناك من يمنحها الشرعية غيره وتتمثل ارادة الشعب في نتيجة الاقتراع السري العام اذا جرى بصورة عادلة ونزيهة ومن هنا فان من الاهمية بمكان الاسراع في اقرار قانون منصف للانتخابات يعيد ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية ولا يتحيز للأحزاب والتيارات السياسية ويمنح فرصة حقيقية لتغيير القوى التي حكمت البلد خلال السنوات الماضية اذا اراد الشعب تغييرها واستبدالها بوجوه جديدة, ان اقرار قانون لا يمنح مثل هذه الفرصة للناخبين لن يكون مقبولا ولا جدوى منه كما يتعين اقرار قانون للمفوضية التي يعهد اليها الاشراف على اجراء الانتخابات بحيث يوثق بحيادها ومهنيتها وتحظى بالمصداقية والقبول الشعبي).[1]

في هذه الفقرة من الخطاب بينت المرجعية الدينية للحكومة والقوى

(١) صفحات التلكرام للمواقع التي نشرت التوجيهات مكتب سماحته، اضافة الى خطبة الجمعة على القنوات الاعلامية: في ٢٠١٩/١١/١٥

السياسية والشعب في آن واحد ان مصدر الشرعية للحكومة في النظم الديمقراطية هو راي الشعب من خلال الاقتراع السري اذا جرت عملية الاقتراع بصورة عادلة ونزيهة.

وهذه المسالة مهمة جدا من حيث انضاج الوعي السياسي للمجتمع والقوى السياسية ومن خلالها يتضح للامة انها المسؤول الاول عن رسم مستقبل الحكومة التي توكل اليها ادارة شؤون البلاد.

وفي هذه الفقرة ايضا اكدت المرجعية الدينية على مهمة القوى السياسية متمثلة بالسلطات الثلاث في هذه المرحلة العصيبة التي يمربها العراق في الاسراع بالتعديلات القانونية على اساس الدستور لتعديل قانون الانتخابات بحيث يضمن القانون الجديد منح فرصة حقيقية للشعب لتغيير موازين القوى في البلد وتغيير الخارطة السياسية للقوى المتنفذة في ادارة البلاد وان لا يكون قانون الانتخابات كالقوانين السابقة التي كانت تصب في صالح القوى السياسية التي تحكمت بمصير العراق بعد عام ٢٠٠٣.

كما اكدت المرجعية الدينية في هذه الفقرة من بيانها على اقرار قانون جديد لمفوضية الانتخابات التي تشرف على اجراء الانتخابات في العراق بحيث يضمن القانون نزاهة مفوضية الانتخابات وحيادها، وعبارات البيان تترجم اتهام الشارع العراقي للمفوضية بالابتعاد عن الحيادية وانها لا تحظى بثقة الشعب العراقي.

فالمرجعية الدينية في هذه الفقرة من البيان تبين ان الحكومة التي لا يؤيدها الشعب تكون فاقدة للشرعية، كما ان على الشعب ان يتحمل كامل المسؤولية في انتخاب من يحكمه وان القوى السياسية قد عملت طيلة الفترة الماضية على تشريع قانون للانتخابات يتلاءم مع هيمنتها على السلطة وبقاءها في سدة الحكم وهو امر ادى الى استشراء الفساد والظلم الاجتماعي وان

الشعب قد اعلن رفضه لما اوصلته اليه القوى السياسية المتحكمة بمصير البلد، وان على القوى السياسية النهوض بواجبها والاستجابة لمطالب الشعب وصولا الى التغيير الحقيقي في الواقع الذي يعيشه العراق.

• الشك في قدرة القوى السياسية او جديتها في التغيير:

بينت المرجعية الدينية في الفقرة الثالثة من بيانها واستنادا الى الواقع الخارجي ومدى ترتب الاثار خلال تلك الفترة التي اندلعت فيها المظاهرات المطالبة بالإصلاح ان هناك شك في قدرة القوى السياسية او جديتها في تحقيق مطالب الشعب بالتغيير، وكل واحد من الاحتمالين يحمل القوى السياسية المسؤولية في تردي الاوضاع والاستمرار في نزيف الدم العراقي، وهذا يقتضي انه في حال عدم قدرة القوى السياسية على اجراء التغييرات اللازمة لتحقيق مطالب المتظاهرين المشروعة اما التنحي عن ادارة شؤون البلد وايكال الامر الى قوى اخرى تنهض بأعباء التغيير ضمن الاطر الدستورية او ان تستعين بذوي الخبرات لإخراج البلد من المأزق الذي تمر به،واما في حال كون القوى السياسية غير جادة في اتخاذ الخطوات اللازمة للإصلاح وانها تراهن على الوقت والتسويف وتقديم الحلول الترقيعية والاستفادة من الاعلام في اظهارها للاستجابة لمطاليب الشعب دون ان تحقق شيئا مهما فهذا يعني ان القوى السياسية تعمل على خداع الشعب والعودة الى نقطة الصفر التي تسببت في خروج الشارع العراقي مناديا بالإصلاح ومطالبا بالتغيير.

(انه بالرغم من مضي مدة غير قصيرة على بدء الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح والدماء الزكية التي سالت من مئات الشهداء والاف الجرحى والمصابين في هذا الطريق المشرف الا انه لم يتحقق الى اليوم على ارض الواقع من مطالب المحتجين ما يستحق الاهتمام به ولا سيما في مجال ملاحقة كبار الفاسدين

واسترجاع الاموال المنهوبة منهم والغاء الامتيازات المجحفة الممنوحة لفئات معينة على حساب سائر الشعب والابتعاد عن المحاصصة والمحسوبيات في تولي الدرجات الخاصة ونحوها وهذا مما يثير الشكوك في مدى قدرة او جدية القوى السياسية الحاكمة في تنفيذ مطالب المتظاهرين حتى في حدودها الدنيا وهو ليس في صالح بناء الثقة بتحقق شيء من الاصلاح الحقيقي على ايديهم)[1].

فيما يتعلق بالإصلاحات التي اعلنت عنها الحكومة في الاسبوع الذي مر بين الخطبتين نجد ان المرجعية الدينية ترى ان ما تقوم به القوى السياسية كاشف عن عدم الجدية او العجز وبالتالي فليس هناك امل في اصلاح حقيقي تجريه هذه القوى، وبعبارة اخرى ان المرجعية الدينية صرحت عن لسان الشعب بفقدان الثقة بالقوى السياسية في تحقيق الاصلاحات، وان الاصلاحات التي تحدثت عنها السلطة لا تحظى بأهمية حقيقية فإنها لا تعدوا عن كونها حلولا ترقيعية وذرا للرماد في العيون وقد صرحت بذلك المرجعية العليا في هذه الفقرة من بيانها حيث لم تتم متابعة كبار المفسدين ولم تسترد منهم الاموال المنهوبة وما حصل من استقدام لموظفين كبار او صغار في السلطة او خارجها لم يرق الى المستوى المطلوب فان هؤلاء وان كان يجب محاربتهم ومحاسبتهم الا انهم ليسوا رؤوس الفساد وكذا لم تكن هناك رغبة من بعض الكتل للتصويت على قانون الكسب غير المشروع.

• تحذير القوى السياسية اذا اتكلت على التسويف والمماطلة:

في النقطة الرابعة من البيان حذرت المرجعية الدينية القوى السياسية من التسويف والمماطلة في تحقيق مطالب الشعب لان الاسباب التي دعت الشعب للخروج في المظاهرات المطالبة بالإصلاح لا تزال قائمة،ومالم تنهض القوى

(١) المصدر السابق

السياسية بواجباتها فان الامور لن تعود الى ما كانت عليه قبل المظاهرات لان الشعب لن يتراجع عن تحقيق مطالبه بعدما قدمه من تضحيات وبما نضج لديه من وعي بضرورات المرحلة وكسر الحواجز التي كانت تعيقه عن المطالبة باستحقاقاته الدستورية وضرورة مكافحة الفساد ومنع هيمنة القوى السياسية على مقدرات البلاد والاستئثار بالثروات وتقاسمها والتي ادت الى ظهور مافيات الفساد وحورب بسببها المواطن في لقمة العيش الكريمة،كما اشارت المرجعية الدينية في بيانها الى ان مسؤولية النهوض بالإصلاح لا تختص بالقوى السياسية لمكون دون اخرفان جميع القوى السياسية ومن جميع مكونات الشعب العراقي مسؤولة عن الاصلاح لانهم جميعا السبب في الفساد المالي والاداري الذي يمربه البلد.

(ان المواطنين لم يخرجوا الى المظاهرات المطالبة بالإصلاح بهذه الصورة غيرالمسبوقة ولم يستمروا عليها طوال هذه المدة بكل ما تطلب ذلك من ثمن فادح وتضحيات جسيمة الا لانهم لم يجدوا غيرها طريقا للخلاص من الفساد المتفاقم يوما بعد يوم والخراب المستشري على جميع الاصعدة بتوافق القوى الحاكمة .من مختلف المكونات .على جعل الوطن مغانم يتقاسمونها فيما بينهم وتغاضي بعضهم عن فساد البعض الاخرحتى بلغ الامرحدودا لا تطاق واصبح من المتعذر على نسبة كبيرة من المواطنين الحصول على ادنى مستلزمات العيش الكريم بالرغم من الموارد المالية الوافية للبلد. واذا كان من بيدهم السلطة يظنون ان بإمكانهم التهرب من استحقاقات الاصلاح الحقيقي بالتسويف والمماطلة فانهم واهمون اذ لن يكون ما بعد هذه الاحتجاجات كما كان قبلها في كل الاحوال فلينتبهوا الى ذلك)[1].

(١) المصدر السابق

• تحذير القوى الخارجية من التدخل في شؤون العراق:

اشرنا قبل استعراض بيان المرجعية العليا لمجمل الاحداث التي مربها الشارع العراقي قبل اعلان البيان، وكان من ضمن الامور التي اشرنا اليها تدخل منظمة العفو الدولية والبيت الابيض بالشأن العراقي الداخلي والدفع نحوٍ تصعيد وتيرة العنف في الداخل العراقي، كما اشرنا الى تقديم مديرشرطة ذي قار استقالته على خلفية احداث العنف التي عصفت بالمحافظة، وما اشار اليه احد المتابعين من تبني قناتين لبث اغنية ترتفع بعدها وتيرة العنف في البلاد مما يشعربان هاتين القناتين مرتبطتان بجهات لها علاقة بتصعيد وتيرة العنف في البلاد ومن ثم لا يبعد ارتباطها بالمحور الامريكي واذنابه في العراق الذين عملوا على اثارة العنف بمختلف الوسائل،في هذه الفقرة من البيان حذرت المرجعية الدينية القوى الخارجية من التدخل بالشأن الداخلي العراقي لان ذلك يتعارض من السيادة العراقية واستقلال القرار الوطني، وكذلك يحول العراق الى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الدولية والاقليمية في اشارة واضحة الى الصراع بين محور المقاومة (المحور الايراني) والمحور الامريكي (الذي يضم امريكا والسعودية والامارات واسرائيل) والذي سيترك اثارا سلبية كبيرة على الشعب العراقي وعلى استقلال القرار العراقي وعلى امن العراق وسيادته

(ان معركة الاصلاح التي يخوضها الشعب العراقي الكريم انما هي معركة وطنية تخصه وحده،والعراقيون هم من يتحملون اعباءها الثقيلة، ولا يجوز السماح بان يتدخل فيها اي طرف خارجي باي اتجاه،مع ان التدخلات الخارجية المتقابلة تنذر بمخاطركبيرة بتحويل البلد الى ساحة للصراع وتصفية الحسابات بين قوى دولية واقليمية يكون الخاسرالاكبرفيها هو الشعب)[1]

(١) المصدر السابق

متابعات على الساحة العراقية:

بين الخامس عشر من تشرين الثاني والثاني والعشرين منه جرت العديد من الاحداث في العراق والمنطقة والتي لابد لنا من الوقوف عندها لمعرفة ما يجري في الساحة العراقية وما هو موقف المرجعية الدينية تجاه مجمل الاحداث.

ولا ننسى ان خلاصة احداث الاسبوع السابق كانت فيه جملة امور يمكن ان تجمل في:

* تدخل البيت الابيض ومنظمة العفو الدولية بالشأن الداخلي العراقي والدعوة لتصعيد العنف.
* انسحاب الكرد من جلسة التصويت على التعديلات الخاصة بقانون الكسب غير المشروع المتعلق بإقليم كردستان.
* تصاعد وتيرة العنف خاصة في ذي قار وحرق بعض بيوت المسؤولين
* اتهام المرجعية الدينية للقوى السياسية الماسكة بزمام السلطة بعدم الجدية في تحقيق الاصلاحات.
* ترشيح شخصية لبنانية لشغل منصب رئيس الوزراء بعد استقالة سعد الحريري.

واما في هذا الاسبوع فيمكن من خلال مراجعة وسائل الاعلام تحديد اهم الاحداث الجارية في العراق والمنطقة:

* تصريح حزب البارتي الكردستاني برفض المساس بصلاحيات الاقليم ينتج عن التعديلات الدستورية.

هذا التصريح مضافا الى مغادرة النواب الكرد من جلسة التصويت اذا ضممناه الى تصريحات القادة الكرد بدعم الاحتجاجات في المنطقة الشيعية وكذلك تصريحات رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني مسعود البرزاني في لقاءه

المتلفزمع قناة زاكروس الناطقة باللغة العربية الذي اكد فيه ان المرشحين لشغل المناصب الوزارية في الدولة الاتحادية من الاكراد يجب ان يكونوا ممن يرشح من خلال المؤسسات الرسمية الكردية تبين بشكل واضح تأكيد الساسة الاكراد على المحاصصة ورفضهم للخروج من حاق المحاصصة الطائفية والقومية وكذلك ما اشار اليه من رفض السياسيين السنة لتعيين وزراء من خارج اطرهم الحزبية والكتلوية وما اشار اليه من رفض بعض السياسيين الشيعة لإسناد المناصب الوزارية الى شخصيات لا يتم ترشيحها من خلال الكتل السياسية دليل على ان السياسيين ليس لديهم استعداد لقبول الاصلاحات الحقيقية.

* توجيه رئيس الوزراء عادل عبد المهدي القوة الامنية بالمكلفة بحماية المتظاهرين بعدم حمل السلاح.
* اعادة غلق ميناء ام قصرومنع دخول الشاحنات الى الميناء من قبل المتظاهرين.
* اتهام القوات الامنية طرف ثالث حرف مسار التظاهرات من سلمية الى العنف.

المتتبع للإعلام العراقي يتضح له بما لا يقبل الشك ان هناك طرفاً ثالثاً غير القوات الامنية وغير المتظاهرين قام بقنص القوات الامنية والمتظاهرين في بداية التظاهرات وتكرر ذلك في الصدامات التي حصلت بين القوات الامنية والمتظاهرين حيث كانت بعض الاطراف تقوم بالتصعيد ودفع المتظاهرين او القوات الامنية الى التصادم وسقوط ضحايا بين الطرفين.

* سعي القوات الامريكية لتشكيل قوات بطابع طائفي من عشائر الانبار.
* زيادة اسعار البنزين في ايران واندلاع اعمال عنف مساء ١٥ تشرين الثاني.
* انفجار عبوة ناسفة قرب ساحة الحبوبي ووقوع ضحايا، وانفجار عبوة في

ساحة الطيران في بغداد. وانفجار عبوة في التحرير تسفر عن وقوع ضحايا.

* اغلاق بوابة حقل مجنون النفطي شمال البصرة .

* قناتي الحرة وان ار تي تستهدفان المرجعية الدينية وحركة عصائب اهل الحق وتعملان على دعوة المتظاهرين لتصعيد وتيرة العنف.

* امتداد المتظاهرين للسيطرة على مراب السنك بعد سيطرتهم على المطعم التركي.

* حسن العلوي يتهم امريكا ودول الخليج بالعمل على تغيير انظمة الحكم في بعض الدول من دون اللجوء الى الانقلابات العسكرية وان هذه العمليات بإشراف امريكي واموال خليجية.

نسبت قناة السياسة نيوز على موقعها في التلكرام الى السياسي العراقي حسن العلوي ما نصه:

(اكد النائب حسن العلوي يوم السبت،ان المنطقة تمر بمنعطف تغير الانظمة من دون انقلابات عسكرية من خلال اموال الخليج وتبني الامريكان للقضية واخذها كمقاولات على حد تعبيره واضاف: ان التغييرات التي ستجري هي اجتماعية لكن تدخل الولايات المتحدة الامريكية على خطها،مشيرا الى ان واشنطن تتقاضى اموالا من الخليج وتنفذ ما يريدونه من خطط وتستلم البلدان لتغيير حكمها اشبه بالمقاولات واوضح ان الانظمة العربية المتبقية هي بفضل الولايات المتحدة الامريكية التي توفرلها الحماية مقابل استنزاف اموالها وتستخدمها كبقرة حلوب على غرار دول الخليج)[1].

* اعلام الجوكر وفي محاولة للتصعيد يدعي وجود عناصر ايرانية ضمن القوات الامنية العراقية والناطق الرسمي للقائد العام للقوات المسلحة ينفي ذلك.

(١) السياسية نيوز.١٦ نوفمبر ٢٠١٩

* انسحاب محمد الصفدي من الترشيح لرئاسة الوزراء اللبنانية.

* السفارة الامريكية في العراق تعلن عن فتح باب التقديم في التسجيل لبرنامج ايلب لغاية كانون الاول ٢٠١٩، البرنامج لمدة اربعة اسابيع في الولايات المتحدة لصنع قادة عراقيين شباب.

برنامج ايلب تقوم به سفارة الولايات المتحدة في بغداد وقنصلياتها في البصرة واربيل لإرسال الشباب الراغبين بالسفر الى امريكا تحت عنوان تطوير الكفاءات وصنع القادة وهو يخص طلاب المرحلة الثانوية والجامعية من غير الخريجين فهو برنامج يستهدف فئة الشباب، وتكون تكاليف السفر والاقامة في عهدة الحكومة الامريكية، في العام الماضي وحسب لقاء احمد البشير مع القائم بأعمال السفارة الامريكية في بغداد جوي هود بلغ عددهم ١٤٠٠ متقدم ويعتبر جوي هذا العدد قليلا اذا ما قيس بطلبة الخليج الذين يبلغ عددهم عشرات الالاف مع ان تعداد الشعب العراقي اكثر من عدد سكان دول الخليج مجتمعة.

لهذا البرنامج اهداف معلنة وهي تطوير المهارات والاهتمام باطلاع الشباب العراقي على ثقافة المجتمع الامريكي والسعي نحو مساعدة الجيل العراقي القادم في تحقيق طموحاته واهدافه من خلال اتصال الشاب العراقي بأصحاب الاختصاص في المجالات التي يرغبون العمل فيها وتطويرها وهذا ما تحدثت عنه احدى المسؤولات عن البرنامج في مدينة كالفورنيا في لقاءها المنشور عبر اليوتيوب.

كما ان اعلان السفارة الامريكية يوضح ان السفارة تتعهد للمتقدمين بتذكرة السفر ومصرف مناسب في الولايات المتحدة وتهيئة عائلة تستضيف الطالب الراغب بالتقديم لمشروع صناعة القادة في العراق (ايلب).

واما الاهداف الخفية لهذا البرنامج فهو على الامد البعيد يهدف الى نقل ثقافة المجتمع الامريكي الى العراق من خلال هؤلاء الشباب وجعلهم في

المستقبل قادة لتفتيت الثقافة الاجتماعية العراقية وهو قريب من البرنامج الذي كانت تتبناه الخارجية البريطانية في ارسال العراقيين الى بريطانيا لتلقي التعليم هناك وقد اسهم اولئك في نقل الثقافة البريطانية الى المجتمع العراقي من خلال تصديهم للتدريس في الجامعات.

الهدف الاخر هو انتخاب شخصيات من المشاركين في ايلب والذين لهم الاستعداد للعمل ضمن البرنامج السياسي الامريكي في العراق من خلال تهيئتهم للقيام بأدوار مهمة في الجانب السياسي في العراق سواء من خلال زجهم في الاحزاب السياسية او تنفيذ البرامج السياسية الامريكية في الوسط الاجتماعي، وقد ظهر واضحا في سير المظاهرات ان هناك اشخاص لهم ارتباطات مشبوهة كانت تنفذ برامج على الساحة تخدم الاهداف الامريكية في الصراع القائم بين القوى السياسية والمتظاهرين وعملت على حرف التظاهرات عن مسارها.

* البيت الابيض وضمن برنامجه في اثارة العنف في العراق يهدد بفرض عقوبات على مسؤولين عراقيين اذا تورطوا بالعنف، واتهام ايران بالتدخل في الشأن العراقي واتهام الفريق قاسم سليماني بالأشراف على قمع التظاهرات الشعبية.

المتظاهرون خرجوا الى الساحات للمطالبة ببعض الاستحقاقات وفي المقابل تعرض المتظاهرون لعميلة قنص وقتل وسفكت دماؤهم ومما لا شك فيه ان هناك اذرع مرتبطة بقوى خارجية تنفذ مآرب تلك القوى، وفي تصريح لقائد حركة عصائب اهل الحق في لقاء مع قناة العراقية اتهم احد الرئاسات الثلاث بالتآمر مع امريكا ضد العراق ومن خلال التصريحات الاعلامية للعديد من الشخصيات السياسية والاعلامية تبين بان المتهم بالتآمر هو رئيس الجمهورية برهم صالح وقد

اعاد اتهام برهم صالح بالتواطؤ مع امريكا ضد المصلحة العراقية النائب عبد الامير الدبي من كتلة الفتح في لقاء تلفزيوني على قناة العراقية. كما وجهت اصابع الاتهام الى قوات كردية مرتبطة برئاسة الجمهورية قامت بقنص المتظاهرين والقوات الامنية معا، والبيت الابيض ولحرف الانظار عن حلفائه اتهم ايران والفريق قاسم سليماني بالإشراف على قمع التظاهرات الشعبية.

وبالجمع بين تصريحات البيت الابيض، وتصريحات الرئيس التركي اردوغان الذي اشار الى ان الذي يجري في العراق يراد منه تمزيق العالم الاسلامي، وقيام بعض المنفلتين بقتل الشاب هيثم البطاط ذي الاربعة عشر ربيعا والتمثيل بجثته وسحل الجثة ثم تعليقها على عمود كهرباء وظهور صور بعض من قاموا بالجريمة البشعة ممن شارك في دورة صناعة القادة التي اشرف عليها القنصل الامريكي في البصرة، يتضح لنا ان الغاية من اتهام ايران والجنرال سليماني ضرب النفوذ الايراني في العراق وتوجيه الراي العام الشعبي ضد ايران خدمة للجانب الامريكي في صراعه مع ايران في الساحة العراقية، اضافة الى محاولة التأثير على النفوذ الايراني في العراق بعد تصاعد الصراع الايراني - الامريكي في المنطقة.

احداث غيرت المعادلة السياسية في العراق:

كان اخر خطاب للمرجعية يتعلق بواقع العراق السياسي والمظاهرات في ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٩، وبعد ان مرت على العراق جائحة كورونا صدر بيان من مكتب المرجع الاعلى دام ظله يدعو المؤمنين للتكافل واعانة المعوزين وذوي الدخل اليومي الذين اضرت بهم جائحة كورونا. وفي هذه الفترة جرت العديد من الاحداث السياسية حيث قدم السيد عادل عبد المهدي استقالته بعد احداث دامية شهدتها سوح التظاهر، ورشح السيد محمد توفيق علاوي لرئاسة الوزراء

ولكنه لم يتمكن من تشكيل كابينته الوزارية بسبب الموقف الكردي .السني الرافض للآلية التي اتبعها السيد علاوي في تشكيل الكابينة، وتبعهم في افشال تشكيل الكابينة العديد من الكتل الشيعية، بحيث لم يتحقق نصاب التصويت في مجلس النواب على الكابينة الوزارية.

وبعد ذلك رشح رئيس الجمهورية برهم صالح النائب عدنان الزرفي لرئاسة الوزراء، ولكنه لم يمرر بسبب موقف الكتل الشيعية منه، وبعد ذلك رشح برهم صالح مصطفى الكاظمي لمنصب رئاسة مجلس الوزراء فتم الاتفاق على ترشيحه.

خلال هذه الفترة وفي الفترة بين استقالة السيد عادل عبد المهدي وترشيح محمد توفيق علاوي، استهدفت الطائرات الامريكية المسيرة موكبا كان يقل الجنرال قاسم سليماني ومعاون رئيس هيئة الحشد الشعبي ابو مهدي المهندس فاستشهد القائدان مع مرافقيهما.

كان لاستشهاد سليماني والمهندس اثرا كبيرا على مجمل المعادلة السياسية في العراق، اضافة الى الاثار النفسية والانعكاسات التي شهدتها الساحة على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

اجتماعياً شيع نعش الشهيدين في بغداد وكربلاء والنجف تشييعا مهيبا، وكذلك الحال في ايران وحضر صلاة الميت على جثامين الشهداء السيد الخامنئي في طهران، ودفنت بقايا الشهيد سليماني في مسقط راسه في كرمان بينما اعيد نعش الشهيد المهندس الى العراق فشيع في مسقط راسه في البصرة تشييعا مهيبا وكان المقرر ان يشيع النعش في بقية مناطق الجنوب الشيعي الا ان المسيطرون على ساحة تظاهر الناصرية هددوا بمنع مرور نعش الشهيد المهندس في الناصرية، فتقرر منعا لوقوع فتنة شيعية .شيعية التوجه بالنعش الى النجف الاشرف من خلال مطار البصرة الدولي بدلا من الطريق

البري، وهذا الموقف في ساحات التظاهر في الناصرية يكشف عن هوية المسيطرين على تلك الساحات.

على صعيد شخصيات المتظاهرين سلطت الاضواء على الصيدلاني علاء الركابي من اهالي ذي قار الذي التقى ببعثة الامم المتحدة في بغداد مطالبا بتدويل قضية المتظاهرين في العراق، ثم قام بجولة في بعض المحافظات وكان من بين المحافظات التي زارها محافظة واسط، وبعد ذلك قاد متظاهري الناصرية لقطع الطريق السريع الرابط بين البصرة وبغداد ومنع سيارات الحمل من نقل البضائع من البصرة الى بغداد وذي قار وبالعكس، ثم ظهر في مقطع فيديو يعلن عن ترشيحه لنفسه كقائد للتظاهرات وكرئيس لتكتل يشمل جميع المتظاهرين ويطالب ابناء العراق بإعلان رايهم في قبوله وعدم قبوله كزعيم سياسي للمتظاهرين.

على الصعيد الاقليمي زار العراق كلا من الجنرال قاآني رئيس فيلق قدس الايراني الذي عين خلفا للشهيد سليماني، وكذلك زار العراق الادميرال شمخاني رئيس جهاز الامن القومي الايراني، وصرح كل منهما ان ايران غير معنية بمن ينتخب رئيسا لمجلس الوزراء في العراق، وانها لا تتدخل في هذا الموضوع، وتكررت زيارة قاآني للعراق واكد على عدم تدخل ايران في تعيين رئيس وزراء للعراق.

بعد استشهاد سليماني زار وزير خارجية قطر ووزير خارجية عمان كلا على حدة ايران في وساطة لتهدئة الموقف بين ايران وامريكا.

قامت القوة الصاروخية الايرانية بقصف معسكر عين الاسد في الانبار ومعسكر حرير في اربيل، واستهدف القصف المواقع الامريكية في هذين المعسكرين.

انتهى الصراع على منصب رئاسة الوزراء لصالح مصطفى الكاظمي، ليكون اول رئيس من خارج الاحزاب الاسلامية الشيعية التي هيمنت على رئاسة الوزراء منذ الانتخابات الاولى للعراق حيث تسنم المنصب نوري المالكي لدورتين ثم حيدر العبادي دورة واحدة ثم السيد عادل عبد المهدي لسنة واحدة ثم اسند المنصب الى مصطفى الكاظمي.

ومن الاحداث التي ترتبت على استشهاد سليماني والمهندس التوافق بين العراق وامريكا على سحب القوات الامريكية من العراق وخفض عديد القوات الامريكية من ٥٢٠٠ الى ٣٥٠٠ وتسليم الامريكان لعدة قواعد فرعية الى القوات العراقية، واعلان السعودية وقف الحرب على اليمن من طرف واحد لمدة اسبوعين، وسحب امريكا صواريخ الباتريوت التي ارسلتها الى السعودية، وخفض مستوى تدخلها في سوريا ولبنان.

اقليميا بعد عدة اشهر دخلت تركيا الحرب الى جانب السراج ضد قوات حفتر فانهارت قوات حفتر وانسحبت من مواقعها على اطراف العاصمة طرابلس، فأسرعت الامارات والسعودية لإنقاذ وضع حفتر وتم اقحام مصر في الموضوع فالتقى السيسي بزعماء القبائل الليبيين وحذر الروس والمصريون تقدم قوات السراج الى منطقة سرت، وبهذا تكون ليبيا قد قسمت الى ثلاث مناطق طرابلس وما حولها تحت سيطرة السراج مدعوما من قطر وتركيا والمنطقة الغربية تحت النفوذ الفرنسي الروسي وبقية البلاد تحت سيطرة حفتر مدعوما من الامارات ومصر والسعودية. وشهدت منطقة شرق المتوسط توترا بين تركيا واليونان ودخلت فرنسا على الخط الى جانب اليونان ورفعت امريكا حضر الاسلحة الذي كان مفروضا على اليونان فيما قامت البحرية التركية بمناورات في شرق المتوسط، وكان السبب الاساسي للتصعيد قيام تركيا بالتنقيب عن النفط في المياه الليبية حسب الاتفاق بينها وحكومة السراج.

وفي الوقت نفسه صرح بعض المسؤولين الامريكان بان على اقليم كردستان ان يتهيأ لإعلان دولته المستقلة، في ذات الوقت توغلت القوات التركية الى عمق الاراضي العراقية في اقليم كردستان بحيث فصلت بين المناطق الكردية العراقية والمناطق الكردية السورية، فضلا عن احتلال القوات التركية لمناطق متعددة في الشمال السوري الذي تسكنه الاقلية الكردية.

ويرى بعض المحللين ان التوغل التركي في المنطقة الفاصلة بين كردستان العراق واكراد سوريا لمنع قيام دولة كردية موحدة في شمال العراق وشمال سوريا.

وفي خضم هذه الظروف العصيبة التي مرت بها المنطقة اعلنت الامارات والبحرين التطبيع مع الكيان الصهيوني في ظل صمت مطبق من الحكومات والاحزاب السياسية العربية والاسلامية، تبعتها تصريحات امريكية بان السعودية ستلتحق بركب التطبيع في الوقت المناسب.

وبحسب السياسي الكويتي عبد الله فهد النفيسي فان اسرائيل ترغب بإقامة العلاقات مع دول الخليج لأربعة اهداف:

الاول: ايجاد سوق للمنتوجات الصناعية والزراعية الاسرائيلية.

الثاني: توفير مناخ لليد العاملة الاسرائيلية التي تهاجر الى اسرائيل من خارجها.

الثالث: تحويل الدول المطبعة معها الى مواقع عسكرية امامية للصراع مع ايران.

الرابع: انهاء مسالة اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من اراضيهم عام ١٩٤٨ والذين يبلغ عددهم ما يقارب اربعة ملايين نسمة من خلال توطينهم في بلدان الخليج.

لقاء المرجع الاعلى السيد السيستاني دام ظله بممثلة الامين العام للأمم المتحدة يوم الاحد ١٣ ايلول ٢٠٢٠ :

بعد فترة ليست بالقصيرة من عدم الادلاء باي تصريحات حول الوضع السياسي في العراق عاد الى الساحة تصريح مكتب المرجع الديني الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله في لقاءه مع ممثلة الامين العام للأمم المتحدة الذي اكد فيه على الرؤية التي يتبناها المرجع الاعلى في الخروج من الازمة السياسية التي تعصف بالعراق والتي اجملها البيان الصادر من مكتب سماحته في عدة نقاط، وفيما يلي نص بيان مكتب سماحته دام ظله:

(استقبل سماحة السيد السيستاني دام ظله قبل ظهر اليوم السيدة جينين هينيس .بلاسخارت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، وأشار سماحته خلال اللقاء الى مواقفه في عدد من القضايا المهمة وهي:

أولاً: إن الانتخابات النيابية المقرر اجراؤها في العام القادم تحظى بأهمية بالغة، ويجب أن توفرلها الشروط الضرورية التي تضفي على نتائجها درجة عالية من المصداقية، ليتشجع المواطنون على المشاركة فيها بصورة واسعة. ولهذا الغرض لا بد من أن تجرى وفق قانون عادل ومنصف بعيداً عن المصالح الخاصة لبعض الكتل والأطراف السياسية، كما لا بد من أن تراعى النزاهة والشفافية في مختلف مراحل اجرائها، ويتم الاشراف والرقابة عليها بصورة جادة بالتنسيق مع الدائرة المختصة بذلك في بعثة الأمم المتحدة.

إن الانتخابات المبكرة ليست هدفاً بحد ذاتها، و إنما هي المسار السلمي الصحيح للخروج من المأزق الراهن الذي يعاني منه البلد نتيجة لتراكم أزماته سياسياً واقتصادياً وأمنياً وصحياً وخدمياً وغيرذلك. فلا بد من أن تتاح الفرصة للمواطنين بأن يجددوا النظر في خياراتهم السياسية وينتخبوا بكل حرية وبعيداً

عن أي ضغط من هنا أو هناك ممثليهم في مجلس النواب القادم، ليكون مؤهلاً للعمل باتجاه حلّ المشاكل والأزمات.

إن مزيداً من التأخير في اجراء الانتخابات أو اجراءها من دون توفير الشروط اللازمة لإنجاحها بحيث لا تكون نتائجها مقنعة لمعظم المواطنين سيؤدي الى تعميق مشاكل البلد والوصول -لا سمح الله- الى وضع يهدد وحدته ومستقبل أبنائه، وستندم عليه جميع الأطراف المعنية الممسكة بزمام السلطة في الوقت الحاضر.

ثانياً: إن الحكومة الراهنة مدعوة الى الاستمرار والمضي بحزم وقوة في الخطوات التي اتخذتها في سبيل تطبيق العدالة الاجتماعية، والسيطرة على المنافذ الحدودية، وتحسين أداء القوات الأمنية بحيث تتسم بدرجة عالية من الانضباط والمهنية، وفرض هيبة الدولة وسحب السلاح غير المرخص فيه، وعدم السماح بتقسيم مناطق من البلد الى مقاطعات تتحكم بها مجاميع معينة بقوة السلاح تحت عناوين مختلفة بعيداً عن تطبيق القوانين النافذة.

والحكومة مدعوة أيضاً الى اتخاذ خطوات جادة واستثنائية لمكافحة الفساد وفتح الملفات الكبرى بهذا الشأن حسب الإجراءات القانونية، بعيداً عن أي انتقائية، لينال كل فاسد جزاءه العادل وتسترجع منه حقوق الشعب مهما كان موقعه وأياً كان داعموه.

كما أنها مطالبة بالعمل بكل جدية للكشف عن كل من مارسوا اعمالاً إجرامية من قتل أو جرح أو غير ذلك بحق المتظاهرين أو القوات الأمنية أو المواطنين الأبرياء، أو قاموا بالاعتداء على الممتلكات العامة أو الخاصة، منذ بدء الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح في العام الماضي، ولا سيما الجهات التي قامت بأعمال الخطف أو تقف وراء عمليات الاغتيال الأخيرة.

إن اجراء العدالة بحق كل الذين اقترفوا الجرائم المذكورة سيبقى مطلباً ملحاً لا بد من أن يتحقق في يوم من الأيام، وهو الأسلوب الناجع في المنع من تكرارها والردع عن العود الى أمثالها.

ثالثاً: إن الحفاظ على السيادة الوطنية ومنع خرقها وانتهاكها والوقوف بوجه التدخلات الخارجية في شؤون البلد و إبعاد مخاطر التجزئة والتقسيم عنه مسؤولية الجميع، وهو يتطلب موقفاً وطنياً موحداً تجاه عدة قضايا شائكة تمسّ المصالح العليا للعراقيين حاضراً ومستقبلاً، ولا يمكن التوصل اليه في ظل تضارب الأهواء والانسياق وراء المصالح الشخصية أو الحزبية أو المناطقية، فالمطلوب من مختلف الأطراف الارتقاء الى مستوى المسؤولية الوطنية وعدم التفريط لأي ذريعة بسيادة البلد واستقراره واستقلال قراره السياسي.

٢٤/ المحرم الحرام/ ١٤٤٢هـ

مكتب السيد السيستاني دام ظله -النجف الأشرف)[1].

(١) انظر موقع مكتب السيد السيستاني دام ظله والقنوات الاعلامية على التلكرام في ١٣ ايلول ٢٠٢٠

الخاتمة

في هذا العرض حول دور النضج السياسي للمجتمع في بناء الوطن، ودور المرجعية الدينية في الاسهام الكبير في انضاج المجتمع سياسيا لما لها من ثقل كبير بسبب السلطة الروحية التي تتمتع بها، يمكن لنا ان نجمل حصيلة ما قدمناه في عدة نقاط:

١.ان العراق بحدوده السياسية الفعلية، ودوره الحديث في الاحداث العالمية ابتدأ ظهوره منذ الحرب العالمية الاولى التي اندلعت عام ١٩١٤.

٢.ان الكيان السياسي العراقي الحديث ليس طارئا على ساحة التأثير السياسي، بل كان جزءا من منظومة العمل السياسي للتوسع العربي بعد ان وحد النبي ﷺ العرب تحت راية الاسلام وحولهم من قبائل متصارعة الى قوة سياسية وعسكرية مهمة غيرت وجه التاريخ، فبعد ان كان العرب يخضعون لسيطرة الامبراطوريات الفارسية والرومية والحبشية، اصبحوا دولة متحضرة لها دستور وقوانين وجيش ونظام اداري وحاكم سياسي واحد.

٣.كانت معركة مؤتة وغزوة تبوك وبعث اسامة، في ايام النبي صلى الله عليه واله العامل الاساس في تحريك الذهنية العربية نحو التوجه خارج حدود الجزيرة العربية، ولم تمض عدة عقود حتى اصبحت حدود الدولة التي يحكمها العرب بإسم الإسلام تمتد من الصين الى المحيط الاطلسي وعبروا البحر المتوسط لتتحول اسبانيا الى بلد تابع للإمبراطورية العربية ليطلق عليها اسم بلاد الاندلس، واصبحت فرنسا البلد الذي يحد

الامبراطورية من جهة اوربا كما فتحت ارمينيا وبلاد الاناضول وأذربيجان في شمال غرب قارة اسيا وكان ما يعرف اليوم باسم روسيا قبائل خاضعة لحكم الامبراطورية المسلمة.

٤.تعرضت البلاد العربية للعديد من الهزات التي اثرت على شكلها السياسي، حيث عملت قريش منذ فتح مكة الى السعي للسيطرة على الخلافة بعد رحيل الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله، وعلى الرغم من الامر الالهي في ان تكون الخلافة في اهل البيت^ الا ان السنة الاجتماعية الجارية في الامم الاخرى عادت لتجري في الامة الاسلامية، وتمخض القرار القرشي عن تولي بطون قريش من تيم وعدي وامية مسند الخلافة، ولم تعد الخلافة الى صاحبها الشرعي الا في حركة اجتماعية سببها بلوغ الاستئثار والتمييز الطبقي والظلم الاجتماعي والتآمر على الرعية اعلى مدياته فبايعت الامة ولأول مرة في تاريخها مختارة امير المؤمنين علي بن ابي طالب× الذي نص عليه رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم الغدير ١٨ ذي الحجة سنة ١٠ هجرية بعد حجة الوداع ونصبت له خيمة بايعه فيها الحاضرون من المسلمين، حتى قال احدهم بخ بخ لك يا علي اصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة.

٥.لم يرق لقريش ان يتولى امير المؤمنين عليه السلام الحكم سنة ٣٥ هجرية فخرج عليه الناكثون في معركة الجمل مستغلين جهل الامة بأحكام الشريعة وحقائق التاريخ وواقع السياسية،ومن ثم حرب صفين التي دامت ستة اشهر، وانتهت بمسالة الحكمين التي تسبب فيها نزق الزعامات القبلية الكوفية المتمردة على الحكومة الالهية في تضييع حق اهل البيت عليهم السلام وتضييع تضحيات الكوفيين والبصريين في سبيل اقامة الحكم الالهي العادل، فتمكنت قريش بقيادة معاوية بن ابي سفيان من اعادة سلب الخلافة عن اهلها والعودة الى سلطة قريش مع الاستئثار التام بالحكم،

وتحويله الى ملكية وراثية.

٦.لم تمض الايام طويلة حتى احس المجتمع الكوفي بالخطأ الكبير الذي ارتكبه مع الاختلاف في تحديد ماهية الخلل فالزعامات القبلية نقمت على معاوية التهميش والاقصاء والاعتداد بالزعامات الشامية واهمال الزعامات الكوفية، والموالون لأمير المؤمنين× الذين عملوا على اعادة الحق الى نصابه، الا ان قرشيي الكوفة كاتبوا يزيد يطلبون منه الاسراع في معالجة الموقف، فارسل يزيد عبيد الله بن زياد الذي استعمل المال والاعلام والفتوى للسيطرة على الكوفة وانتهت الاحداث بمأساة كربلاء لتعود زعامات الكوفة القلبية مرة اخرى سببا في المأساة التي تعرض لها المجتمع الاسلامي لهثا وراء منافعها الخاصة وبعدها عن المبادئ والقيم الروحية والاخلاقية.

٧ـ عاشت بلاد المسلمين الكثير من المعاناة والحروب القبلية والطائفية والمذهبية على طول فترة الحكم الاموي والعباسي حتى سقوط الدولة العباسية على يد المغول سنة ٦٥٦ هجرية.

٨ـ كان القرنان الثالث والرابع الهجري، قرنا التحول السياسي بالنسبة للشيعة، فظهرت العديد من الدول الشيعية في تلك الفترة، حيث تمكن الحمدانيون من بسط نفوذهم على الموصل وحلب، ومَصِّر الاسديون الحلة وامتدت دولتهم من جنوب الموصل الى البصرة، وكانت الدولة البويهية تمثل القدرة الاكبر في تلك الفترة حيث امتد نفوذهم من بلاد فارس الى بغداد، الا ان هذه الدول الشيعية جميعا كانت عبارة عن حكومات تابعة للسلطة المركزية للدولة العباسية، واما في المغرب العربي فظهرت الدولة الادريسية والدولة الفاطمية كدولتين مستقلتين عن العرش العباسي. ومن هنا فان القرن الرابع الهجري وما بعده كان

قرن النفوذ السياسي للشيعة، والذي رافقه نشاط فكري وفقهي وادبي واسع، وفي هذه الفترة الزمنية تشيع جنوب العراق بتمامه، وهنا لابد من الاشارة الى ان التشيع كان في العراق .البصرة والكوفة .وفي مصرمنذ هجرة القبائل العربية من اليمن وشبه جزيرة العربية في ايام الفتوحات، والى جنب القبائل الشيعية .التي كانت تمثل اقلية سكانية نسبة للآخرين .كانت القبائل الاخرى التي تعتنق اتجاهات سياسية وفكرية مختلفة كالقبائل التي ترجع في امور الفتيا الى الفقهاء الذين لم يتبعوا مدرسة اهل البيت عليهم السلام والذين حصراتجاههم الفقهي فيما بعد بالمذاهب الفقهية الاربعة، كما كان الخوارج بفقههم الخاص يسكنون العراق ومنه انطلقوا الى مختلف بقاع البلاد الاسلامية، وبالإضافة الى الفكر الشيعي في العقيدة كانت هناك عدة اتجاهات فكرية كالمعتزلة والاشاعرة والماتريدية والمرجئة وغيرها.

٩.بعد انهيار الدولة العباسية وتمزق الدولة المغولية تحولت البلاد الاسلامية الى ولايات متنازعة الى ان ظهرت الدولة العثمانية ذات التوجهات الصوفية والتي اتخذت المذهب السني الحنفي مذهبا رسميا للدولة .لان المذهب الحنفي لا يشترط القرشية في الخليفة ..

توسع العثمانيون باتجاه شرق اوروبا وبلغت سيطرتهم الى حدود فرنسا وحاصروا فينا عاصمة النمسا مرتين، وتقدمت القوات العثمانية لاحتلال الشام ومصروشمال افريقيا في صراعها للسيطرة على حوض البحرالمتوسط، ولم تتقدم لاحتلال العراق والجزيرة العربية الا بعد تقدم الصفويين لضم المناطق المقدسة في النجف وكربلاء لدولتهم.

١٠.في فترة توسع الدولة العثمانية ظهرت في اردبيل حركة صوفية عرف اتباعها بالصفويين نسبة الى مؤسس التوجه الصوفي حيدر الصفوي، وتحركوا من

اردبيل الى عمق بلاد فارس ووصل نفوذهم الى حدود روسيا القيصيرية شمالا والى حدود الصين شرقا وانضم اليهم شمال شبه القارة الهندية وكان لهم نفوذ كبير في القارة الهندية التي كان يسيطر عليها المغول.

اتخذ الصفويون المذهب الشيعي الامامي مذهبا رسميا للدولة، وفي عهدهم نشطت الحركة العلمية وقدموا امكانيات كبيرة للفقهاء وعلماء الدين لدعم الحركة العلمية في الوسط الشيعي، فظهرت مدارس دينية ضخمة في العاصمة اصفهان ودعموا الحوزة العلمية في النجف الاشرف وفي جبل عامل، ثم انتقلت الحوزة العلمية الى اراك ثم الى قم بعد انتقال العاصمة الى طهران.

١١ـ كان العثمانيون يشكلون عنصر عدم استقرار بالنسبة لأوروبا التي تتنازعها الصراعات بين الفرنسيين والاسبان للسيطرة على اوربا الكاثوليكية، وكانت شوكة في حلق روسيا الأرثوذوكسية.

١٢ـ الاتجاه التوسعي للعثمانيين مع النفس الطائفي الذي كانوا يحملونه جعلهم يتركون توسعهم في اوروبا للتحول الى الصراع مع الصفويين لمنع توسعهم في العراق والجزيرة العربية التي لم تخضع بعد للدولة العثمانية، فخاض العثمانيون حروبا دامية ضد الصفويين لإخراجهم من العراق، ثم لمحاولة اسقاط الدولة الصفوية، ولكن المحاولات العثمانية لم تؤت ثمارها، حتى جرت التوافقات السرية بين العثمانيين والروس والانجليز لإسقاط الدولة الصفوية التي عانت في اخر ايامها من ضعف شديد، فتحرك العثمانيون من الغرب والافغان من الشرق فسقطت الدولة الصفوية على يد الافغان وقتلوا الشاه حسين اخر ملوك الدولة الصفوية بينما احتل العثمانيون غرب البلاد، واحتل الروس شمال البلاد. حتى ظهر الملك الانكشاري نادر شاه الذي اعاد العثمانيين الى خارج الحدود الغربية للبلاد واستعاد الاراضي التي احتلها الروس والافغان.

١٣ـ تمكن الانجليز والروس بعد ذلك من النفوذ في عمق البلاد الايرانية واصبحت البلاد من الناحية الفعلية مقسمة بين نفوذ الروس شمالا والانجليز جنوبا.

١٤ـ وبعد انهيار الدولة المغولية في شبه القارة الهندية، وانهيار الدولة الصفوية، اصبح التوجه العام للقوى المسيحية العالمية يتحرك نحو القضاء على الامبراطورية العثمانية، بعد ان تمكن الانجليز في القرن السابع عشر الميلادي من احتلال شبه القارة الهندية واسقاط الامبراطورية المغولية الاسلامية فيها واصبحت شبه القارة الهندية تدار مباشرة من قبل الضباط الانجليز، واصبحت الدولة العثمانية مطوقة من جميع الجهات بالنفوذ المسيحي فروسيا من الشرق واوروبا من الغرب، فيما اخذت بريطانيا تمد اذرعها في منطقة الخليج فعقدت اتفاقيات متعددة مع القبائل العربية في جزيرة العرب كال سعود وامراء سلطنة عمان وال الصباح في الكويت وال نهيان في ابي ظبي وال خليفة في البحرين وال ثاني في قطر ومشيخة كعب في المحمرة فضلا عن نفوذهم الكبير في البلاط القاجاري في ايران.

١٥ـ يسعنا القول ان الامبراطوريات الاسلامية لم تع حجم الخطر الذي يواجهها، وبدلا من ان تضم جهودها الى بعضها لضمان بقائها واستمرارها خاضت فيما بينها حروبا ادت الى انهيارها وتمكين الدول الصليبية من القضاء بشكل نهائي على اكبر امبراطوريات منافسة للإمبراطوريات المسيحية في اوربا واسيا، فبعد اندلاع الحرب العالمية الاولى تحولت البلاد الاسلامية الى بلاد خاضعة للنفوذ الانجليزي والفرنسي ومن ثم للنفوذ الامريكي والروسي.

١٦ـ في نهاية القرن الثامن العشر الميلادي تمكن الاوربيون من النفوذ الى عمق الدولة العثمانية وتمكنوا من خلال البعثات الدراسية من نشر

الفكر القومي في البلدان التابعة للدولة العثمانية، هذا فضلا من ظهور الاتجاه القومي الطوراني في مركز الدولة العثمانية والذي نتج عنه ظهور التوجه القومي في البلدان العربية، وكان الاتجاه القومي في البلاد العربية ذا شقين الاول الاتجاهات القومية التي تدعوا الى احترام الخصوصية العربية مع بقاء البلدان العربية تحت لواء الخلافة العثمانية والتي تزعمها القوميون المسلمون كعبد الرحمن الكواكبي والشق الاخر هو الاتجاه الداعي الى استقلال البلاد العربية عن الدولة العثمانية والذي كان يتزعمه المسيحيون في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، ومن هنا يمكن القول ان التوجه القومي الداعي الى الحفاظ على الهيكل الاسلامي العام كان متأثرا بالتوجه القومي العثماني، واما التوجه الداعي الى الانفصال عن الدولة العثمانية فهو التوجه الذي تديره المخابرات الاوربية.

١٧ـ كان العراق بلدا هامشيا في الذهنية السياسية والاقتصادية العثمانية وكانوا يكتفون باستحصال الضرائب منه دون ان يهتموا بتقديم اي خدمات للبلاد العراقية، بل زادوا على ذلك انهم تركوا المدن العراقية تدار من قبل المماليك الذين كان الولاة العثمانيون يأتون بهم من جورجيا واذربيجان لإدارة البلاد العراقية.

في الوقت الذي اهتم العثمانيون كثيرا بمصر والشام وبلاد افريقيا، ولعل للعامل الجغرافي دور في اهمال العراق لكونه يعد بعيدا عن مركز الدولة العثمانية في اسطنبول التي تعتبر الشام الاقرب اليها من حيث الطرق البرية ومصر الاقرب اليها من الجهة البحرية والاهمية الكبرى لشمال افريقيا للصراع على النفوذ في حوض البحر المتوسط.

مضافا الى العامل الطائفي حيث ينتشر الشيعة في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق ويشكلون اغلبية السكان العرب الذين يعيشون في

العـراق، وكـان العثمـانيون يعتبـرون الشـيعة مـن الكفـار ويتعـاملون معهـم كمواطنين غيرمرغوب بهم في البلاد العثمانية، وكان هذا سببا في الثورات المتعاقبة في المناطق الشيعية ضد العثمانيين في كربلاء والخزاعل[1] والحلة وامارة ال عليان في الجزائر[2] وعشائرالبطاح[3].

وتعدى اهمال العراق خدميا واداريا الى الاهمال في الجانب الثقافي فلم تنشا في العراق المدارس الحديثة حتى نهاية القرن التاسع عشروفي المناطق السنية حصرا، ففي البصرة في اواخرالقرن التاسع عشرانشات مدرسة ابتدائية في الزبيرحيث كان في ذلك الوقت تسكنه اغلبية سنية .اما في الوقت الحالي فالزبيركغيره من مناطق البصرة تسكنه الاغلبية الشيعية .وكانت اول المدارس الابتدائية التي فتحت في العراق في الموصل وكركوك. وكانت الكليات في الباب العالي محرمة على الشيعة فلم يقبل في ايام العثمانيين اي فرد شيعي في الكلية العسكرية او الدراسات الاكاديمية التي كانت مفتوحة امام غيرالشيعة فكان نوري السعيد وجعفرالعسكري وعبد المحسن السعدون وفيصل بن الشريف حسين ويوسف العظمة وعبد العزيزالمصري وامثالهم من خريجي الكليات في اسطنبول بينما منع الشيعة من الدخول في تلك المعاهد العلمية لأسباب طائفية.

١٨ـاندلعت الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ والتحق العثمانيون بالألمان في الحرب فارسل البريطانيون قوات من الهند الى البصرة لتامين امدادات النفط من مصافي عبادان،في المقابل الدولة العثمانية ولغرض تامين

(١) كانت منطقة الديوانية الحالية تعرف بمنطقة الخزاعل كونها اهم العشائرالتي تسكن تلك المنطقة وكانت لعشيرة الخزاعل والعشائرالمتحالفة معها جولات من الصراع الدامي مع العساكرالعثمانية.

(٢) امارة ال عليان في نهرصالح التابع لقضاء المدينة في محافظة البصرة امتد وجودها منذ القرن الرابع الهجري حتى سقطت على يد العثمانيين في القرن الثامن عشرالميلادي

(٣) تمتد منطقة البطائح من جزائرالبصرة وحتى صحراء ذي قارومن ابرز من حكمها ال شاهين.

قوات مقاتلة في المناطق التابعة لها طلبت من مفتي الدولة العثمانية .شيخ الاسلام .اصدار فتوى الجهاد ضد القوات البريطانية، صدرت فتوى شيخ الاسلام بالجهاد، وارسلت الاستانة وفدا الى سامراء والكاظمية والنجف وكربلاء للالتقاء بعلماء الشيعة ودعوتهم الى الجهاد واستنفار القبائل الشيعية لمحاربة الغزاة الكفار.

كما ارسلوا مبعوثيهم الى مختلف البلاد الخاضعة للدولة العثمانية لدعوتهم الى الجهاد ضد المحتل الاوربي.

استجاب علماء الشيعة وعلى راسهم السيد محمد حسن الشيرازي ﷺ لطلب الباب العالي على الرغم من طائفية العثمانيين وتعاطيهم مع الشيعة كتعاطيهم مع الكفار، وعلى الرغم من المعارك العديدة التي سفكت القوات العثمانية فيها دماء الشيعة ظلما وعدوانا دعى علماء الشيعة القبائل الشيعية للجهاد ودفع الكفار عن ارض المسلمين واستجابت القبائل الشيعية، وتحركت القوات الشيعية للتصدي للإنجليز بقوات ذاتية التسليح والتموين لم تكلف الدولة العثمانية روبية واحدة، سارت قوات المجاهدين بقيادة العلماء الاعلام الى سوح الجهاد من ثلاث محاور فعشائر الفرات الاوسط بقيادة السيد الحبوبي وعلماء النجف ابحروا في الفرات وكانت العشائر تلتحق بهم عند مرورهم بالمشخاب والخزاعل .الديوانية .والرميثة والسماوة والشطرة وسوق الشيوخ ثم توجهوا الى الشعيبة حيث خاضوا هناك غمار معركة الشعيبة التي كاد النصر فيها ان يكون حليف المجاهدين والقوات العثمانية لولا خيانة نائب القائد العثماني، وضربة الحظ التي خدمت الجيش الانجليزي.

وكان عدد المجاهدين اضعاف عدد العثمانيين والشهداء في المعركة من المجاهدين اضعاف الضحايا من الجيش العثماني وقيل ان عدد المجاهدين في جبهة الشعيبة بلغ ثمانية عشر الفا.

واما مجاهدوا الكاظمية فقادهم السيد محمد الحيدري وعلماء الكاظمية ومن التحق بهم من علماء النجف الاشرف ومخروا عباب دجلة والتحقت بهم العشائر القاطنة على ضفافها وواقعوا الانجليز شمال القرنة، ثم واقعوهم في العمارة ولكن الجيش العثماني لم يكن يرغب بالقتال بل استسلم ضباطه الى الانجليز حتى وصل الانجليز الى الكوت وتقدموا الى المدائن فجوبهوا بمقاومة شديدة من المجاهدين والعثمانيين حتى تم ارجاعهم الى الكوت وحوصروا هناك وبعد مدة من الحصار اضطروا للاستسلام للقوات العثمانية.

علما ان المواقعة الاولى بين العشائر الشيعية والانجليز كانت في كوت الزين التي خاضتها عشائر شمال البصرة التي زحفت من مناطقها الى منطقة كوت الزين للتصدي للإنجليز قبل ان تصل قوات المجاهدين بقيادة السيد الحيدري وتمكن الانجليز من الانتصار في المعركة بسبب التفوق العددي والتقني وكان من بين الشهداء نصر الامارة نجل شيخ الامارة العام حمود ال جابر. وخلال زحف البريطانيين من الفاو الى القرنة لم يواجهوا اي مقاومة من قبل العساكر العثمانية، وواقعهم في كوت الزين العشائر الشيعية كما اسلفنا.

واما المحور الثالث للمجاهدين فسار الى الحويزة بقيادة الشيخ محمد مهدي الخالصي والسيد محمد اليزدي[1] نجل المرجع الديني الكبير السيد كاظم اليزدي والتحقت بهم عشائر الحويزة استجابة لفتوى الجهاد على الرغم من محاولة امير الحويزة الشيخ خزعل ثنيهم عن الالتحاق بالمجاهدين بسبب المعاهدة التي تربطه بالإنجليز، وكذلك جرى الحال في الكويت حيث حاول امير الكويت ارسال قوات لإسناد الانجليز ضد العثمانيين لكن العشائر الكويتية نددت بهذه المحاولة مما اضطر القادة الكويتيين الى العدول عن ارسال القوة الساندة.

(١) توفي السيد محمد اليزديني بغداد بعد العودة من الجهاد بسبب مرضه.

١٩ـ القوات العثمانية والحكومة العثمانية بدلا من احترام وتقدير موقف المرجعية الشيعية والقبائل الشيعية في مشاركتهم الحرب ضد الانجليز ارسلت قوات عسكرية مدعومة بالطائرات لمتابعة المتخلفين عن الالتحاق بالحرب من الاعمار التي تساق عادة للتجنيد الالزامي والذين لا يتجاوز عددهم الخمسين شخصا في كربلاء وفي النجف وقاموا بتفتيش النساء بدعوى احتمال تخفي المطلوبين بثياب النساء وفي الناصرية تعامل الجنود العثمانيون الفارون من معركة الشعيبة بخشونة شديدة مع الاهالي الذين قدموا الشهداء والجرحى ورفدوا سوح الجهاد بالمال حتى خاطبهم الشيخ بدر الرميض رحمه الله انتم اولى بالقتال من الانجليز لولا فتوى العلماء، وفي الحلة جهز العثمانيون حملة عسكرية قصفت الحلة بالمدفعية واعدمت العديد من الشخصيات الحلية واقتادت العديد من النساء والصبيان كأسرى الى اسطنبول.

تركت الاعمال الهمجية للأتراك اثرها السلبي في نفوس المجاهدين الذين كانوا من الاصل يرفضون الاحتلال العثماني، فقام الاهالي في كربلاء والنجف بطرد المحتلين الاتراك وشكلوا حكومة محلية في مدنهم.

٢٠ـ على العكس من علماء الدين الشيعة والمجتمع الشيعي، لم يستجب العلماء السنة ولا المجتمع السني لفتوى مشيخة البلاط العثماني، ولم يشترك من السنة في التصدي للاحتلال الانجليزي عام ١٩١٤ سوى عشائر السعدون من عشائر المنتفج في الناصرية ولم يشتركوا بعدها باي موقف ضد الانجليز، اما عشائر شمر وعنزة والدليم التي كان زعماؤها يحظون بدعم اسطنبول فتشير بعض الروايات انهم كانوا قد انشأوا علاقات مع الانجليز، واما فقهاء بغداد والموصل وغيرهم من علماء السنة في العراق فلم يشتركوا في الحرب ضد الانجليز على الرغم من انهم يعتبرون من

العلماء الذين ترعاهم مشيخة البلاط في اسطنبول وكذلك الحال مع العسكريين والسياسيين الذين تخرجوا من الكلية العسكرية في اسطنبول. واما طالب النقيب حاكم البصرة من قبل العثمانيين فانه كاتب الانجليز عارضا خدماته قبل انضمام العثمانيين الى الالمان في الحرب ضد الحلفاء.

٢١ـ في نظرة تحليلية لموقف الشيعة ضد الانجليز عام ١٩١٤ نجد ان فقهاء الشيعة انطلقوا من مبدأ حفظ بيضة الاسلام والجهاد الدفاعي ضد الكافرين، ومن الناحية السياسية نجد ان الموقف الشيعي علمائيا واجتماعيا كان موقفا غير مدروس وغير محسوب النتائج، فلم يكن الشيعة قد استشرفوا نتائج الصراع العثماني الانجليزي ولم يعدوا انفسهم لمرحلة ما بعد الحرب، فعلى فرض سقوط الدولة العثمانية او بقاءها كان يفترض على الشيعة ان يدرسوا خيارات ما بعد الحرب، فان الذي يقدم التضحيات يجب ان يحوز المغانم، الا ان الشيعة وللأسف الشديد في تلك المرحلة كانوا بعيدين عن عالم حسابات المستقبل، ويمكن القول ان ضعف الوعي السياسي دفعهم نحو فعل لم يحسبوا فيه حقوق الاجيال اللاحقة، فلم يحسبوا لموقعهم حسابا في فترة ما بعد الحرب، وسواء كانت النتيجة في صالح العثمانيين او صالح الانجليز كان يفترض بالزعامات الشيعية التي دعت الامة الى التضحية والجهاد وبذل المال والنفوس ان تحسب حساب المستقبل وان تشترط الضمانات على الدولة العثمانية الطائفية التي انصفت جميع الاقليات الدينية في بلادها سوى الشيعة، كما كان عليهم ان يحسبوا حساب احتمالية خسارة العثمانيين للحرب وان يرسموا الخطط التي تضمن الحق الشيعي في حال انتصار الانجليز في الحرب، وهذا حق طبيعي لمن يقدم

التضحيات،ولكن المجتمع الشيعي سواء منه طبقة العلماء ام الزعامات العشائرية لم يقوموا باي شيء من هذا القبيل وقدموا التضحيات الجسام عام ١٩١٤ دون ان ينالوا ادنى حقوق المواطنة حتى بعد الحرب التي خاضوها ضد الانجليزالى جنب العثمانيين، ولم يرسموا برنامجا سياسيا لانتزاع حقوقهم كمناضلين ضد الانجليز، ولم يحض الشيعة من مواقفهم البطولية ضد الانجليزسوى بأعداد غفيرة من الشهداء واليتامى والارامل والجرحى ومزيد من اضطهاد الاتراك، وعداء مستحكم من قبل الانجليزلا يزال الشيعة الى اليوم يدفعون ثمنه.

٢٢ـ قرر الانجليزادارة العراق ادارة عسكرية مباشرة الامرالذي رفضته المرجعية الدينية للشيعة التي كان يتزعم حراكها الميرزا محمد تقي الشيرازي ﷺ الذي انتقل من سامراء الى كربلاء،وجرت الكثيرمن السجالات السياسية بينه وبين الانجليزوتعرض ولده اضافة الى ناشطين اخرين للنفي عن العراق،ولم يفت ذلك في عضده بل استمر في حراكه السياسي،في الوقت الذي كان قرار الادارة البريطانية في العراق ارغام العراقيين على قبول الادارة المباشرة،جرى تصعيد كبيربين الزعامات القبلية في الفرات الاوسط والادارة الانجليزية في بغداد انتهت باعتقال الشيخ شعلان ابو الجون الظالمي في الرميثة،وعلى اثرها اندلعت شرارة الثورة في ٣٠ حزيران ١٩٢٠، سعى الميرزا الشيرازي ﷺ لمنع اتساع رقعة الحرب بين القبائل الشيعية والانجليزالا ان التعنت الانجليزي كان مانعا من الوصول الى اي حلول دبلوماسية، فانتشرت الوقائع الحربية بين العشائرالشيعية والانجليزمن سوق الشيوخ مرورا بالشطرة والسماوة والرميثة والخزاعل .الديوانية .والمشخاب والحلة والنجف وكربلاء،وسطر المجاهدون فيها اروع البطولات وتمكنوا من دحرالقوات الانجليزية،

وتعالت اهزوجات ابطال الجهاد (الطوب احسن لو مكواري) بعد حركة التفاف بطولية في الرارنجية.

عند اندلاع الثورة اسس الميرزا الشيرازي ﷺ ادارة مدنية لكربلاء تحت اشرافه، وشكلت الادارة من زعماء محلات كربلاء،وهذه الخطوة تعد تطورا في التفكير الاداري والسياسي لقيادة الثورة.

كانت وفاة الشيخ الشيرازي ومن بعده شيخ الشريعة الاصفهاني رحمهما الله ضربة قاسية للثوار،كما ان الانجليز عززوا قواتهم بقوات من خارج العراق، وتمكنوا من القضاء على الثورة بعد ستة اشهر،وبعد انتهاء الثورة تم نفي العديد من قادتها كما هاجر العديد منهم الى الحجاز والتجأوا الى الشريف الحسين بن علي ملك الحجاز.

وخلفت الحرب خسائر جسيمة في صفوف الشيعة الثائرين، وكذلك في صفوف القوات الانجليزية المحتلة.

كانت ثورة العشرين رسالة قاسية من ابطال الشيعة ومرجعية النجف للإنجليز الذين خضعوا لإرادة ابطال الشيعة وتنازلوا عن مشروع الحكم المباشر الى اقامة حكم غير مباشر، وهنا ايضا كان لضعف الوعي السياسي للزعامات الشيعية على الصعيدين الروحي والاجتماعي الدور الكبير في تضييع الحق الشيعي في ادارة البلد وتمرير تتويج فيصل ملكا على العراق لتأسيس حكم على المقاسات التي اختارها الانجليز، وعادت اجيال الشيعة تدفع مساوئ ضعف الوعي السياسي للشيعة الى يومنا هذا.

٢٣- في اب ١٩٢١ المصادف ليوم ١٨ ذي الحجة توج فيصل ملكا على العراق ضمن برنامج انجليزي مدعوم من الضباط الذين اسرتهم القوات الانجليزية في الحرب العالمية الاولى ثم اطلقتهم للعمل مع فيصل بن الشريف حسين في الحرب ضد الاتراك لصالح الانجليز، من امثال نوري

السعيد وجعفر العسكري ومولود مخلص وعبد المحسن السعدون، كما دعم نصب فيصل ملكا الزعامات العشائرية في الفرات الاوسط مثل عبد الواحد الحاج سكر والسيد علوان الياسري والسيد محسن ابو طبيخ، كما افتى الشيخ محمد مهدي الخالصي بوجوب بيعة فيصل بشرط ان يعمل على استقلال العراق، في الوقت الذي لزمت النجف الصمت تجاه تنصيب فيصل ملكا على العراق.

ومرة اخرى يؤدي ضعف الوعي السياسي للقيادة الروحية والاجتماعية التي دعمت ترشيح فيصل ملكا على العراق دون اخذ اي ضمانات لاستحقاق الشيعة كأغلبية سكانية وكمضحين لتحقيق التغيير في العراق، بل في ادنى الاستحقاقات في حفظ حقوقهم كمواطنين في البلد الى تضييع حق الشيعة، مما اعاد مسالة التمييز الطائفي واقصاء الشيعة من جديد.

فالإنجليز كانوا يرفضون تنصيب ملك من عراقي لانهم ارادوا شخصية تكون وفية لهم ويرتبط وجودهما بحمايتهم ودعمهم، وكان فيصل افضل شخصية مرشحة لهذا الامر اذ ليست له اي جذور اجتماعية او عائلية في العراق.

كما ان الانجليز ارادوا لجهاز الحكم الذي يدير شؤون العراق ان يكون مواليا لهم ولن يحقق الشيعة لهم ذلك،لان الزعامة الروحية للشيعة اذاقتهم الامرين،والمجتمع الشيعي خاض ضد الانجليز حربين ضروسين كبدت الانجليز الكثير من الخسائر المادية والبشرية، واخرت احتلالهم للعراق، وافشلت مخططهم في ادارته، ولم يرغب الانجليز ان يحكم العراق شخصية كردية لان الاكراد ميالون للعصيان فقد خاضوا حربا ضد الانجليز عندما احسوا ان الانجليز لن يمنحوهم الاستقلال بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى،فكان الخيار الافضل اختيار الشخصيات العراقية السنية التي رحبت بقدوم الانجليز كعبد الرحمن النقيب وطالب النقيب وعبد المحسن السعدون او التي وقفت الى جانب

الانجليز في الحرب ضد الاتراك مثل نوري السعيد وجعفر العسكري ومولود مخلص،وكانت الى جنب فيصل في وقت تنصيبه ملكا لسوريا.

وهكذا كان لضعف الوعي السياسي للشيعة الدور الكبير في تضييع حقوق الشيعة عبر الاجيال. وهكذا اضاع الشيعة الفرصة الثالثة من فرص نيل حقوقهم المشروعة.

٢٤.ظهرت الاحزاب في العراق كنتيجة طبيعية لمحاولات الحزب الشيوعي ذي التوجهات الشمولية للنفوذ الى المنطقة كما انتشر في اوربا واسيا وافريقيا، كما تم تشكيل حزبين يشتركان في السلطة دائما هما حزب العهد الذي يمثل اتجاه الولاء التام للملك والذي تراسه نوري السعيد وحزب الاخاء وهو حزب السلطة الذي يمثل الولاء للحكم الملكي دون شخص الملك وكانت قيادات هذا الحزب متمثلة بياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني واتباعهما،غلب على الزعامات الشيعية التي دعمت نصب فيصل ملكا على العراق الارتباط بحزب الاخاء،ولم يفكر الشيعة ان يشكلوا حزبا تكون قيادته بأيديهم وحتى الحزب الذي تراسه جعفر ابو التمن .والذي انهار بعد وقت قصير.كان النفوذ الحقيقي فيه لغير الشيعة.

واما الشعب العراقي الذي لم يرتبط بالجهاز الحاكم فانتشرت في اوساطه القوى السياسية المعارضة للملكية حيث كان اول مؤسس للحزب الشيوعي العراقي من الناصرية وكذلك المؤسس الاول لحزب البعث العراقي، اما الحركة القومية فكانت في اوساط الجيش وكان عبد السلام عارف هو الشخص الاول في القوميين العراقيين المرتبطين ولاءً بجمال عبد الناصر.

فالحزبان المدنيان المعارضان للسلطة الملكية هما الحزب الشيوعي وحزب البعث وهذان الحزبان على الرغم ان مؤسسيهما من الشيعة وان امتداداهما الاول

كان في المنطقة الشيعية الا انه لم يمض وقت طويل حتى سيطر العسكر. التكارتة .على قيادة حزب البعث وخرجت قيادة الحزب الشيوعي الى غير الشيعة.

لقد اسهمت جميع الاحزاب التي ذكرناها في تمزيق الوضع الشيعي والزيادة في اقصاء الشيعة واضعافهم، فحزبا السلطة تحولا الى مدافعين عن مصالح الشخصيات السنية في نزاعها على الوزارات وكادت الحرب الاهلية ان تقع بين الشيعة بسبب اسقاط وزارة جميل المدفعي وصعود وزارة ياسين الهاشمي بدلا عنها، لولا فتوى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء بحرمة القتال بين العشائر لأسباب سياسية، واصبح الموالون لياسين الهاشمي الطائفي اداة في تمرير قرارات الوزارة الجائرة وتمزيق صف العشائر الشيعية ودعم قوات الجيش وضرباته الجوية بإشراف ميداني تام من قبل وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني والتعامل الوحشي مع الاهالي بنحو لم يتعامل به حتى الانجليز تجاههم.

واما احزاب المعارضة .الشيوعيون والبعثيون .فانهم جعلوا من الساحة الشيعية ساحة صراع دام فتارة الشيوعيون يقتلون البعثيين واخرى يعلق البعثيون الشيوعيين على اعمدة الكهرباء.

في الوقت الذي كانت الزعامات السياسية غير الشيعية تتمتع بكافة الامتيازات كان الضعف والتشتت الشيعي يزيد في سلطتهم وقدرتهم.

وهكذا تسبب ضعف الوعي السياسي الشيعي في تضييع الفرصة للمرة الرابعة في فترة الحكم الملكي، لقد خدع الشيعة تحت يافطة الوطنية مرات متعددة ولم يكن شركاء الوطن يؤمنون بالوطنية الا بمقدار ما يضمن حقوقهم فاصبح الشيعي الذي يطالب باستحقاقه كمواطن يتهم بالطائفية والدعوة لتمزيق الوحدة الوطنية، وكانت الزعامات الاجتماعية الشيعية المرتبطة بالسلطة تسارع لاتهام من يطالب باستحقاقه من المواطنين بالطائفية شانهم في

ذلك شان غير الشيعة،ونستطيع القول ان الشيعة الذين دعموا حكم فيصل دون اي ضمانات وانضموا الى احزاب السلطة واصبحوا مدافعين عن مكاسب الزعامات التي همشت الشيعة واقصتهم اعادوا الى الساحة السياسية نتائج الضغط على امير المؤمنين عليه السلام لإيقاف الحرب في صفين بعد رفع المصاحف وتسببوا في تضييع التضحيات العظيمة التي قدمها المجتمع الكوفي في الجمل والصفين والنهروان،فكذلك ضُيعت تضحيات المجتمع الشيعي في معركة الشعيبة عام ١٩١٤ وثورة العشرين،وكما ان المجتمع الكوفي بعد سنة ٤١ هجرية عانى من الاقصاء والتهميش والحرمان ومصادرة الحقوق ولم ينتفع من الحكم الاموي سوى الزعامات فكذلك كان الحال بعد ١٩٢١ اللهم الا ان الفرق في توجهات القوم الروحية فلا شك في انتماء الزعامات للتشيع وارتباطهم الروحي،وان ما فعلوه كان عن ضعف في وعيهم السياسي دفعت الاجيال ثمنه.

٢٥.تطور الوضع السياسي في الشرق الاوسط كثيرا فالتنافس الامريكي . البريطاني على النفوذ في مصر نتج عنه سقوط الحكم الملكي في مصر وسيطرة القوميين .العسكر.على سدة الحكم، رافق ذلك الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة، الهب تطور الاحداث في سوريا ومصر القوميين في العراق والاردن والخليج للدعوة الى التغير،وكان حجر الزاوية العراق فسقوط العراق بيد القوميين سيؤدي الى انتهاء النفوذ البريطاني في المنطقة لصالح النفوذ الامريكي،فكان لابد من منع القوميين من السيطرة على العراق،ولم يكن الحكم الملكي في العراق قادرا على الوقوف امام الحركة القومية بسبب ضعف الملك الشاب والادارة الملكية المحيطة به.

٢٦.جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ للمنع من سيطرة القوميين على الحكم في

العـراق، وفي هـذه الفتـرة جـرى علـى ارض العـراق تصـعيد كبيـر بـين الشـيوعيين مـن جهـة والبعثيـين والقـوميين مـن جهـة اخـرى، ورافـق ذلـك انهيـار الوحـدة بـين مصـر وسـوريا، واصـبحت الجبهـة الغربيـة تخشـى مـن سيطرة الشيوعيين على مقاليد الحكم في العراق، فاسقط نظام عبد الكريم قاسم من قبل القوميين والبعثيين، ولم يدم الوفاق بين البعثيين والقوميين فانقلب عبد السلام عارف على البعثيين،ولم تكن الرغبة ببقاء القوميين في الحكم بإدارة شخصية قوية مثل عبد السلام عارف فتمت ازاحته عن السلطة ونصب اخيه عبد الرحمن عارف رئيسا للعراق.

تمكن البعثيون من اقناع الانجليز والامريكان بقدرتهم على ادارة البلاد لمنع عودة النشاط القومي في المنطقة خاصة بعد حرب عام ١٩٦٧ التي انهارت فيها الجبهة العربية امام الكيان الصهيوني وتم احتلال الاراضي الفلسطينية والجولان وسيناء،ولمنع وصول الشيوعيين للحكم فجاء انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ بتوافق بين القوميين والبعثيين ثم انقلب البعثيون على القوميين وازاحوهم عن السلطة تماما ليخيم على البلاد اسوأ ايامها.

٢٧.ظهرت الحركات الاسلامية في العراق متأثرة بحركة الاخوان المسلمين المصرية، فظهر حزب الاخوان المسلمين في العراق، الذي ضم شيعة اضافة الى السنة ثم انفصل الشيعة عن الحزب بعد ان عرض حسن البنا براي الشيعة في الامامة، وانضم بعضهم الى حزب التحرير الذي كان ينافس حركة الاخوان في البلدان الاسلامية،ثم ظهر حزب الدعوة في خمسينات القرن العشرين متأثرا ايضا بفكر الاخوان الا انه ضم بين اعضائه العديد من رجال الدين في الحوزة العلمية في النجف الاشرف ليكون اول حزب اسلامي شيعي في المنطقة،وبعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ تزايد نشاط الاسلاميين على الساحة

العراقية، في الوقت الذي اتخذت دوائر القرار السياسي الاقليمية والدولية قرارا بإسقاط النظام القائم في ايران.

فكان اول التغييرات تنحية الرئيس احمد حسن البكر عن السلطة ونصب صدام حسين رئيسا على العراق، وكان لابد له من القضاء على التحرك الشيعي الطامح لإقامة حكم اسلامي في العراق شبيها بالنظام الايراني، فزج في السجون جميع الشخصيات التي يشتبه في انتمائها لحزب الدعوة واعدم الناس على الظنة، وكان ابرز الشخصيات التي اعدمت اية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الصدر قدس سره في ٩ نيسان ١٩٨٠ وبعد ذلك باقل من خمسة اشهر اعلن صدام الحرب على ايران التي ابتداها بمناوشات على الحدود في ٤ ايلول ١٩٨٠ ثم اعلن الحرب الشاملة في ٢٢ ايلول ١٩٨٠ واحتل الجيش العراقي مناطق واسعة من ايران، مستعملا الخطة الاسرائيلية في المباغتة عام ١٩٦٧، حيث قام الطيران العراقي بقصف المطارات العسكرية الايرانية، الامر الذي جعل العراق متفوقا في القوة الجوية طيلة فترة الحرب، اعدت الدوائر الدولية والاقليمية خططها للحفاظ على قدرة العراق على ادار الحرب التي لن يتمكن من الانتصار فيها بسبب سعة الارض الايرانية وتفاني الايرانيين في الدفاع عن بلدهم، فضمنوا لنظام صدام التسهيلات المالية واللوجستية من خلال دول الخليج مجتمعة فكان المال الخليجي يؤمن نفقات الحرب على شكل ديون على العراق، كما امن جانب النقص في الخدمات المدنية عن طريق ارسال اليد العاملة المصرية ومن بعدها السودانية بينما كان الشيعة هم اتون الحرب، فدخل المجتمع الشيعي العراقي الحرب ضد ايران من دون ايمان بها ولكن التعسف والارهاب وفرق الاعدام وجميع الطرق التي اتبعها جزاروا العالم جعلت من الشعب الاعزل من شيعة العراق وقودا للحرب، في الوقت الذي صدرت فيه الاوامر من القيادة العراقية بسحب الجنود السنة من المواقع الامامية في الجبهات الى المواقع

الخلفية، فكانت الحرب تطحن شيعة العراق وشيعة ايران لتحقيق الغايات الدنيئة للمحور العالمي والإقليمي في القضاء على ارادة شعب ايران المسلم.

٢٨.ان اياً من الدول التي رسمت المخابرات الدولية حدودها لم يكن يسمح لها بالعمل خارج حدودها، فايران التي هي نتاج عن الدولة الصفوية لم يسمح لها ان تتمدد خارج حدودها فمنذ انهيار الدولة الصفوية وحتى قيام النظام الاسلامي في ايران لم يكن لإيران نشاط مهم خارج حدود ايران الا بمقدار ما تسمح به مصالح الدول الغربية، كقيام الطيران العسكري لنظام الشاه بقصف مواقع الشيوعيين في ظفار ايام حكم السلطان سعيد سلطان عمان[١]، وكذلك لم يكن للدول العربية نشاط خارج حدودها سوى ما قام به عبد الناصر من محاولة لإسقاط النظام الملكي في اليمن[٢]، والذي انتهى بخسارة مصر لسيناء عام ١٩٦٧ لانشغال القوات المصرية في الحرب في اليمن ثم اضطرت مصر الى سحب قواتها من اليمن،وفي المقابل كانت القوات السعودية تدعم حكم الامام يحي ضد القوات المصرية.

جاء انتصار الثورة الاسلامية في ايران ليغير المعادلة التي لا تسمح الارادة الدولية بتغييرها فدفعت صدام حسين لشن الحرب على ايران.

من هنا علينا ان نعي ان اياً من البلدان العربية لا تتمتع بقرار حقيقي لان القدرة الحقيقة خارج حدودها فجميع الدول الضعيفة تحظى بحماية من الدول الكبرى .بريطانيا بعد الحرب العالمية الاولى وامريكا بعد افول نجم بريطانيا . ولذا انتشرت القواعد العسكرية في مختلف البلدان العربية خاصة الضعيفة

(١) تحدث عن تفاصيل ذلك السياسي الكويتي عبد الله فهد النفيسي في لقاء له مع برنامج الصندوق الاسود.

(٢) والذي انتهى بلعبة استعراضية على الحدود مع فلسطين في عام ١٩٦٧ انتهت باحتلال اسرائيل لسيناء والجولان وفرض سيطرتها على جميع الاراضي الفلسطينية.

منها. وربطت الدول العظمى الدول العربية الغنية بالنفط بمعاهدات اقتصادية وامنية ضمنت فيها سيطرتها على مقدرات تلك البلدان الاقتصادية.

القرار الدولي صدر بضرورة اعادة الوضع الايراني الى سابق عهده الا ان الايرانيين تمكنوا من مد نفوذهم في سوريا ولبنان وفلسطين واليمن،ودخلوا في معاهدات امنية واقتصادية مع روسيا والصين،ومضوا في مشروعهم في ايجاد محور لتوازن القوى الدولية والاقليمية.

في الوقت ذاته رسمت امريكا والقيادة الغربية واسرائيل مشروع الشرق الاوسط الجديد الذي يبتني على القضاء على القدرات الاقتصادية والعسكرية في المنطقة وبناء شرق اوسط تكون اسرائيل قوة فاعلة جدا فيه.

وكانت الخطوة الاولى بإغراء العراق باحتلال الكويت، التي انتهت بالقضاء على الجيش العراقي والقدرة العسكرية العراقية، وفرض حصار قاتل على العراق، ثم اسقاط نظام صدام حسين والمجيئ بنظام يضمن فيه دوام الصراع بين الاطراف العراقية، وكانت المرحلة الاولى منه اضعاف الوجود الشيعي في العراق الذي يصنف سياسيا على محور المقاومة الذي تترأسه ايران، فدفعوا بتنظيم القاعدة الى داخل العراق كمرحلة اولى ثم وحدوا قوى السلفية الجهادية ووجهوها لاحتلال المنطقة الغربية ذات الاغلبية السنية .التي كانت ضد العملية السياسية بعد ٢٠٠٣ .بدعم مخابراتي اقليمي وفر للجهادية السلفية المال والسلاح والمعلومات الامنية،فتم احتلال الموصل وبقية المحافظات السنية التي انقسم اهلها الى منضو تحت لواء الغزاة الجدد الذين كان حاضنا لهم قبل الاحتلال، ومن نزح خارج محافظته طلبا للسلامة، وكادت بغداد ان تسقط وسفر السياسيون عوائلهم الى البلدان التي جاءوا منها، الا ان فتوى الجهاد الكفائي اعادت كفة التوازن في العراق وقدم الشيعة خيرة شبابهم في حرب دامت ثلاث سنوات تمكن الشيعة فيها من دحر التنظيم الارهابي بدعم

عسكري وامني ومخابراتي من محور المقاومة،ورعاية تامة لمجاهدي فتوى الجهاد الكفائي من قبل المرجعية الدينية وشيعة العراق الذين قدموا اموالهم وابناءهم للدفاع عن حياض العراق.

وفي المرحلة الثانية من القضاء على النفوذ الشيعي في العراق تم استغلال المظاهرات المطلبية الداعية الى الاصلاح والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد ونشر العدل والامن لتتحول في المناطق الشيعية الى عمليات تخريب وتدمير واعتداء على الارواح والممتلكات الخاصة وتعد على المال العام والدوائر والمؤسسات. بينما كانت المنطقة السنية والكردية تغط في سبات عميق.

وفي المرحلة الثالثة من خطة التدمير استهدفت الطائرات المسيرة الامريكية الشهيد قاسم سليماني والشهيد ابو مهدي المهندس، لتبدا مرحلة جديدة من الصراع بين محور المقاومة والمحور الامريكي انتهت بفقدان حلفاء ايران لنفوذهم السياسي واسناد منصب رئيس مجلس الوزراء لشخصية غير مرتبطة بالأحزاب الاسلامية.

التغير في المعادلة السياسية اقتضى دعم رئيس مجلس الوزراء من قبل ايران وامريكا واوربا والكيانات السياسية العراقية المختلفة.

كانت الخطوات اللاحقة في مشروع الشرق الاوسط الجديد القضاء على القوى التي يمكن ان تقف امام المشروع فجرت تغييرات سياسية وامنية واقتصادية في العديد من البلدان عرف بالربيع العربي الذي انهى حكم زين العابدين بن علي في تونس والرئيس حسني مبارك في مصر والرئيس معمر القذافي في ليبيا .الذي انتهى بتقسيم ليبيا الى ثلاث مناطق للنفوذ الاخوان المسلمين يدعمهم الاتراك وقطر في طرابلس والمناطق المرتبطة بها، الجنرال حفتر مدعوما من الامارات والسعودية ومصر في سرت والمناطق الاخرى، غرب ليبيا الغنية بالنفط تحت هيمنة الروس والفرنسيين.

ولـم تكـن سـوريا بعيـدة عـن سـهام اللعبـة فـدعمت قطـر الحركـات الانفصالية حتى تم احتلال اغلب الاراضي السورية من قبل الحركات الموالية لقطر الا ان صمود النظام السوري والوطنيين السوريين والدعم الايراني والروسي والصيني مضـافا الـى تضـحيات حـزب الله اللبنـاني وفصـائل المقاومـة العراقيـة مكن النظام السوري من افشال المخطط القطري المدعوم امريكا وسعوديا، وبعد فشل الامارات تولت السعودية دعم مخطط تمزيق سوريا الا ان اصرار الحكومة والشعب السوري واصدقاءهما افشل المشروع السعودي وتمكنت القوات السورية مع القوات الصديقة من استعادة اكثر الاراضي السورية.

الخطوة الثالثة من مشروع الشرق الاوسط الكبير كانت في اعلان صفقة القرن التي تهدف الى انهاء الحق الفلسطيني في عودة الشعب الفلسطيني الى اراضيه التي احتلت عام ١٩٤٨ وكان التمهيد الاول المؤتمر الذي عقد مكة المكرمة برعاية سعودية، دعت فيه السعودية الى اعلان مقاطعة ايران والوقوف كقوة واحدة في وجهها ورفض العراق فيها بالاشتراك في الموقف السلبي تجاه ايران معتبرا امن العراق لا ينفك عن الارتباط بأمن ايران كما ان امن العراق لا ينفك عن الارتباط بأمن الدول المجاورة الاخرى، كما رفض العراق مؤتمر المنامة الذي عقد في البحرين باعتبار ان تقرير مصير الشعب الفلسطيني حق حصري لشعب فلسطين، كما رفض العراق غلق الحدود مع سوريا وفتح معبر البوكمال البري للتواصل بين العراق وسوريا،وكل العراق قراره الوطني بالتوجه الى الصين لعقد اتفاقيه النفط مقابل الاعمار بعد ان منع الامريكان شركة سيمنس الالمانية من تأهيل الطاقة الكهربائية في العراق.

كان ثمن المواقف الصلبة لرئيس الوزراء العراقي السيد عادل عبد المهدي - في الانجازات الخارجية التي بيناها مضافا الى اقراره لقانون الحشد الشعبي -تأزيم الوضع الداخلي الذي انتهى باستقالته من رئاسة مجلس الوزراء،وانتهاء

حقبة سيطرة الاسلاميين على السلطة التنفيذية، وكان لسوء الادارة والفساد الذي نخر بدن الدولة واشتركت فيه اغلب القوى والشخصيات التي تصدت لحكم العراق بعد ٢٠٠٣ اضافة الى العامل الاقليمي والدولي الدور الاكبر في انهيار تجربة تصدي الاسلاميين الشيعة لإدارة البلاد،واثبت الاسلاميون فيها انهم لم يكونوا مؤهلين لبناء دولة فخسروا قواعدهم الشعبية وخسروا التفاف المجتمع الشيعي حولهم.

٢٩.كان لمرجعية السيد السيستاني دام ظله دور في منتهى الاهمية في العمل على حفظ حقوق الشعب العراقي عامة،اذ كان لها دور ابوي للجميع اسهم في انقاذ العراق من كثير من الفتن التي كادت ان تودي به.

فكان للمرجعية دور كبير في الدعوة الى ان يكتب دستور العراق من خلال لجنة منتخبة من قبل ابناء الشعب العراقي،وبعد كتابة الدستور وعلى الرغم من الثغرات التي وردت فيه دعت المرجعية الشعب العراقي للتصويت على الدستور،وايكال تعديل الخلل فيه الى المستقبل، فالمرجعية بهذه الخطوة جعلت الشعب العراقي هو المسؤول عن بناء العراق دستوريا واداريا، وفوتت على الامريكان المجيئ بدستور جاهز يتناسب مع الرغبات الامريكية ويؤمن مصالحها.

وبعد محاولة الامريكان القضاء على المقاومة الوطنية المتمثلة بجيش المهدي المرتبط بالسيد مقتدى تصدى السيد السيستاني شخصيا لمنع الامريكان من تنفيذ مخططهم تجاه ابناء التيار الصدري وكذلك تكرر دور سماحة السيد السيستاني شخصيا لإفشال المشروع الامريكي فقاد الجماهير من البصرة الى النجف ووفر مناخا امنا لخروج ابناء التيار الصدري من الطوق الذي فرضه الامريكان على النجف.

وبعد قيام القوى التكفيرية بتفجير قبة الامامين العسكريين عليهما

السلام كان العراق على وشك الدخول في حرب اهلية حيث حمل الشيعة السلاح وسقطت بغداد بيد الجماهير الشيعية الناقمة ولولا بيان السيد دام ظله باللجوء الى الطرق السلمية لاندلعت حرب اهلية لا يعلم بنتائجها الا الله تعالى.

ومنذ عام ٢٠١١ شخص السيد دام ظله خطر الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة وبروز الطبقية والقرارات المجحفة بحق انباء الشعب العراقي التي زالت معها العدالة الاجتماعية اضافة الى الترهل في المناصب غير الضرورية والفساد الاداري والمالي وانعدام الخدمات في مختلف المجالات وعدم توفر فرص العمل،ولكن الكتل السياسية والحكومات المتعاقبة لم تستمع للنصح.

ولما احتلت داعش ثلث العراق افتى سماحته بالجهاد الكفائي ودعى سماحته العراقيين لدعم المجاهدين الذين هبوا لتلبية نداء الجهاد، وعاد سماحته ليدعو رئيس الوزراء لضرب الفساد مستفيدا من الانتصار على داعش ودعم المرجعية الدينية ولكن لم تتحقق الاستجابة، وازداد الوضع سوءا في العراق، واندلعت المظاهرات المطلبية التي طالبت بالتعيين وتوزيع قطع الاراضي، فكان دور المرجعية الدينية توجيه الراي العام نحو المطالب المركزية في مكافحة الفساد وتعديل قانون الانتخابات وتعديل قانون مفوضية الانتخابات ومحاسبة الفاسدين وابعاد العراق عن صراع المحاور وتحقيق العدالة الاجتماعية واستعادة الاموال المنهوبة ومحاسبة المقصرين واعادة الثقة بالانتخابات ونتائجها.

مثلت مرجعية السيد السيستاني دام ظله مستوى عال في النضج السياسي للقيادة الروحية للشعب العراقي، لم يبلغ مستوى النضج السياسي للمرجعية الزعامات الاجتماعية ولا الكتل والاحزاب السياسية التي ظهرت بعد ٢٠٠٣.

وهذا التحول الكبير في النضج السياسي في القيادة المرجعية سيكون المحور في تطور الوعي السياسي في المجتمع والذي سيمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية على الاسس الدستورية والقانونية بعيدا عن الخيارات المسلحة، وهذه هي المرة الاولى

التي يكون الخيار فيها خيارا سلميا في ادارة الصراع مع السلطة الحاكمة.

ومن هنا عند اجمال عمل القيادة السياسية في المجتمع الشيعي نجد انها مرت بعدة مراحل:

المرحلة الاولى: مرحلة التضحيات دون دراسة العواقب، ودون رسم برنامج لما بعد الحدث وكان ذلك واضحا في حركة الجهاد سنة ١٩١٤.

المرحلة الثانية: مرحلة الوعي السياسي لدى القيادة الروحية دون القيادة الاجتماعية ويتجلى ذلك في ثورة العشرين، وبعد قيام النظام الملكي.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاعداد للتغيير التي قضى عليها مبكرا النظام البعثي منذ ١٩٦٨.

المرحلة الرابعة: مرحلة التوجيه واخذ زمام المبادرة بالاعتماد على وعي الشارع واستجابته لتوجيهات المرجعية، بعد ان فقد الشارع ثقته بالكيانات السياسية المختلفة، والخروج من الدائرة الضيقة الى الدائرة الاوسع والاستفادة من كل الفرص الممكنة لتأهيل المجتمع للاعتماد على ذاته والتواصل المستمر مع المجتمع وتقديم الحلول وكشف الخلل في مواطنه حيثما وقع، دون التدخل في جزئيات العمل، وحث المجتمع للقيام بدوره في تخطي الصعاب وتصحيح المسار ضمن الاطر الممكنة والتي تضمن استحقاقات المواطنة. وتعتبر هذه المرحلة انضج المراحل التي مرت بها الحالة السياسية للمجتمع الشيعي على صعيد القيادة الروحية على امل بلوغ الزعامات الاجتماعية والسياسية الشيعية في العراق مستوى النضج السياسي المطلوب لبناء وطن يكون العدل الاجتماعي والاستقلال في القرار السياسي وحفظ السيادة الوطنية والاصلاح والنزاهة هي الاطر الحاكمة على ضوء الدستور وحفظ هيبة الدولة.